قطر

من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة

مع ملحق الرسائل المتداولة بين محمود شكري الآلوسي وحكام قطر

... نافع الحمداني

A
953.63
H1985q
c.1

A
953.63
H1985q

قطر

من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة

مع ملحق

الرسائل المتداولة بين محمود شكري الآلوسي وحكّام قطر

الدكتور طارق نافع الحمداني

Lib. Internationale 2308

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادّته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت «الكترونية» أو «ميكانيكية» أو بالتصوير، أو بالتسجيل أو خلاف ذلك. إلاّ بموافقة كتابية من الناشر ومقدماً.

All rights reserved. Not part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writting of the publisher.

* الكتاب: قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة
مع ملحق الرسائل المتداولة بين الآلوسي وحكّام قطر
* تأليف: الدكتور طارق نافع الحمداني
* الطبعة الأولى الورّاق للنشر المحدودة: 2012
* جميع الحقوق محفوظة
* تصميم الغلاف: دار الورّاق

First edition by Alwarrak Publishing . 2012
www.alwarrakbooks.com

التوزيع

الفرات للنشر والتوزيع	**Alwarrak Publishing Ltd.**
بيروت - الحمرا - بناية رسامني - طابق سفلي أول	26 Eastfields Road
ص.ب 113-6435 بيروت - لبنان	London W3 0AD-UK
هاتف: 00961-1-750054	Tel: 00442087232775
فاكس: 00961-1-750053	Fax: 00442087232775
e-mail: info@alfurat.com	warraklondon@hotmail.com
شركة دار الورّاق للنشر والتوزيع	**بيت الورّاق**
بيروت - الحمرا - بناية رسامني - طابق سفلي	العراق - بغداد - شارع المتنبي
هاتف: 00961-1-341927	تلفون : 009647702749792
فاكس: 00961-1-750053	00964780134707

المحتويات

توطئة 7
قطر في القرنين السادس عشر والسابع عشر 12
قطر في عهد بني خالد في العصور الحديثة 30
أحوال قطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً لجريدة الزوراء العراقية بعد 1869 44
قطر وتجارة السلاح في نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1916 63
القضاء في قطر منذ النشأة وحتى الاستقلال عام 1971 81
الإصلاحات الأولى في قطر كما تعكسها تصريحات أمرائها الحاكمين 95
الرسائل المتبادلة بين العلّامة محمود شكري الآلوسي وحكّام قطر وعلمائها 110
المصادر 142
الفهارس 147

توطئة

إذا كان عام 1971، العام الذي استقلّت فيه قطر وأصبحت دولة ذات سيادة على أراضيها، وذات شخصية قانونية دولية، فمن حقّ هذه البلاد أن تعتبر هذا العام نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة، ولكن كيف صاغت قطر هذا الاستقلال، ومن تحمل عبء بنيانه، ورسم سياساته، إن الإجابة على هذا السؤال، يجيب عليه المؤرّخ، ليرسم دور الساسة فيما ذكرناه.

تحدّث المؤرخون العرب في السابق عن قطر ووصفوها «**بأنها البلد الذي نسيته الطبيعة**»[1]، فهو قطر فقير في موارده الطبيعية، فالزراعة تكاد تكون معدومة على الإطلاق، ولا توجد الوديان في أي مكان منها، ولم يكن هناك غير البحر يتزوّد منه سكّان قطر القليلون بمقوّمات معيشتهم، إلّا أنّ سكّانها قد تحدّوا عوامل الطبيعة القاسية حتى انتصروا عليها في النهاية، وأقاموا فيها صرحاً حضاريّاً شمل مختلف نواحي الحياة.

---

(1) نقلاً عن جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج 1795 ـ 1870، ترجمة محمد أمين عبد الله، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ج1، 1979، ص46.

إنّ الدور الذي أدّاه سكان قطر في تحمّل المشاقّ والمعاناة، إلى جانب حكّام هذه البلاد، الذين اتّبعوا سياسة متوازنة حكيمة في معالجة الأمور وتجنّب الصدامات، والحفاظ على العلاقات الطيبة مع مختلف الأطراف، فكانت هذه السياسات أساساً لقيام قطر الحديثة، ويعدّ الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (1878-1913)، كما يقول المتضلع بتاريخ قطر الباحث أحمد العناني[1] «صاحب الفضل الأول في قيام قطر كوحدة إقليمية ربما لأول مرة منذ عدّة قرون لا مجرّد معبر ومرعى لقبائل شرقي شبه الجزيرة العربية».

هناك سياسة قطرية واضحة فيها قدر كبير من الثبات والمبدئية، هدفها الأساس إبراز كيان سياسي لقطر في وقت كان فيه العثمانيون والبريطانيون يتنافسون على هذه البلاد. إلّا أن الشيخ قاسم ومبدئيته الراسخة تفاهم مع العثمانيين، ورفض رفضاً حاسماً التعامل مع أية قوة غير إسلامية، كما رفض كل المغريات التي قدّمتها بريطانيا لتغيير هذا النهج، وهذا ما تؤكده الوثائق العثمانية والبريطانية التي كُشف النقاب عنها[2].

على أن اتّباع مثل هذه السياسة إنما يدلّ على قدرات قيادية

(1) الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر، **مجلة الخليج العربي**، المجلد 13، العدد 2، (1981)، ص199.

(2) محمود حسن العراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (بلا 1980)، ص4.

للشيخ قاسم مارسها حتى نهاية حكمه عام 1913. وقد استطاع خليفته الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (1913-1949)، الاستمرار في تلك السياسة ودعمها بحالة الاستقرار التي توفّرت في عهده، وعزّزها تدفق النفط في البلاد فوظّف ذلك جميعاً في تقدّم قطر وازدهارها[1]. ومما يعزز قولنا ما ذهب إليه الباحث عبد العزيز محمد المنصور[2] الذي يقول: «**وبشكل عامّ يمكننا القول بأن الشيخ عبد الله بدأ حكمه والمجتمع القطري يعيش حياته التقليدية القائمة أساساً على الغوص وحياة البادية، وانتهى حكمه وقد وضعت قطر قدميها على عتبات عهد جديد ـ عهد النفط بكلّ آثاره العميقة**».

وممّا يذكر أنّ الشيخ عبد الله كان يدير البلاد بنفسه إلّا أنه كان ينيب عنه في الحكم ولده الشيخ حمد ليتمرّس في شؤونه، فلما حاز على خبرة في ذلك تنازل له عن الحكم عام 1940، وصار يتولّى تدبير الأمور بنفسه. وكان الأمير حمد قد بنى آمالاً كبيرة على ظهور النفط الذي اكتُشف في ذلك العام، وكان يرغب في تحقيق مشاريع عمرانية كبيرة وإصلاح البلاد لكن وفاته عام 1947 حالت دون ذلك، فعاد والده ليمارس الحكم مباشرة مرة

(1) د. جمال محمود حجر، الاستمرار والتغير في أوضاع قطر السياسية 1916 ـ 1935: دراسة تحليلية، ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة 19 ـ 22/ 7/ 1409هـ ـ 25 ـ 28/ 2/ 1989، الجزء الأول الدوحة (1991)، ص87.

(2) التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1984، ص12.

أخرى، لكنه نصّب ولده الشيخ علياً وليًا للعهد. ونظراً لسوء حالته الصحية فقد تنازل عن الحكم في أيامه الأخيرة لولده الشيخ علي في عام 1949 وتوفي عام 1956[1].

امتاز عهد الشيخ علي (1949 ـ 1960) بزيادة عائدات النفط التي سبّبت رخاءً لم يسبق له مثيل، فأخذت قطر تبعاً لذلك تتقدم في العمران والصحة والتعليم وغيرها من مظاهر التمدّن الحديث، يقول جان جاك بيريبي[2]، الذي زار الخليج العربي آنذاك، «**ويمكن القول إن قطر باندفاعها التقدمي قد تغيّرت تغيّراً كاملاً بكل معنى الكلمة**».

وفي هذا العهد الجديد لم تكن الأمور سهلة في قطر، إذ كان على الشيخ علي أن يوجّه هذه العائدات الجديدة لنهضة البلاد، وقد عاونه في ذلك ابنه الشيخ أحمد، الذي تنازل له الشيخ علي عن الحكم سنة 1960، بسبب سوء صحته، كما اختار ابن أخيه الشيخ خليفة ولياً للعهد وخلفاً لابنه الشيخ أحمد. وقد رسم لنا جان نانو[3] صورة حيّة لحكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني بقوله:

---

(1) مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1961، ص1919.

(2) الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1959، ص174.

(3) اتحاد الإمارات العربية، مراجعة صديق بطرس، دار الإعلام العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1971، ص123.

«**اندفعت إمارة قطر في موكب الحضارة والتقدّم وراحت تلعب أكثر فأكثر دورها على الصعيدين العربي والدولي مرتكزة على نظام حكم عادل وعلى رفاهية تشمل الجميع**».

وقع على عاتق الشيخ أحمد أعباء كبيرة، إذ كان عليه توجيه ثروات البلاد الجديدة لاستمرار الرخاء فيها، وإقامة صرح مستقبلها المنشود. كما كان عليه في الوقت نفسه أن يقيم علاقات متوازنة مع جيرانه، ومع الدول العربية والأجنبية فكان له ما يريد، إذ زاره في مقرّ حكمه عدد من الملوك والأمراء، وتوجه هو نفسه لزيارة عدد من الأقطار العربية فتوطدت علاقة قطر معها[1].

تكونت شخصية قطر السياسية إبّان هذه السنوات، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهذا ما جعلها قادرة على أن تبوء بالاستقلال الذي تحقق في عهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، حيث تسلّم مقاليد الحكم وأعلن استقلال دولة قطر عام 1971.

وهكذا عرفت قطر، هذه الإمارة الصغيرة، المجدبة بأرضها، أن تشقّ طريق مستقبلها، بفعل ما وضعته لنفسها من رؤى ثابتة، سار عليها أمراء هذه البلاد وأهلها.

ولعلَّ هذه البحوث التي نقدمها في هذا الكتاب ستعكس الصفحة المشرقة من تاريخ قطر، والله الموفق.

---

(1) الدباغ، المصدر السابق، ص200 ـ 201.

قطر في القرنين
السادس عشر والسابع عشر

توطئة

لم تظهر أية دراسة أكاديمية تتناول تاريخ قطر في القرون السابقة لوصول العتوب من آل خليفة إليها في القرن الثامن عشر، وبالذات عام 1783. فمع أن البحوث المقدمة إلى (مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية) المنعقد بقطر في 21 ـ 28 آذار 1977، قد تناولت بعض جوانب تاريخ هذه المنطقة مثل «قطر ... ماضيه وحاضره» للأستاذ يوسف بن عبد الرحمن الخليفي و «المعالم الأساسية لتاريخ قطر الحديث» للأستاذ أحمد العناني[1]. إلا أن البحث الثاني لم يتعرض لتاريخ قطر إلا بعد عام 1783، أما البحث الأول فقد كان بحثاً عامًّا تناول تاريخ قطر في المراحل التاريخية المختلفة، ولم يتطرق إلى تاريخ قطر في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلا لماماً، وبمعلومات غير مسندة

---

(1) البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة، قطر، 21 ـ 28 مارس/أذار، ج2، ص528 ـ 538.

تاريخيًّا. فعلى سبيل المثال أشار إلى «أن جيوش السلطان سليمان القانوني تمكنت في عام 963/ 1555 بقيادة محمد باشا فروخ من الاستيلاء على قطر، وقد رحب الأهلون كثيراً بمقدم الجيوش الإسلامية للإمبراطورية العثمانية، وقد كان الرأي السائد في ذلك الوقت والإشاعات المتناقلة أن الخليفة العباسي المتوكل قد أوصى بالخلافة من بعده للعثمانيين.... وعلى هذا الأساس لقي محمد باشا فروخ قائد الحملة العثمانية كل مساعدة في معاركه ضد البرتغاليين»[1].

ومع أننا نتفق مع المؤلف حول قيام العثمانيين بحملة في عام 963/ 1555، إلا أن هذه الحملة استهدفت الإحساء والقطيف، اللتين كانتا جزءاً من ولاية البصرة، فدخلت تلك الحملة الإحساء واحتلتها[2] أما بشان استيلاء القائد العثماني محمد باشا فروخ على قطر فليس لدينا أي دليل على ذلك، فضلاً عن أن المعلومات الأخرى المتعلقة بالخلافة والتنازل للعثمانيين، وترحيب الأهلين بالجيوش الإسلامية العثمانية وبقائدها العثماني، فهي الأخرى ينقصها الدليل.

وفي الوقت نفسه، وجه بعض الباحثين المحدثين اهتمامهم

---

(1) يوسف بن عبد الرحمن الخليفي، (قطر ماضيه وحاضره)، البحوث المقدمة إلى مؤتمر (دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية)، الدوحة، قطر، 21 ـ 28 مارس/أذار 1977، ج2، ص 547 ـ 548.

(2) د. طارق نافع الحمداني، علاقة العثمانيين وآل أفراسياب بالإحساء خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن (خريف، 1988) ص183.

بقطر، وذلك في البحث الذي قدمه عمانوئيل أي. روجرز Manuel A. Rodrigues[1] بعنوان «البرتغال وقطر في القرن السادس عشر». وجاء هذا الاهتمام لمحاولة الباحث تقديم صورة لتاريخ قطر مما كتبه البرتغاليون الذين زاروا المنطقة، مشيراً إلى عدم إمكانية كتابة هذا التاريخ بصورة دقيقة إلا عن طريق ما ذكروه[2]. إلّا أن القارىء لا يجد إشارة واحدة إلى قطر، وهو يتصفح البحث من أوله إلى آخره، لأن الباحث ذكر قطر عرضاً ضمن حديثه عن مناطق أخرى في الخليج العربي. فعندما يتحدث مثلاً عن سيادة مملكة هرمز على الساحل الغربي للخليج العربي يقول: «كانت هرمز مفتاح الهيمنة في الخليج، وبواسطتها تمت السيطرة على الخليج العربي والبحر الأحمر. ولهذا يجب أن تضم (تلك السيطرة) قطر، باعتبارها تقع بين هرمز والبحرين»[3].

ويستوقفنا نص آخر يشير فيه الباحث بوجود معلومات مفصلة عن ساحل قطر لأحد كتاب الحوليات البرتغاليين وهو أنطونيو تنريرو Antonio Teneriro. إلّا أن حقيقة الأمر أنّ الباحث يشير إلى أسماء المدن الرئيسية في الخليج العربي كهرمز والبحرين، دون أن

(1) Portugal and Qatar in the sixteenth century in:
الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني «أمير دولة قطر» (بلا)، ص19 ـ 35.

(2) Ibid ,p.22.

(3) Ibid ,p.23.

يذكر قطر، باعتبار أن بحر قطر يقع في هذه المنطقة. وعلى هذا الغرار يقول:

«إن التفاصيل التي يعطيها (كاتب الحوليات البرتغالي) حول الحياة اليومية لسكان المنطقة على جانب كبير من الأهمية، ولذا يجب أن تكون قطر إحدى المناطق التي زارها»[1].

وهكذا فإن البحث الذي جاء لمعالجة موضوع غير معروف حتى هذا الوقت، بناه الباحث على افتراضات يمكن لأي إنسان أن يفترضها، ولكن دون أن يثبتها. ولا ننسى في هذا المجال أن نستشهد بالتعليق الدقيق الذي كتبه الأستاذ حبيب الرحمن على مقالة السيد عمانوئيل أي. روجرز، إذ يقول: «إن دراسة متأنية للبحث يعكس لنا بأن عنوان البحث غير منسجم تماماً مع محتواه. إذ أنه لم يكتب فقرة واحدة عن قطر، ولم يعطنا أية معلومات صحيحة حولها. فهو يذكر اسم (قطر) في عدة مواضع ولا يعطينا إلّا أدلة قليلة على ذلك، عند حديثه عن النشاطات البرتغالية في الهند، والهند الصينية، وهرمز ومسقط»[2].

واذا لم يكن بإمكان الباحث روجرز أن يجد الأدلة المباشرة عن قطر في المصادر البرتغالية التي اعتمدها، فإن الوثائق

(1) Ibid ,p.29.

(2) Habibur Rahman, Acritical note on "Portugal and Qatar in the sixteenth century in:
الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، ص37.

البرتغالية هي الأُخرى لم تشر إلى قطر، وإنما أشارت إلى ساحل الخليج العربي الغربي بصورة عامة[1] كما أنَّ الوثائق العثمانية التي تمّ نشرها، وبخاصة تلك التي أصدرها ـ مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ـ[2]، أو ما نشر منها في البحوث والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالمنطقة لم تشر إلى قطر، بقدر ما أشارت إلى الإحساء والقطيف، والبحرين أحياناً.

ومع النقص الحاد في المعلومات عن قطر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن النصوص المتوفرة لدينا، وبخاصة تلك التي نشرها رحالة برتغاليون وإنكليز وهولنديون، ستكون أساساً لدراستنا هذه، التي نأمل أن تكون اللبنة الأولى لتدوين تاريخ قطر الحديث.

قطر في الخرائط الجغرافية:

يصعب على المرء أن يجد إلا معلومات قليلة عن قطر، وفيما إذا كانت بلدة أو شبه جزيرة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر. إلَّا أنّه يستشفُّ من قراءة النصوص المتوفرة لدينا بأن الإشارات الأولى تدلل على أن قطر مدينة.

---

(1) أحمد بو شرب، مساهمة الوثائق البرتغالية في كتابة تاريخ الغزو البرتغالي لسواحل المغرب، والبحر الأحمر والخليج العربي وما تولد عنه من ردود فعل، **المناهل**، العدد 26، السنة 10 (مارس/أذار 1983)، ص32 ـ 38 .

(2) وزارة الثقافة والإعلام، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، الوثائق ـ الأرشيفية عن العهد العثماني بتركيا. ومما يذكر أنّ هذه الوثائق ـ على فخامتها لم تقدم لنا معلومات ذات صلة بقطر.

فأحمد بن ماجد، الملاح العربي المشهور الذي جاب منطقة الخليج العربي لعقود عدة يقول: «إذا جاوزت البصرة الفيحاء، انجذب البحر إلى السلمية والقطيف والحسا وعمان وقطر. وفيها جزر خراب وعمار، وعرب لهم بنادر»[1] فقطر ـ فيما ذكره ابن ماجد ـ مدينة لا شبه جزيرة.

لقد ذكرت قطر، بوصفها مدينة لا منطقة في خرائط الرحالة الإنكليزي جوزيف سالبانك Joeseph Salbanke الذي عبر من البحرين إلى قطر، ومن هناك رافق القافلة إلى رأس مسندم[2] وهذا ما جاء في وصف بيدرو تكسيرا Teixeira لقطر عام 1602، إذ يقول: «وفي العادة تذهب هذه السفن (سفن صيد اللؤلؤ) للصيد في قطر، وهو ميناء في الجزيرة العربية إلى الشرق من البحرين»[3].

---

(1) كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول، تحقيق وتحليل إبراهيم خوري، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة (1989) ص196.

(2) جاء في النص: «أبحر (سالبانك) من البحرين إلى قطر، واجتاز البرية على ظهر الجمال إلى شرف الدين (كذا)، وهو اسم يرد في الخرائط دلالة على عمان الداخلية» نقلاً عن:

Samuel Purchas,pilgrimage,Vol.2. p237.

(3) (Pedro Teixeira, kings of Harmuz and extracts from his kings in persia in: the travels of pedro Teixeira,translated and annoted by William F.Sinclair) London, Haki. soc. 1902) p. 176.

ومما يذكر أن شيبرد قد اقتبس معظم ـ إن لم نقل كل ـ معلوماته التي أوردها تكسيرا في رحلته عن قطر، باستثناء الإشارة إلى أنها ميناء يقع إلى الجنوب الغربي من جزيرة البحرين لا جنوبها، كما ذكر تكسيرا. انظر: =

Riyad Nassar Library

ومما يعيننا في التعرف على أسماء المدن ومراكز الاستقرار الموجودة في الساحل الغربي للخليج العربي، وبالذات الواقعة في منطقة صيد اللؤلؤ ما بين قطر ورأس الخيمة، القائمة التي زودنا بها الرحالة الفينيسي بالبي Balbi (1580). وهذه القائمة التي ذكرها تحتوي على أسماء الأماكن ما بين قطر ومسقط، وهي وثيقة غاية في الأهمية لتاريخ المنطقة المشار إليها أعلاه. إذ عندما يتأملها المرء ويقارنها مع القوائم البرتغالية ـ مع قائمة عربية بأسماء المناطق التي أشار إليها بالبي. من الممكن أن تكون دليلاً بحرياً للخليج العربي. والقائمة تمتد من الشرق إلى الغرب، لذا فليس من الصعب أن نخمن أسماء الأماكن التي ترد فيها. وبالبي هو الرحالة الوحيد الذي يعطينا معلومات عامة حول الساحل ما بين قطر ومسندم في القرن السادس عشر. ومن بين الأسماء التي ترد في قائمته القطيف والإحساء و(بحر قطر)، و(جزر في البحر)، مثل جزيرة حلول وغيرها كثير[1].

ظل الاعتقاد السائد بين الباحثين بأن قطر لم تعرف إلَّا كمدينة ولم يشر إليها كشبه جزيرة إلَّا في القرن التاسع عشر. فوليم

= William Ashton Shepered, Bombay to Bushire and Basra. (London, 1857), .. 116.

وفعل الأمر أيضاً صاحب كتاب التاريخ الحديث المجهول، حيث أشار إلى رواية تكسيرا «بكون أن قطر مدينة تقع على ساحل الجزيرة العربية».

Modern History, Being. a continuation of the universal History Book Vll, N.D.N p, BVll, P.80.

(1) B.J. Slot, the Arabs of the Gulf 1602 - 1784, Leidschendam, 1993.

أف سنكلير، محقق رحلة تكسيرا يقول: «لا يوجد لدينا ميناء الآن باسم قطر في الخرائط، ولكن الاسم يطلق على كل شبه الجزيرة إلى الشرق من البحرين»[1] ويشاركه الرأي جي. ار. تيبتس Tibbetts الذي يقول : ـ «إن الاقتراح الغامض بوجود شبه جزيرة قطر، لا يمكن رؤيته حتى القرن التاسع عشر»[2].

على أن الدراسات الحديثة قد نبهت بشي آخر، فالمتابعات الطويلة لجي. بي. سلوت slot المعتمدة بشكل خاص على الوثائق والمدونات الهولندية أظهرت أن قطر كانت تعرف كشبه جزيرة أيضاً منذ القرن السابع عشر، والفضل في ذلك يعود إلى بضع خرائط هولندية ترقى للقرنين السادس عشر والسابع عشر، وهذه المعلومة الأخيرة قد اقتبسها الرحالة الهولندي فان هيوجن فان لنشوتن Linschoten من رسام خرائط برتغالي غير معروف في كوا، والظاهر أن رسم الخرائط الموجودة في الهند لم تكن تصل بالضرورة إلى لشبونة كما أن مؤلفا برتغاليّاً آخر هو كوديرو Cordeiro قد ذكر «بأن الأوامر قد صدرت بغزو Dovofoes في قطر مما يشير إلى أنها منطقة أكثر منها مدينة»[3].

قطر .. تاريخها وقبائلها.

توالى على حكم الساحل الغربي للخليج العربي حكام

(1) Teixeira, o.. Cit, p. 176, Footnote (1).

(2) G.R.Tibbetts, Arabia in early maps, (Fa) Com - Oleander, England, 1978, p. 23.

(3) Slot, op. Cit, .354.

Riyad Nassar Library

وشيوخ في مدنه الرئيسية وجزره، لأن المنطقة لم تشهد نشأة الإمارات المعروفة الآن في القرن الثامن عشر. وقبل ذلك استولى النبهانيون على قطر في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، وظل حكم النبهانيين قائماً حتى أزيحوا عنها من قبل قوى عربية أُخرى.

انتقل حكم قطر لأمراء الجبور في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، حيث امتدَّ حكم هؤلاء على كل السواحل الشرقية للجزيرة العربية، ووصل عمان أيضاً[1].

وتذكر المصادر البرتغالية أن زامل بن أجود، ابن زعيم إمارة الجبور، كان حاكماً لسلوة، وهي مدينة تقع على خليج سلوا في شبه جزيرة قطر، وذلك في الثلث الأخير من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، والظاهر أن زاملاً هذا كان يحكم من هذا الميناء شبه جزيرة قطر، والمنطقة الساحلية لبلاد البحرين نيابة عن والده[2].

ولقد يبدو غريباً ألّا توجد إشارات واضحة عن وضع قطر في القرن السادس عشر، وفيما إذا كانت قد خضعت فعلاً للسيادتين البرتغالية أو العثمانية. فالمصادر العامة تتحدث عن وقوع قطر تحت السيادة البرتغالية، باعتبار أن كل السواحل الشرقية

---

(1) Quoted in Ibid.

(2) الخليفي، المصدر السابق، ص547؛ انظر ايضاً:
مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها (دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961) ص163.

للجزيرة العربية، قد كانت تدار من قبل مملكة هرمز العربية التي وقعت من عام 1507 تحت سيطرة البرتغاليين[1] وفي السياق نفسه فإن عدداً من المؤلفين مثل مصطفى مراد الدباغ والدكتور إسماعيل ياغي ومحمود شكر يذكرون : «أنَّ السلطان سليمان القانوني قد أرسل عام 943/ 1536 أسطولا بحرياً مؤلفاً من سبعين سفينة تحمل أكثر من عشرين ألف جندي لمحاربة البرتغاليين، وقد تمكن هذا الأسطول فعلاً من طرد البرتغاليين من الأماكن التي كانوا قد استولوا عليها، ومن بينها البحرين والقطيف وقطر»[2].

وحقيقة الأمر أن الحملة العثمانية التي أشار إليها الباحثون المذكورون كانت في عام 945هـ/ 1538م بقيادة سليمان باشا الخادم، لا في عام 943هـ/ 1536م وكانت موجهة لمحاربة البرتغاليين في الهند، وقد لاقت هزيمة على يد البرتغاليين هناك، ولم تكن وجهتها الخليج العربي، ولم تصله على الإطلاق.

وكما أنَّ حملة 1538 العثمانية لم تؤدِّ إلى بسط النفوذ العثماني على قطر، فإن فترة الصراع العثماني ـ البرتغالي في منتصف القرن السادس عشر لم تحقق الغرض نفسه. إذ على الرغم من أن العثمانيين

---

(1) الدكتور فاروق عمر، تاريخ الخليج العربي في العصور الإسلامية الوسطى (دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع (بغداد، ط2، 1985) ص216.

(2) جوادي بروس، تاريخ الخليج العربي في الوثائق البرتغالية، فصول مترجمة من كتاب (آسيا) لجنة تدوين وثائق الخليج العربي، معهد دراسات الخليج العربي، البصرة، د.ت) الفصل الثاني، ص5؛ انظر أيضاً: الدكتور عبد اللطيف ناصر الحميدان، التاريخ السياسي لإمارة الجبور في نجد وشرق الجزيرة العربية، **مجلة كلية الآداب** (جامعة البصرة)، العدد 16، السنة 14 (1980) ص49.

وسعوا نفوذهم أبعد من البصرة، واتخذوا الإحساء قاعدة متقدمة لمقاومة النفوذ البرتغالي في الخليج العربي إلَّا أنَّه لا توجد لدينا إشارات واضحة عن وصولهم إلى قطر[1] ولعل الصواب، كما أورده الأستاذ صالح أوزبران[2]، بأن إيالة الإحساء التي امتدَّ إليها النفوذ العثماني فعلاً في منتصف القرن السادس عشر، قد اتسعت حدودها إلى قطر، لا إليها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن العثمانيين كانوا يدعون أحياناً بالسيادة الاسمية على مناطق لم يمتد إليها نفوذهم الفعلي، كما أطلقوا على أسطولهم البحري في الخليج العربي اسم «بحرية العمان العثماني»، إشارة إلى امتداد سيادتهم الاسمية إلى «بحر عمان»، مع العلم أن السيادة البحرية آنذاك «في النصف الثاني من القرن التاسع عشر» كانت للبريطانيين لا للعثمانيين.

ومع انكماش النفوذ العثماني عن البصرة والإحساء نهاية القرن السادس عشر، وحلول أسرة آل أفراسياب محله، فإنَّ الأخيرين لم يسجل لهم أي نفوذ أبعد من البصرة والإحساء[3]

(1) إبراهيم خوري، أحمد بن ماجد، حياته، مؤلفاته، استحالة لقائه بفاسكو داغاما، كتاب الأبحاث، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة 1989، ص30؛ الدباغ، المصدر السابق، ص164.

(2) المصدر نفسه، ص164؛ انظر أيضاً: الدكتور إسماعيل ياغي ومحمود شكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر 897 ـ 1400هـ، الجزء الأول الجناح الآسيوي (دار المريخ للنشر، الرياض 1984)، ص58.

(3) علي شاكر علي، التنظيمات الإدارية العثمانية في إيالة البصرة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الخامس =

وفي خلال ذلك كان بنو خالد يزدادون قوة في الإحساء وشرقي الجزيرة العربية، فعندما انتهى نفوذ آل أفراسياب في البصرة عام 1668، واستعاد العثمانيون نفوذهم المباشر في المنطقة، فإنَّ ذلك لم يَحُلْ دون سيطرة آل حميد من بني خالد على الإحساء عام 1080/ 1670[1] والظاهر أن نفوذهم ـ كما يقول الدباغ ـ قد امتد إلى قطر.

وأما فيما يتعلق بقبائل قطر، فإنَّ لدينا إشارات متفرقة عنها في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد أوردت الحوليات العمانية وكذلك المصادر البرتغالية إشارات عن القبائل ما بين قطر والإحساء، وذكرت وثيقة برتغالية تعود لعام 1545 قبيلة (مسلم) القطرية[2]. وأشار تقرير عثماني في عام 1559 إلى وجود هذه

= والثلاثون، السنة التاسعة، (يوليو1983)، ص130. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ المؤلف يعدّ قطر من الأقضية التي خضعت للنفوذ العثماني آنذاك، معتمداً على مقالة الباحث التركي المعروف أورهونلو:

Cengiz Or Honlu, 1559 Bahryn Seferioo Aid Bir Rapor Tarih Dergisi, Istanbul, Xvii (1967), p.5 - 6.

بيد أن المقالة نفسها قد ترجمها الدكتور حسين علي الداقوقي تحت عنوان: «تقرير حول الحملة العثمانية على البحرين سنة 1559». ونشرتها **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الرابع والعشرون، السنة السادسة (تشرين أول 1980)، ص218، ولم يأت فيها أي ذكر لما أشار إليه الباحث علي شاكر علي في مقالته المذكورة أعلاه.

(1) الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي 1534 ـ 1581م، ترجمة الدكتور عبد الجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (مطبعة الإرشاد، بغداد، 1979) ص38.

(2) يشير سلوت بأن البرتغاليين، تعاونوا في عامي 1627 ـ 1628 مع أسرة آل =

القبيلة في قطر وكان شيخهم ـ حسبما ـ جاء في التقرير ـ محمد بن سلطان بن مسلم وله أملاك في الإحساء، وكانت صلاته مع هذه المنطقة وثيقة[1].

برز آل مسلم في القرن السابع عشر بعد انحسار النفوذ العثماني عن الإحساء وسيطرة بني خالد عليها عام 1080هـ/ 1670م. وكما تؤكد المصادر العامة، فإنَّ حكم بني خالد قد امتدَّ إلى قطر إلى (آل مسلم)، وهؤلاء ينتسبون ـ كما يقول الدباغ ـ إلى الجبور أحد بطون بني خالد المعروفة[2]. ومن الأحداث المهمة في القرن ذاته ما ذكره فالح حنظل من هجرة قبيلة العتوب عام 1084/ 1673 ونزوحهم في قطر. وكانت هذه البلاد ـ كما يؤكد الباحث ـ تحت نفوذ بني خالد، وكان (آل مسلم) من أصحاب النفوذ في قطر أيضاً[3].

النشاطات الاقتصادية في قطر:

أ ـ الغوص على اللؤلؤ:

مما لاشك فيه أن صيد اللؤلؤ كان واحداً من أهم الموارد

= أفراسياب في البصرة والإحساء (1596 ـ 1668)، لمهاجمة قطر، ووضعوا الخطط المشتركة لاسترجاع البحرين، غير أنه لا يعرف إلَّا القليل من هذه الحوادث.

Slot, op. Cit, p.133

(1) الحمداني، المصدر السابق، ص188.

(2) المصدر السابق، ص168.

(3) As Gavetas de Torre do Tombo, Vol, 4, pp.357 - 359, slot, op. Cit, p.50.

الاقتصادية لسكان الخليج العربي، ومن بينهم أهل قطر، قبل اكتشاف النفط. وبقدر ما يتعلق الأمر بالقرنين السادس عشر والسابع عشر، فإنَّ المعلومات عنها تعطي الدليل على أنَّ موارد البحر لم تنقطع يوماً ما، وأنَّ هنالك ثلاثة أنواع من الموارد التي يحصل عليها سكان الخليج من البحر : مورد رئيس يتأتى من صيد اللؤلؤ، وآخر من السمك، وثالث من تجارة الترانزيت (المرور).

في القرن السادس عشر، حاول البرتغاليون احتكار صيد اللؤلؤ، عن طريق السيطرة على مناطق صيده الرئيسة، وفرض ضرائب على مراكب صيادي اللؤلؤ الذين كانوا يعملون في السواحل العربية، فحصلوا على موارد عالية من ذلك[1] وتشير بعض الوثائق العثمانية إلى أن البرتغاليين كانوا يضايقون صيادي اللؤلؤ في القطيف، فانقطع هؤلاء إلى جزر الخليج العربي الأخرى (التي يقصد بها البحرين وشبه جزيرة قطر)، لعدم وجود سفن حربية في القطيف لحمايتهم من البرتغاليين، سواء في موسم الغوص، أو عند إقامة سوق اللؤلؤ فيه[2].

كانت قطر من بين المناطق التي اتجه الناس إليها بحثاً عن اللؤلؤ، حيث كانوا يقيمون أماكن خاصة أشبه ما تكون بالمراكز

(1) أورهونلو، تقرير حول الحملة العثمانية على البحرين سنة 1559، ص218.

(2) المصدر السابق، ص168؛ انظر أيضاً: سيف مرزوق الشملان، الغوص على اللؤلؤ في قطر، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة، قطر 21 ـ 28، مارس/آذار 1977، ج2 ص556.

Riyad Nassar Library

المؤقتة في أثناء موسم صيد اللؤلؤ. وكانت القائمة التي ذكرها بالبي عام 1580، تحتوي أسماء أماكن صيد اللؤلؤ الواقعة ما بين قطر ومسقط[1].

على أن أوضح إشارة عن صيد اللؤلؤ في قطر ما ذكره الرحالة البرتغالي تكسيرا، الذي مرَّ بالخليج العربي في مطلع القرن السابع عشر، إذ قال :

«يبدأ صيد اللؤلؤ في حزيران، إلَّا أنَّ الأكثر شيوعاً بدؤه في تموز، واستمراره في شهر آب. ويتكون أسطول صيد اللؤلؤ من مائتي طرَّادة ... وفي العادة تذهب هذه السفن للصيد في قطر katar»[2].

وإلى جانب صيد اللؤلؤ في قطر، فقد كان يتمّ فيها أيضاً صيد السمك، وذلك عن طريق الغوص ما بين 12 ـ 15 قامة في الماء، خلال الموسم المشار إليه أعلاه من قبل تكسيرا[3].

ب ـ التجارة:

ارتبط مورد رزق سكان الخليج العربي بالبحر منذ أقدم

---

(1) تاريخ الإمارات العربية، (مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبو ظبي، د.ت)، ج1 ص90.

(2) بروس، تاريخ الخليج العربي في الوثائق البرتغالية، العشارية الثانية، الجزء العاشر، ص5.

(3) مركز التوثيق الإعلامي، الوثائق الأرشيفية عن العهد العثماني بتركيا، رئاسة دار الأرشيف العثماني باستنبول، المجلد الأول، العدد الثالث، رقم الوثيقة 751، تاريخ الوثيقة 23 رجب 985هـ/ 1577، ص1494.

العصور، وظل الأمر كذلك حتى اكتشاف النفط في المنطقة ولم يختلف القرنان السادس عشر والسابع عشر عن بقية العصور السابقة، بكونهما شهدا نشاطات تجارية واسعة بفعل وصول الأوروبيين فالعثمانيين الخليج العربي، وقيام قوى محلية في المنطقة. إذ تذكر لنا وثيقة الرؤوس العثمانية التي تعود لعام 1555 الآتي:

«إن العرب في قطر جميعاً يشتغلون في الملاحة وهم أصحاب سفن صغيرة وكبيرة يربو عددها على 1000 سفينة منهم يعملون في النقل ومنهم التجار الملاحون وعملوا على رفاه المنطقة»[1].

ويفهم من ذلك أن أهل قطر كانوا يمارسون الملاحة البحرية من جهة، بما ينقلونه من سلع وبضائع محلية، فضلاً عن اشتغالهم بالتجارة.

وفي ميدان التجارة كان لقطر دور في تجارة الترانزيت (المرور)، مثلها في ذلك مثل بقية موانئ الخليج العربي. إذ كان بمقدور السكان هناك أن يحصلوا على مورد من هذه التجارة، نظراً لأن حكام الإمارات الصغيرة، استطاعوا أن يقيموا لأنفسهم دوراً للرسوم (الگمارك) وأن يفرضوا فيها الضريبة على التجار الذين يمرون بأراضيهم، وهي عادة بحدود 5%[2].

---

(1) Slot, Op. Cit, P.37.

(2) Teixeira, op. cit, p.176.

Riyad Nassar Library

وكان هناك طريقان تتحقق بهما تجارة المرور: طريق بحري يحمل السلع والبضائع التي تصل إلى مسقط، والقادمة من ساحل الهند الغربي، واليمن وشرق إفريقيا. وفي مسقط توزع هذه السلع والبضائع إلى الإحساء والبحرين وقطر والبصرة(1). ففي وثيقة هولندية تعود لعام 1675، فإنَّ قطر والإحساء والبحرين والبصرة، كانت من بين الموانئ الرئيسة لتجارة المرور المسقطية، كما أن هذه المناطق كانت مراكز لتبادل التوابل والملابس مقابل نتاجات الصحراء العربية(2).

وكان هناك طريق برّي، ينقل السلع والبضائع المسقطية إلى قطر والموانئ الأخرى. فقد وصف لنا الرحالة الإنكليزي سالبانك الطريق البري ما بين قطر ورأس مسندم، ودللت الأحداث على أن لمسقط تجارة مع قطر والبحرين والإحساء، وهي تحمل بطريق بري في سبعينيات القرن السابع عشر(3).

وكان جزء من تلك النشاطات التجارية يقوم بها تجار محليّون، إلى جانب التجار الأوروبيين، حيث نقلوا كثيراً من نتاجات الشرق من مسقط إلى قطر والموانيء الأُخرى، سواء عن طريق البحر أو البر(4).

(1) Ibid, p.177.

(2) جاء ذلك في أورهونلو، تقرير حول الحملة العثمانية على البحرين سنة 1559، ص218.

(3) Slot, op, cit, p. 88.

(4) Ibid, p. 190.

وكان من أهم الأمور التي يتمّ تبادلها مع السلع الشرقية، اللؤلؤ الذي يستخرج في قطر، والخيول الجيِّدة(1).

وهكذا يجد الباحث في تاريخ قطر، صعوبات جمة للعثور على نصوص تؤرخ القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهذه النصوص تمثل كشفاً تاريخيّاً عن المنطقة، التي ما زالت بحاجة ماسَّة إلى المزيد من هذه النصوص، عربية كانت أم أجنبية.

(1) Quoted in Ibid, p.36.

Riyad Nassar Library

قطر في عهد بني خالد
في العصور الحديثة

قطر قبل وصول بني خالد إليها:

لم تكن الكيانات السياسية الصغيرة التي نعرفها اليوم معروفة في مطلع العصور الحديثة، وإنما كانت هناك تنظيمات قبلية تسيطر على مقدرات الساحل الشمالي من الخليج العربي في المناطق الممتدة بين منطقة البصرة شمالاً وشبه جزيرة قطر جنوباً، على أن هذه القوى القبلية كانت تتنازع السيادة فيما بينها على هذه المناطق، حيث سرعان ما كانت تزول لتحل محلها قوى أخرى.

ولعلَّ أبرز مثال على هذه التنظيمات القبلية بروز بني جبر في منطقة الإحساء والمناطق المجاورة لها، ووصول نفوذهم إلى عمان والبحرين، إلا أن التنافس الداخلي بين زعامات تلك الأسرة، بخاصة بعد مقتل زعيمها مقرن بن زامل على أيدي البرتغاليين في عام 1521، قد أفقد بني جبر زعامتهم في المنطقة، وآل أمرها إلى راشد بن مغامس زعيم المنتفق من آل فضل من

السيطرة على الإحساء والقطيف، غير أن المنطقة سرعان ما خضعت للعثمانيين في عام 1551[1].

والمعروف أنَّ الدولة العثمانية أقرَّت في بداية سيطرتها على منطقة الإحساء الزعماء القبليين فيها، شأنها في ذلك شأن الزعامات المحلية في العراق وبلاد الشام، بخاصة أولئك الذين يتمتعون بنفوذ فيها، كتعيين سلطان علي بك أمير سنجق على لواء القطيف، والأمير البدوي سعدون بإمارة سنجق الإحساء والأمير البدوي محمد بن راشد، أمير سنجق على عشيرته، بأسلوب إمارة العشيرة. بيد أن هؤلاء الزعماء كانوا يتقيدون بولائهم وطاعتهم للدولة العثمانية، كلما كانت الدولة تتمتع بقوة ونفوذ في مناطقهم، ويستغلون ظروفها لإعلان استقلالهم عنها[2].

ولقد دلت الجهود العلمية التي قام بها (سلوت) في بحوثه المستندة إلى الوثائق الهولندية بأن هناك قبائل في الإحساء وقطر،

(1) عبد اللطيف حميدان، نفوذ الجبور في شرق الجزيرة العربية بعد زوال سلطتهم السياسية (1521 ـ 1871) **مجلة كلية الآداب** (جامعة البصرة)، العدد 17 (1981)، ص، ينظر أيضاً جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507 ـ 1840، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص359.

(2) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني ـ أواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007)، ص523.

Riyad Nassar Library

وقد استقلت هذه بصورة تدريجية عن السلطة المركزية العثمانية. فقد جاء في رسالة برتغالية تعود إلى القرن السادس عشر، وبالذات إلى عام 1545م، بأن الشيخ (محمد بن مسلم) شخص ذو مكانة مرموقة في منطقة الإحساء[1]، بل إنه أبرز الزعماء الرئيسيين في تلك المنطقة[2]. وقد عد نيبور المناطق الممتدة ما بين نفوذ شيخ الإحساء، وتلك التي تعود لإمام عمان، تعود لقبائل عديدة تسمى بـ (آل مسلم)، وفي هذه المناطق عدة مدن مهمة، وإن لم يسمّ لنا هذه المدن[3].

والواضح مما أورده نيبور عن هذه القبيلة، أنها قبيلة مستقلة تماماً، كما ذكر قبيلة بني خالد في الإحساء.

ومما يجدر بالذكر إلى جانب تلك الإشارات، ما أوردته بعض الوثائق الهولندية عن طبيعة الأحداث السياسية في منطقة الخليج العربي إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي أشارت إلى افتقار المنطقة إلى حدود ثابتة ما بين قبيلة وأخرى، وإلى تجمعات سكانية في المناطق الواسعة ما بين البحر والصحراء. ولعل التنافس للسيطرة على هذه المناطق كان السبب الرئيسي للحروب الصغيرة والكبيرة القائمة في المنطقة من حين

(1) ب.ج. سلوت، عرب الخليج 1602 ـ 1784، ترجمة عايدة خوري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1993، هامش 123، ص394.

(2) المصدر نفسه، هامش 178، ص397.

(3) M.Niebuh, Travels through Arabia and other countries in the East,translated into English by Robert Heron. (Edinburqh, 1792) Vol.11, p.128

لآخر. ولقد كان من الصعب نتيجة لوجود تلك القفار الواسعة إنشاء وحدات إقليمية أكبر، وحتى إذا ما أسست فإنها غالباً ما تكون ضعيفة[1].

تظهر قطر في الرسومات البحرية على أنها مدينة أكثر منها إقليم، في حين تبدو في بعض الرسومات الهولندية، التي يعود تاريخها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر أنها شبه جزيرة صغيرة جداً. وفي وثيقة هولندية يعود تاريخها إلى عام 1675، نجد إشارة إلى قطر والإحساء والبصرة والبحرين، بكونها من بين المنافذ الرئيسية لتجارة العبور من مسقط. ولهذا ـ كما يقول سلوت ـ لابد من وجود شيء يتعلق على الأغلب بوجود قرية أو أكثر من المناطق الساحلية حيث كانت تستبدل التوابل والأقمشة بالمنتجات الصحراوية[2].

كان نفوذ بني خالد إبان هذه المدة يمتد على طول الساحل الشمالي للخليج العربي، ومعظمه منطقة صحراوية قليلة السكان. ومع أن هذه المجموعة القبلية الكبيرة كانت تحت سيطرة العثمانيين لفترة من الزمن، ولكنها حققت استقلالاً فعلياً في عام 1670، وذلك في عهد أميرهم براك بن غرير آل حميد (1669 ـ 1682). فأصبحت قوة بريّة، لكنها لم تشترك مباشرة في النشاط السياسي

(1) سلوت، المصدر السابق، ص17 ـ 18.

(2) سلوت، المصدر السابق، ص48.

AUB Riyad Nassar Library

العام في الخليج العربي[1]. وإنما كان لها تأثير على قوى قبليّة أخرى، وبالذات قبيلة آل مسلم[2] في قطر.

قطر في عهد بني خالد

لم يكن انتصار بني خالد على العثمانيين حدثاً عابراً، وإنما تبعه عدة متغيرات. فنفوذ بني خالد لم يعد قاصراً على منطقة الإحساء، وإنما امتد إلى مناطق أوسع، إذ وصل نفوذهم إلى الساحل الشرقي للجزيرة العربية، وكان يمتد من الجهراء قرب الكويت في الشمال إلى شبه جزيرة قطر وأرض العسير وعمان في الجنوب. وجاء تحديد المنطقة التي يسكنها بنو خالد في كتاب (لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب)[3] وفيه «أن العدان وهجر وقطر كلها من أرض بني خالد، وقد عرفت بالحدّ المذكور في الكويت إلى خيران بني ياس».

لم يكن بنو خالد قبيلة واحدة وإنما هم حلف يضم عدة قبائل، فتكونت منها هذه المشايخ والمراكز المتعددة، إذ جاء في كتاب (لمع الشهاب)[4]: «فنزلت هذه (أي طوائف بني خالد) في

(1) ياسين بن حمزة آل شهاب البصري الشافعي، منظومة في تاريخ البصرة، مخطوطة المتحف العراقي برقم 11139/ 6، الأوراق 2 ـ 12. ينظر أيضاً سلوت، المصدر السابق، ص71.

(2) يرجع الإحسائي آل مسلم في نسبهم إلى الجبور، إحدى بطون بني خالد المشهورة. ينظر: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن آل عبد القادر الأنصاري الإحسائي، تحفة المستفيد بتاريخ الإحساء في القديم والجديد، ط1، 1960، ج1، ص123، 24.

(3) تحقيق الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص154.

(4) المصدر نفسه، ص158.

أطراف قطر من فوق إلى جانب عمان العسير إلى الإحساء وليس هؤلاء يردون البحر كالعماير».

على أن البداية لحكم بني خالد لم تكن بهذا الاتساع، إذ يفهم من كتاب (لمع الشهاب)[1] بأن محمد بن غرير من آل حميد، «كان قد عين لكل طائفة من بني خالد منزلاً مخصوصاً، وجعل لمشايخ كل قبيلة أملاكاً وأرضاً في الإحساء والقطيف، وحدد أرض بني خالد. وقال : هذه أرضكم فما زاد عليها بعد فملك موضوع».

وهنا لنا أن نتساءل، إذ كان ملك بني خالد مقصوراً في عهد محمد بن غرير (1682 ـ 1691م) على الإحساء والقطيف، فما هي العوامل التي مكنت هذه القبيلة لأن تبرز كقوة ذات شأن في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، بخاصة وأنهم ـ حسبما جاء في كتاب لمع الشهاب أعلاه ـ لم يردوا البحر كالعماير.

الواضح أن بني خالد استفادوا كثيراً من القضاء على النفوذ العثماني في الإحساء عام 1670، حيث وضعوا يدهم على هذه المنطقة، ثم تلاها استيلاؤهم على القطيف في السنة التالية، فأصبحوا في موضع قوة لفرض نفوذهم على القبائل العربية الموجودة في المنطقة، أو تقديم ولائها لهم.

إذ يفهم كما جاء في كتاب (لمع الشهاب)، أن بني خالد في صراعهم مع العثمانيين قد استفادوا من فروع بني خالد القوية

(1) المصدر نفسه، ص159.

LAU Beirut campus
Riyad Nassar Library

الأخرى مثل الصبيح، المهاشير، والعماير، فلما انتصروا على العثمانيين نالت هذه الفروع نصيبها، إذ جعل مشايخ بني خالد محاصيل القطيف لهم (أي للمهاشير)، واستمر العماير - وهم بداة وحضر - التجوال في ديارهم «وهم يسكنون جنّة وأبو علي وبقية أرض العدّان إلى بلبول أيام الصيف. ومن هؤلاء من له سفن يستعملها في الغوص أيام الصيف. وأرضهم البحرية كثيرة اللؤلؤ، ومنهم من له سفن يسافر بها إلى البحرين والزبارة والكويت، فإذا جاء وقت الشتاء، جرّوا خشبهم إلى البر وأخذوا مواشيهم فأيدوا، وهكذا عادتهم على مرور السنين»[1].

على أن انتصار بني خالد على العثمانيين قد تبعه محاولة مد نفوذهم إلى جهات عديدة أخرى، سواء باتجاه العراق على حساب عشائر الظفير أو باتجاه نجد، أو حتى باتجاه قطر وأرض بني ياس، في منطقة العسير في عمان[2].

كما تزامن مع هذه الأحداث وقوع أزمات اقتصادية وطبيعية كالقحط والمجاعات والتقلبات المناخية التي أسهمت بشكل أو بآخر في التغيرات الديمغرافية التي وقعت في مناطق كثيرة في شبه الجزيرة العربية، ودفعت بسكان تلك المناطق إلى هجرتها إلى

---

(1) المصدر السابق، ص157 ـ 158.

(2) سنت جون فيلبي، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)، تعريب عمر الديراوي، (منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت) ص23 ـ 25؛ ينظر: أيضاً عبد الفتاح أبو علية، العثمانيون وبنو خالد في الإحساء، المجلة التاريخية المغربية، السنة العاشرة، العدد 29 ـ 30 (جوليه/تموز 1983)، ص41.

مناطق أخرى بحثاً عن مصادر جديدة للعيش. إذ أبلغ الممثلون الهولنديون في الخليج العربي حكومتهم «عن وقوع المجاعات الكبيرة نتيجة للجفاف في شبه الجزيرة العربية عام 1677م»[1]. وصاحب تلك المجاعات حدوث تقلبات مناخية شديدة، كسقوط أمطار غزيرة من جهة، أو تعرض المنطقة لبرد شديد مهلك، أو اجتياح هذه البلاد موجات كبيرة من الجراد مما كان يسبب في إتلافها وتعريض سكانها للمجاعات[2]. كل هذه الأسباب دفعت بعض القبائل إلى الهجرة صوب مناطق غنية بالخيرات كالعراق والإحساء وسواحل الخليج العربي[3].

وتشير المعلومات التي أوردتها لنا الوثائق الهولندية إلى أن قبائل منطقة شمال الخليج العربي قد غزت في السبعينات من القرن السابع عشر مغاصات اللؤلؤ، التي كانت مصدراً للثراء آنذاك، لذا فقد كانت القبائل العربية تتنازع للسيطرة عليها. هذا التنافس على التجارة من جهة، وعلى مغاصات اللؤلؤ من جهة أخرى، شكلت جميعاً خلفية أحداث التاريخ العنيف التي شهدتها سواحل شرقي الجزيرة العربية عامة، وقطر بخاصة[4].

---

(1) سلوت، المصدر السابق، ص200.

(2) فيلبي، المصدر السابق، ص23 ـ 27؛ سلوت المصدر السابق، ص18.

(3) علي عبد الرحمن أبا حسين، من تاريخ البحرين خلال المخطوطات والوثائق، أبحاث الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية المنعقدة في أبو ظبي محرم سنة 1400هـ/ نوفمبر/ تشرين الأول 1979، ص252.

(4) سلوت، المصدر السابق، ص17، 232.

Riyad Nassar Library

والآن يجدر بنا أن نعلم بأنه كان لآل مسلم في تلك الأحداث نصيب غير قليل. إذ أشرنا في الصفحات السابقة إلى أنه ورد ذكرهم في الإحساء ومناطق أخرى في شرق الجزيرة العربية منذ عام 1545م. فكان بنو خالد في حكمهم لمنطقة الإحساء والقطيف وقطر موزعين ـ كما يقول محمود بهجت سنان[1]. إلى ثلاث مناطق تجمعهم زعامة (بنو خالد). قسم جنوبي ويعرفون بالقواسم، وقسم متوسط وهو عبارة عن شبه جزيرة قطر، وقسم شمالي غربي يمتد على طول الساحل المار من الكاظمة شمال الكويت، والراسة في قطر لآل مسلم.

ومهما كان شكل هذه التقسيمات إلا أننا نعرف أن قبائل بني خالد كانوا في الغالب قبائل بدوية، ولكنهم بدأوا يتحولون إلى حياة الاستقرار شيئاً فشيئاً. فهم وإن كانوا ينتشرون في المنطقة المحصورة بين كاظمة في شمال الكويت حتى ساحل الإحساء لكن تمركز القبيلة الرئيسي كان في منطقة الإحساء والقطيف، وهم الذين أمّروا آل مسلم على قطر، باعتبار أن الأخيرين كانوا فرعاً من فروع آل حميد (آل عريعر)[2].

---

(1) تاريخ قطر العام (مطبعة المعارف، بغداد، 1966) . ص56.

(2) ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر، د.ت) ج3 ص1251 ـ 1254؛ يوسف بن عبد الرحمن الخليفي، قطر.... ماضيها وحاضرها، لجنة تدوين تاريخ قطر، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني، الدوحة، قطر، 21 ـ 28 مارس/أذار 1976، ص546.

= ويعقب صاحب مخطوط العقود الدرية على سياسة بني خالد فيقول:

فباعتبار أن قطر كانت من ضمن نفوذ بني خالد، فقد وردت إشارات إلى أن الأخيرين نصبوا عليها حكاماً من آل مسلم، إذ يذكر محمود بهجت سنان[1]. نقلا عن رواية للشيخ محمد بن أحمد آل ثاني، وهو من الرجال المعمرين، الذي يعد حجة في تاريخ المنطقة «إنه في حوالي سنة 1000هـ/ 1591م، كان أمير قطر هو عبد اللّه بن حسين المسلمي» نسبة إلى قبيلة آل مسلم وهم رهط من بني خالد، وفي عهد محمد بن براك أسند حكم قطر، والمهاشير، إدارة القطيف، والمهاشير هم فخذ من أفخاذ بني خالد، الذين حكموا القطيف ولهم أفخاذ في قطر[2].

لم يكن آل مسلم القوة القبلية الوحيدة في قطر وإنما عاش إلى جانبها العتوب، الذين تشير الدلائل إلى أنهم قدموا المساعدات لبني خالد في السيطرة على القطيف عام 1671م. مما جعل الأمير براك بن عريعر ينعم عليهم ببستان من النخيل في

= كانت هذه الإمارة في أول النهضة أقوى الإمارات الموجودة في نجد على الإطلاق، ولكنها إمارة بدوية ولهم نفوذ واسع، ولكنهم لم يستعملوا هذا النفوذ لمصلحتهم بل إنهم كانوا يكتفون بالاعتراف لهم بالسمع والطاعة ولا يكلفونهم غير ذلك بأول الأمر ظنّاً منهم أنها حوادث عادية مثل غيرها، ولم يخشوا عاقبة هذه النهضة وذلك من قصر النظر وعدم الخبرة بأمور السياسة فظلوا في غفلتهم حتى دهمهم ابن سعود في عقر دارهم وأخرجهم منها وشتّت شملهم».

العقود الدرية في تاريخ البلاد النجدية، مخطوطة محفوظة في مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة بغداد، تحت رقم 570، ورقة 16.

(1) تاريخ قطر العام، ص54.

(2) عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، ط2، 1978، ج2 ص327.

AUB Beirut Campus Riyad Nassar Library

القطيف مكافأة لهم، إلى جانب أنهم سمحوا لهم بالتحول إلى قطر الخاضعة لهم، وفي ظل حكامها من آل مسلم[1].

لقد كان لهذا الانسجام بين القوى القبلية في قطر شأن كبير. إذ أمضت جماعات العتوب من آل صباح، وآل خليفة، والجلاهمة ونحوهم في قطر نهايات القرن الرابع عشر وشطر كبير من القرن الثامن عشر، وقد كانت هذه المدة كافية لكي يتعلم بعض العتوب ركوب البحر، يقول سلوت في ذلك: وكان العتوب قبيلة من رجال البحر وكانوا أتباعاً لبني خالد لفترة طويلة من الزمن إلّا أنَّ دولة بني خالد لم تكن مستقرة (ويقصد بذلك أصهارهم من آل مسلم)[2].

يعيش كثير من سكان قطر على السواحل، ويعملون بصيد اللؤلؤ والأسماك، وفي قرى صغيرة، وهم قوم متحضرون. أما البدو فإنهم على نقيض سكان القرى، فعددهم قليل وهم يطوفون في داخل البلاد، على اختلاف المواسم للبحث عن مراعٍ أفضل لماشيتهم[3].

(1) ميمونة خليفة العذبي الصباح، سياسة الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر، مجلة المؤرخ العربي، العدد 75، السنة الرابعة عشرة (1988)، ص23.

(2) عرب الخليج، ص71.

(3) لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج3، ص1252، شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي» مطبعة مصر، القاهرة، 1952. ص273؛ مصطفى عقيل الخطيب، الجذور السكانية لدول الخليج العربي في مرحلة ما قبل النفط، مجلة الخليج العربي (البصرة) المجلد التاسع عشر العدد (2)، (1987)، ص37.

هناك مجموعات قبلية كثيرة في قطر منهم المعاضيد والمناصير والنعيم والسودان، والعشرات من القبائل والأفخاذ الأخرى لكن الزعامة كانت لآل مسلم، ولهم سلطة على أهل قطر عامة. والواضح أن آل مسلم هؤلاء كانوا يجمعون الضريبة التي قد تكون مأخوذة عن اشتغالهم في البحر في مغاصات اللؤلؤ أو عن التجارة نيابة عن أصهارهم بني خالد، وهذا الأمر بعينه هو الذي تسبب في إثارة الخلافات بين آل مسلم والقوى القبلية الأخرى في قطر[1]. فالعتوب مثلاً كانوا قد تركوا قطر إثر خلاف نشب بينهم وبين آل مسلم، ولحق بهم هؤلاء واشتبكوا معهم في معركة بالقرب من رأس تنورة في الإحساء، تم فيها النصر لجماعات العتوب، الذين توجهوا نحو الكويت[2].

لم تنقطع جماعات العتوب عن تحركاتها القبلية، إذ إنها كانت من أكثر المجموعات تنقلاً في تاريخ الخليج العربي. وفي ستينيات القرن السادس عشر وبالتحديد في عام 1766 هاجر قسم

(1) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر (دار الثقافة، بيروت، 1962)، ص39؛ ينظر أيضاً: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1868 ـ 1916، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1980) ص14 ـ 15؛ سلوت، المصدر السابق، ص232، الخطيب، المصدر السابق، ص37.

(2) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1978) ج1 ص100؛ إسماعيل ياغي ومحمود شكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر 897 ـ 1400هـ (الجزء الأول الجناح الآسيوي) دار المريخ للنشر، الرياض، 1984، ص59.

LAU Beirut Campus
Riyad Nassar Library

من العتوب ـ وبالذات آل خليفة ـ من مقرّهم في الكويت إلى الزبارة. ويذكر لوريمر أنه حين استقر العتوب في قطر سنة 1766 كانت الحويلة (وهي من أقدم مدن قطر) هي أكبر مكان على الساحل، وكان يقيم بها آل مسلم، وهي تقع على الساحل الشرقي شمال بلدة الخور. وكان هناك أيضاً الغويرط والدوحة وفي الأولى المعاضيد وسواهم من آل بني علي، وبالأخرى لاجئو السودان من الساحل الشمالي الغربي لعمان آنذاك[1].

وقد اعترضت قبيلة آل مسلم في البداية على دخول آل خليفة إلى الزبارة ثم طلبت منه ضريبة الخراج، وقد اعترف محمد بن خليفة بادئ الأمر بسلطة آل مسلم كنوّاب لأمراء بني خالد، بل ودفع لهم الخراج كأي قبيلة قطرية أخرى. ولكن بعد أن قويت شوكة محمد بن خليفة واستحكم نفوذه بأهل قطر، فرفض أن يعطي الخراج إلى آل مسلم، وتحصن في قلعة الزبارة، التي بناها في الطرف الشمالي من بر قطر، فتخلص بذلك من إعطاء الخراج لهم[2].

ثم انفجرت الخلافات بين آل مسلم وآل خليفة، الذين استطاعوا من قلعتهم المسماة (قلعة مرير)، التي أرخوا بناءها

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مطابع علي بن علي، الدوحة، د.ت، ج3ص1195 ـ 1196.

(2) الشيباني، المصدر السابق، ج1 ص39؛ ينظر أيضاً علي جواد الطاهر، الكتاب الخليجي (الكويت ـ البحرين ـ السعودية الشرقية ـ قطر ـ الإمارات ـ عمان ـ العراق (البصرة)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص147.

بقولهم (تمت بعز وعون اللّه حاميها) وذلك في سنة 1182هـ/1768م. وقد جاء هذا التاريخ ـ كما يقول الشيباني ـ فألّا حسناً على ما نالته تلك القلعة القطرية من المنعة والعزة، وكيف لا تكون كذلك، وقد تمكن الشيخ محمد بن خليفة بواسطتها أن يتغلب على آل مسلم أمراء قطر حينذاك ودحرهم[1].

وهكذا نلاحظ كيف اجتذبت قطر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عدة قوى قبلية للوفود إليها، والاستقرار فيها، قبل أن ترسخ نفوذ آل خليفة وآل ثاني في هذه البلاد، وكان بنو خالد من بين تلك القوى القبلية التي صار لها شأن في قطر .

Riyad Nassar Library

(1) الشيباني، المصدر السابق، ج1 ص40.

أحوال قطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً لجريدة الزوراء العراقية بعد 1869

قطر في جريدة الزوراء العراقية:

تعدّ جريدة الزوراء التي أصدرها الوالي مدحت باشا، من أقدم الجرائد التي صدرت في العراق، وكان ذلك في يوم الثلاثاء الموافق 15 حزيران عام 1869. وقد صدر منها أكثر من (2608) أعداد منذ تأسيسها عام 1869 وحتى توقفها عام 1917[1].

تناولت هذه الجريدة بأعدادها الكثيرة، والتي شملت فترة نصف قرن تقريباً، جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الدقة، ذلك لأنَّ الغاية الأساسية من إصدار هذه الجريدة كان «لنشر الأنظمة والقوانين الصادرة عن الدولة العثمانية، بالإضافة إلى نشر الأوامر والتحريرات الرسمية الصادرة عن الولاية وتبليغها

(1) انظر هيثم علوان مصطفى العزي، إدارة بحرية العمان العثماني من خلال جريدة الزوراء 1869 ـ 1914، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، والرسالة تحت إشراف كاتب هذا البحث، بغداد، 1995، ص1 ـ 10.

لسكنة الولاية»[1] وقد التزمت جريدة الزوراء بهذا النهج ابتداءً من عددها الأول وحتى عددها الأخير، ولذلك فإن أعداد هذه الجريدة تعد وثائق رسمية، بالإضافة إلى ما يرسله المراسلون الصحفيون المكلفون بالكتابة للجريدة، وما يرسله قراء الجريدة على اختلاف مستوياتهم الثقافية في محاولة لنشر الثقافة والعلوم[2].

على أن أهمية الزوراء لا تقتصر على الأحداث الخاصة بالعراق فحسب، وإنما تناولت تطورات الأخبار السياسية في الفترة التي صدرت فيها الجريدة 1869 ـ 1917، سواء لمناطق الوطن العربي عامة، وللخليج العربي بخاصة. وإذا كانت متابعة الزوراء لهذه الأخبار تعتمد أصلاً على ما كانت تنشره الصحافة العثمانية كالجوائب والاعتدال والحقائق، وبعض الصحف الصادرة في مصر والشام كالجنان والمقتطف والاعتدال[3] ـ فإنَّ أخبار الزوراء عن منطقة الخليج العربي جاءت مباشرة من التقارير التي كان يبعثها مراسلو هذه الجريدة، والذين تمّ توظيفهم لهذا الغرض.

(1) المصدر نفسه، ص1؛ انظر أيضاً: الفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية (المطبعة الأدبية، بيروت، 1913) ص78.

(2) على الرغم من أن جريدة الزوراء كانت جريدة رسمية، إلَّا أنَّها ساهمت مساهمة مباشرة في التطور الفكري للعراق خلال العهد العثماني الاخير. انظر سيار كوكب الجميل، تطور الفكر الحديث في العراق، مجلة الجامعة (الموصل) ، العدد1، السنة 7، تشرين الأول 1976، ص112.

(3) عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908 ـ 1932، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، أيلول، 1990، ص21 ـ 52.

Riyad Nassar Library

وهؤلاء المراسلون هم مدراء التحريرات وكتابها في الألوية والأقضية الملحقة بالولاية، ومن جملة وظائفهم تحرير الحوادث التي تقع في أماكن وظائفهم. وكان نجاح الجريدة معتمداً على ما يحرره هؤلاء المراسلون من أخبار، بعد الاطلاع على حقيقة ما يكتبون من الحوادث والوقوعات الحاصلة في المناطق التي انبثّوا بها[1].

ومنذ تأسيس جريدة الزوراء أكدت على مراسليها بتحرير ما يجب تحريره للجريدة وفقاً للنظام والقانون المعمول به وقتذاك، إذ جاء في إحدى وثائق الجريدة الآتي :

«إن مراسلي الجريدة وهم مكلفون عند تحريرهم الأخبار بأن لا يحرروا كل شيء سمعوه أو تخيلوه من مدح أو ذم شخص معين حسب أهوائهم ورغباتهم، وليسو مكلفين بإفراغ الحوادث التي تحدث في أماكن تواجدهم في صيغ بلاغية متنوعة، ويلزمهم عدم حشو أوراقهم وكتاباتهم بما ليس فيه نفع أو فائدة، ويلزم أن يلتزموا الصدق والصحة من الإشعارات الواقعة»[2]

بهذه الصورة ألزمت الزوراء مراسليها بأن ينقلوا أخبار المناطق التي كانوا يعملون فيها، وهذا ما نجده في التقارير التي كتبها مراسلوها عندما تقدمت حملة مدحت باشا إلى السواحل الشرقية للجزيرة العربية سنة 1871م. إذ نقلوا إلى قراء الجريدة

(1) جريدة الزوراء العدد 320، السبت 3/ 12/ 1289هـ الموافق 1/ 2/ 1873م.
(2) جريدة الزوراء، العدد 497 الثلاثاء 28/ 10/ 1291هـ الموافق 8/ 12/ 1874م.

أخبار الحملة ومسارها، وتجهيزاتها، وعلاقاتها بالقوى السياسية والعسكرية في «إقليم نجد»، الذي تمّ تشكيله آنذاك[1]. فقد جاءت أخبارهم مما شاهدوه من وقائع، أو أخذوه من أخبار رسمية وتقارير كان يرفعها الرسميون العثمانيون بين بعضهم البعض أو بينهم وبين أمراء منطقة الخليج العربي. إذ نجد القول «بناء على ما استبان من فحوى المكتوب الوارد بهذه الدفعة لجانب الولاية الجليلة من الشيخ قاسم شيخ قطعة[2] قطر...»[3] والقول: «الخلاصة التي أخذت من المكاتيب الواردة من صاحب السعادة نافذ باشا، قوماندان الفرقة العسكرية...»[4].

وليس ذلك فحسب، بل نجد أن المراسلين كانوا يبدون شكوكهم إزاء المعلومات التي كانت تنشرها بعض الصحف التي توالي الإنكليز ضد العثمانيين، كجريدة «مفرج القلوب» الهندية، التي رفعت تقريراً من قضاء قطر مفاده :

«إن عبد اللّه الفيصل الذي كان قد مرّ مع مقدار كم شخص قد أخذ الرأي والأمان مرة ثانية، ولما أتى إلى معية العساكر السلطانية المنصورة قبض قوماندان الفرقة العسكرية عليه وعلى من معه وألقاهم في السجن، وأن المكتوب الذي حرره عبد اللّه

(1) د. عماد عبد السلام رؤوف، جريدة الزوراء مصدر للبحث في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي في أواخر العهد العثماني، بحث غير منشور.
(2) القطعة مصطلح شاع استعماله في لغة الإدارة العثمانية، وبخاصة في القرن التاسع عشر، ويعني: الصقع أو الإقليم.
(3) الزوراء، العدد 150 الثلاثاء 17 ربيع الأول 1288هـ في 6/ 6/ 1871م.
(4) الزوراء، العدد 158 الثلاثاء 15 ربيع الثاني 1288هـ في 4/ 7/ 1871م.

الفيصل إلى أخيه سعود المحتوي على أسباب التنبيهات بعدم إطاعته والقيادة لعساكر حضرة الملك الأعظم (كذا)، وأنه يلزم أن يبقى في المجادلة والمقابلة بقدر جهده ووسعه، ثم وقع ذلك المكتوب في اليد، وأن المرقوم سعود قد جمع وحشد مقدار أربعين ألف نفر من الحشرات (كذا) لأجل مقابلة العساكر الملوكية. وحصلت علاوة على ذلك أن قنصل دولة إنكلترا المقيم (في بوشير) قد حرّر إلى كافة تبعة إنكلترا الساكنة في القطيف (وقطر) بأن يأخذوا كافة أموالهم ويتحركون من هناك وإذا لم ينجروا من هناك ونهبت أموالهم فإن دولة إنكلترا عند ذلك لا تقول شيئاً أبداً»[1].

وتعلق الزوراء متهكمة على هذا التقرير:

«ولما كانت مندرجات المكتوب المذكور ورواياته ضرب من الأكاذيب الصريحة ونوع من الأراجيف غير الصحيحة وأن المظفرية العظيمة التي حازتها العساكر المنصورة في قطعة نجد معلومة لدى كل أحد ولا بد قد سمعتها جريدة (مفرج القلوب) فلسنا نرى حاجة لإطالة الكلام في هذا المقام ولا لزوم للدخول في البحث بالرد على ذلك، وكذلك البحث عن إعطاء الأمر لتبعة إنكلترا الساكنين في القطيف (وقطر) تحت إدارة العساكر وأمنيتها أن ينجروا منها حتى لا تنهب أموالهم فالآن لا معنى لهكذا أمر»[2].

---

(1) الزوراء العدد 213 في 5 ذي القعدة 1288هـ المصادف 16/ 1/ 1872.

(2) الزوراء العدد 213 في 5 ذي القعدة 1288هـ المصادف 16/ 1/ 1872.

وهكذا سجل مراسلو الزوراء ـ كما سنرى ـ معلومات مهمة جداً تفيد كثيراً في إلقاء الضوء على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي في سبعينيات القرن التاسع عشر، تلك المعلومات التي لم يستفد منها الباحثون حتى الآن بما فيه الكفاية، ويمكن توظيفها لدراسة تاريخ هذه المنطقة.

أحوال قطر السياسية:

رصدت جريدة الزوراء أخبار قطر السياسية في سبعينيات القرن التاسع عشر من خلال النزاع الذي نشب بين الأمير سعود الفيصل وأخيه عبد اللّه (قائمقام نجد)، إذ تمكن الأول من السيطرة على سواحل الإحساء والقطيف البحرية، وذلك في المجابهة العسكرية التي وقعت بينهما. وتمكنه أيضاً من إلقاء القبض على أخيه الآخر محمد الفيصل وحبسه مع بعض أعوانه، وبما أن الإحساء ونجد وسواحلهما ـ وفقاً للترتيبات الإدارية العثمانية ـ هي من ملحقات البصرة، فقد أصدرت السلطات العثمانية أوامرها إلى مدحت باشا بإرسال خمسة أفواج من الجيش السادس المتواجد في داخل إيالة بغداد بزعامة نافذ باشا مع مجموعة من (السوارية وأفراد المضبطية)، لإجراء ما يقتضي إجراؤه من إصلاحات في نجد والإحساء، وإزالة ما أجراه سعود الفيصل من تجاوزات وإلقاء القبض عليه، وفقاً لما ذكرته الزوراء[1].

---

(1) جريدة الزوراء، العدد 136 الثلاثاء 28/ 1/ 1288هـ الموافق 18/ 4/ 1871م.

Riyad Nasser Library

وثقت الزوراء أخبار القطعات العثمانية التي تحركت من ولاية بغداد بتاريخ 21/ 4/ 1871م، وأطلق عليها اسم (الفرقة العسكرية النجدية)، التي تم نقلها بواسطة السفن المخصصة لها، ووصلت رأس التنورة في الإحساء في 25 أيار عام 1871م، ونزلت أغلب القوات العثمانية فيها. ثم سارت براً إلى القطيف من دون أن تلقى مقاومة تذكر. وخلال ذلك استطاعت القوات العثمانية السيطرة على الدمام، ودخلت قلعة القطيف بعد حصار دام ثلاث ساعات تساندها المدفعية العثمانية، وتمّ إطلاق سراح محمد الفيصل، شقيق عبد اللّه، من سجن القلعة وبذلك أصبحت الإحساء بأسرها تابعة للدولة العثمانية[1].

ووصلت القوات العثمانية إلى الإحساء بقيادة الوالي مدحت باشا على ظهر السفينة (الموصل)، وتمّ تعزيز تلك القوات بسفن أُخرى منها السفينتان الكبيرتان (لبنان) و(إسكندرية)، اللّتان تم إرسالهما من العاصمة العثمانية استانبول، وهما تحملان لوازم ومعدّات للجيش العثماني السادس، الذي تمّ إرساله إلى الإحساء وبوصول الباخرتين أصبحت القوة العثمانية البحرية كبيرة، لاسيما بعد أن انضمت إليها الباخرة (بروسة) التي تحمل 23 مدفعاً، كما

(1) انظر الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث في نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة1968،) ، ص421؛ انظر أيضاً محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا 1286 ـ 1289هـ / 1869 ـ 1872م، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة بغداد، تموز 1989، ص186.

التحقت السفينة (ألووس) بالقوات العثمانية، بعد أن كانت قد تعطلت في البصرة[1].

لجأت الحملة العثمانية إلى استخدام أساليب الدعاية لأعداد النفوس لها، حتى قبل أن تبدأ العمليات العسكرية نفسها، إذ نقرأ في أحد أعداد الجريدة الآتي:

«نظراً للأخبار التي أخذناها بواسطة التلغراف من أن أهالي نجد لما قرأوا الإعلانات التي انسطرت من جانب الولاية وفهموا ما فيها من المعاني المشحونة بالعدالة نشروا الأعلام وضربوا المدافع وأظهروا السرور والفرح. وعند وصول العساكر السلطانية إلى هناك صار في بلدان (قطر) إلى قطعة عمان بمرتبة عيد أكبر لدى الأهالي وتحضروا جميعاً لاستقبال ورود العساكر السلطانية المنصورة»[2]

وفي العدد اللاحق نشرت الجريدة الآتي :

«بناء على ما استبان من فحوى الكتاب الوارد بهذه الدفعة لجانب الولاية الجليلة من الشيخ قاسم شيخ قطعة قطر[3] التي

(1) جريدة الزوراء، العدد 169، 25 جمادى الأولى 1288هـ/ آب 1871.

(2) جريدة الزوراء، العدد 149 السبت 14 ربيع الأول 1288هـ/ الموافق 3/ 6/ 1871م.

(3) مما يذكر أن الشيخ قاسماً هو ابن الشيخ محمد آل ثاني أمير قطر وكان ميّالاً، على خلاف أبيه للعثمانيين انظر: الدكتور صلاح العقاد «حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة 1871 وصداها على منطقة الخليج» في كتاب: البحوث والدراسات المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية. (الدوحة، قطر 21 ـ 28 مارس/آذار 1976) ، ج2، ص930.

Riyad Nassar Library LAU Beirut campus

هي سواحل عمان الواقعة في الطرف الأعلى من جزيرة البحرين، أنه لما أخذ الخبر عن حركة العساكر السلطانية في بغداد وتوجهها إلى سواحل نجد لأجل محافظة حقوق عبد اللّٰه الفيصل قائممقائم نجد قام هو أي الشيخ قاسم ومعه ثلاثمائة سفينة وتوجه لأجل الوقوف بخدمة الفرقة العسكرية والوجود بمعينها»[1].

كما ذكرت الزوراء أن الفرقة العسكرية النجدية لما وصلت إلى الإحساء وتمكنت من استعادة السيطرة عليها، فإن شيخ قطر قاسم بن محمد آل ثاني قدم طلباً إلى نافذ باشا، قوماندان (قائد) الفرقة العسكرية، وجاء في الطلب : «أن تنصب بعض الألوية العثمانية في بعض القلاع والمواقع في قطر. وبناء على ذلك قد أرسل له القوماندان المشار إليه مع أربعة ألوية بمعرفة قائممقام الكويت عبد اللّٰه الصباح ووعده بموجب التعليمات الواردة إليه أنه متى ما اقتضى لهم عسكر لأجل المحافظة على (قطر) ومركزها البحري على وجه الخصوص فإنه يرسل لهم ذلك. وقد أخذ الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الألوية الأربعة المذكورة بمزيد التبجيل والاحترام وتمَّ وضعها في المواقع اللازمة[2].

وحينما انهزم سعود الفيصل ومن معه من عشيرة العجمان توجه إلى (قطر) وضيق على أهلها وغصب أكثر مواشيهم

(1) جريدة الزوراء، العدد (150) 17 ربيع الأول 1288هـ الموافق 6/ 6/ 1871م.
(2) المصدر نفسه، العدد (208) السبت 18/ 10/ 1288هـ الموافق 30/ 12/ 1871م.

وحيواناتهم، وسيطر على موضع الماء الواقع في مركز (قطر) بمسافة نصف ساعة، ولما لم يتمكن القطريون من مقاومته أرسل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني إلى مدحت باشا أثناء زيارته للإحساء وطلب نجدته ومساعدته. وبموجب الوعد السابق تم إرسال (الطابور الثاني في الطليعة) وهو من القطعات العسكرية التابعة لفرقة نجد العسكرية الموجودة في بلاد نجد والإحساء بزعامة عمر بك. وقد أبحرت هذه القطعات على متن الباخرة (إسكندرية) العثمانية، والباخرة (أشور) إحدى بواخر العمان العثماني. وكان الواجب الذي كلفت به هذه القطعات العسكرية ـ كما تورده الزوراء ـ هو طرد سعود الفيصل وجماعته من (قطر) واسترداد الأموال المغصوبة من الأهالي وتثبيت الأمن[1].

وفي هذا السياق تشير الزوراء إلى أن الفرقة العسكرية النجدية بعد أن سيطرت على بلاد الإحساء والقطيف تشكلت (متصرفية نجد) من أربعة أقضية هي قضاء (قطر) والمبرز والقطيف والهفوف، وقد أحيلت إدارتها إلى نافذ باشا بالإضافة إلى زعامة فرقتها العسكرية، فيما أنيطت قائممقامية (قطر) إلى شيخها وحاكمها قاسم بن محمد آل ثاني وقائممقامية القطيف إلى علي بك قائممقام سامراء سابقاً وقائمقامية المبرز إلى طالب أفندي مدير بيت مال القطيف سابقاً[2].

(1) جريدة الزوراء، العدد (208) السبت 18/ 10/ 1288هـ الموافق 30/ 12/ 1871م.
(2) المصدر نفسه، العدد (209) الثلاثاء 21شوال 1288هـ الموافق 2/ 1/ 1872م.

LAU Beirut Campus
Riad Nassar Library

وحريٌّ بالقول إن الباخرة (إسكندرية) العثمانية لن تمكن من الوصول إلى البدعة ـ التي هي مقرّ قائممقامية (قطر)، لأنها لا تطوف إلّا على عمق 13 قدماً، وإن البحر أمام البدعة ضيق للغاية وضحل المياه، لذلك استقرت بعيداً عن الساحل بمسافة اثني عشر ميلاً. وإن الباخرة (أشور) التي هي أصغر من الباخرة الأولى ولها القدرة على الوصول إلى الساحل، قد نقلت على متنها الجنود والمدافع والذخائر والمؤن، ثم عادت ثانية إلى الباخرة (إسكندرية) وحولت حمولتها، وهكذا تم نقلها إلى الساحل. وتبعاً لما أوردته الزوراء فقد كان استقبال هذه القطعات سكنة (قطر) كافة، وأقيم احتفال واسع بحضور الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني. وبموجب الأوامر الخاصة فقد أبحرت بعد ذلك الباخرة (إسكندرية) العثمانية إلى البصرة، وبقيت الباخرة (أشور) في (قطر) إلى حين إنجاز الواجب الذي كلفت به القطعات العسكرية المرسلة[1].

وعندما تحقق سعود الفيصل من مجيء هذه القطعات فرّ في الحال إلى الأراضي الواقعة فيما بين (قطر) والإحساء[2].

حالة قطر الاجتماعية:

تعدّ دراسة أحوال قطر الاجتماعية أمراً ضرورياً في هذه

(1) جريدة الزوراء، العدد 209 الثلاثاء 21 شوال 1288هـ/ 12/ 1/ 1871م، انظر أيضاً: العدد 210 في 25/ 1/ 1288هـ الموافق 6/ 1/ 1872م؛ والعدد 212 في 2/ 12/ 1288هـ الموافق 13/ 1/ 1872م.

(2) المصدر نفسه، العدد 210 في 25/ 1/ 1288هـ الموافق 6/ 1/ 1872م.

الدراسة لمعرفة قبائل هذه البلاد وعشائرها والوقوف عند مدنها وقراها، ومراكز سكانها، للوصول إلى النشاطات الاقتصادية المختلفة التي كانت تمارس في هذه البلاد.

وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد سجل مراسلو الزوراء معلومات كثيرة عن أعداد البيوت في المدن والقرى الواقعة في قطعة (قطر)، معتمدين في ذلك على التقارير الرسمية التي كان يقوم بها الجيش العثماني. ففي تقرير كتبه عمر بك القائممقام قومانداں الطابور الذي أرسل إلى قضاء (قطر)، نجد تفاصيل ذات شأن عن قصبة البدعة حيث جاء فيه : «قصبة البدعة التي هي مقرّ حكومة (قطر) تشمل على ما يقرب من ألف دار، وتحتوي على ما يتجاوز عن أربعة آلاف نفس، وأما موقع الماء العذب الذي يشربه أهالي البدعة فإنه يقع خارج المملكة بمسافة خمس وأربعين دقيقة، وأن عمق الماء فيه حوالي ثلاثة باعات، وهو عبارة عن أربعة آبار وقد بني عليه قلتان[1] وقلعتان صغيرتان تستوعب مقدار مائة سكماني[2]. لأجل منع تسلط العرب عليه. وحيث إن سطح الماء هو أسفل من تسوية البحر[3]. فإدخال هذا الماء إلى المملكة غير قابل إلا بواسطة (الطلمبات)[4].

(1) القلة: البرج الحصين، أو مكان الحراسة.

(2) السكماني: الجندي الذي يتخذ من البندقية سلاحاً له.

(3) تسوية البحر: هو المصطلح العربي القديم الذي يقابل اليوم مستوى سطح البحر.

(4) جريدة الزوراء، العدد 215 في 12 ذي القعدة 1288هـ المصادف الثلاثاء23/ 1/ 1872م.

LAU Beirut Campus Riyad Nassar Library

ويصف صاحب التقرير أيضاً النواحي والقرى الأخرى في قطر حيث يقول: «ويوجد من القرايا مقدار كم قرية تسمى (وكسرة) بعيدة عن قصبة البدعة بمسافة ثلاث ساعات تشتمل على مائتي دار وعلى ثلاثمائة أو أربعمائة نفس، ومقدار مائة وخمسين سفينة. والأخرى تسمى (الخور) واقعة في الطرف الشمالي منها وبعيدة عنها بمقدار أربع ساعات، وقرى أخرى تقع تجاه جزيرة البحرين»[1].

ولم تغفل جريدة الزوراء أخبار القبائل والعشائر التي وقفت إلى جانب العثمانيين أو إلى جانب سعود الفيصل، مشيرة إلى قبيلتي المرة والعجمان. واعتبرت الجريدة قبيلة العجمان من القبائل التي أسندت سعود عسكريّاً، إذ تقول : «إن هذه العشيرة من القديم هي جمعية شيوخ نجد ومستخدمة عندهم بالصورة العسكرية. وهذه القبيلة لا تشتغل بحالها مثل سائر العشائر بل تألفوا بقوة السلاح، حيث إنهم اشتهروا بين الناس في هذه المناسبة بالشجاعة والجرأة، وكان زعيمهم راكان، الذي ذهب إلى طرف حيث تجرأ على محاربة العساكر التي سيقت إليه لكن العشائر المنصورة ضربت جمعيته، ولما جعلت كلًّا منهم منهزماً ومتفرقاً في الجهات في المرقوم إلى أطراف (قطر)، فقبضت الفرقة العسكرية عليه، وأرسل محبوساً ومغلولاً إلى البصرة»[2].

---

(1) المصدر نفسه. وما يذكر أن عدد الدور في القرى الأخيرة وسكانها قد جاء ناقصاً بسبب الخروم في هذا العدد من الجريدة، فلم نعثر على أرقامها الدقيقة.

(2) جريدة الزوراء، العدد 225 في 22 ذي الحجة 1288هـ المصادف 2/ 3/ 1872م.

وليس ذلك فحسب وإنما أشارت الزوراء إلى عشيرة النعيم، التي حاول شيخ البحرين استغلالها للسيطرة على (قطر)، حيث ورد فيها الآتي:

«إن شيخ البحرين أجرى لعشيرة النعيم ترغيبات لأجل أن يضبط (قطر) ويدخله بإرادته. وعلى هذا سلكت هذه العشيرة طريقاً مثل عدم إعطاء (الويركو) المعين لهم (أي العطاء). ومن أجل ذلك أرسلت من متصرفية الإحساء عشيرة بني هاجر لتقديم النصح لهم وأخذ ما فرض عليهم من عطاء سنوي. وقبل وصول بني هاجر إلى (قطر)، زعم قبطان سفينة (قورصان) الراجعة إلى دولة إنكلترا في البحرين أن عشيرة بني هاجر المذكورة قد صاروا سبباً لسرقة زوارق التجار التي تسير وتدور في بحر عمان، وأرسل إلى قائممقام (قطر) في هذا الباب كتاباً شديد اللهجة. وعقيب ذلك استصحب سفينة (قورصان) المذكورة مع زوارق تحمل أهل البحرين ودنا في المحلّ الذي فيه عشيرة بني خالد المذكورة وبعد أن أطعم جملة من المساكين المدافع حيث ليست لهم مدافع خرج أهالي البحرين للساحل، وأعقبوا العشيرة المرقومة ثم قتلوا وأفنوا كثيراً من النفوس، وقد ترددت مجموعات أخرى من البحرين إلى الإحساء لأخذها، إلَّا أنَّها ردَّت على أعقابها»[1].

وهكذا فإنه في وسع الباحث أن يتعرف في التقارير التي

---

(1) جريدة الزوراء، العدد 508 في 15/ 12/ 1291هـ الموافق 23/ 1/ 1875م.

AUB Beirut campus
Nassar Library

نشرتها الزوراء آنذاك على مواقع القبائل والعشائر العربية التي كانت تسكن السواحل الشرقية من الجزيرة العربية، ويرصد تحركاتها ونشاطاتها السياسية بخاصَّة.

أوضاع قطر الاقتصادية:

أبدت جريدة الزوراء اهتماماً كبيراً بالنواحي الاقتصادية للمناطق التي وصلتها الحملة العثمانية عام 1871م، أو وقعت في نطاق مخططها، ويعود سبب ذلك لأن الحملة أرادت الحصول على موارد غذائية تساعد على توفير الاكتفاء الذاتي لأفرادها، ثم إن العثمانيين أرادوا أن يكون لهم نصيب ـ كالإنكليز ـ في موارد الخليج العربي، ولهذا استخدمت بريطانيا ثقلها السياسي عن طريق مقيميها في الخليج العربي لمنع امتداد النفوذ العثماني إلى هذه المنطقة التي تعتبرها في الأساس منطقة نفوذ خاص بها، عن طريق المعاهدات التي عقدتها مع شيوخ المنطقة وحكامها، وكانت قطر إحدى تلك المناطق.

كانت التجارة والسفن التجارية العاملة في الخليج العربي مادة غزيرة لكثير من التقارير التي أوردتها الزوراء. فبعد أن وصلت القوات العثمانية هذه المنطقة، وقرر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني تزويد هذه القوات بثلاثمائة سفينة، فإن الجريدة لم تظهر استغرابها من ذلك، وإنما علقت على الأمر بقولها : «الذي يظهر في بادي النظر الذي ليست له معلومات في جزيرة العرب أن إخراج ثلاثمائة سفينة من (قطر)، ولو كانت زوارق لكانت كثيرة.

لكن لما كانت الأهالي الموجودة في حد خليج البصرة إلى أن تصل إلى مسقط كافة ما ملتهين بالتجارة البحرية حتى أن عدد سفائن أهالي الكويت تبلغ إلى مقدار ألفي سفينة، وكذلك سفن أهل نجد والقطيف بمناسبة شوقهم في صيد صدف اللؤلؤ، فإنها تتجاوز عن هذا المقدار. وحيث إن (القطر) هو محل واسع ومعمور مثل بلدة الحسا، فعلى هذا لا يبعد وجود هذا المقدار من السفائن فيها، ولا يرى قول الشيخ بعيداً عن أنه وضع في تلك السفائن عسكراً»[1].

وتشير عدة تقارير أخرى إلى حالة قطر الاقتصادية واعتماد أهلها بالدرجة الأولى على صيد اللؤلؤ والسمك وتجارته، إذ يشير أحدها : «أما أهالي تلك القطعة المذكورة (أي قطر) فإنهم كانوا كثيرين إلا أن أراضيها لما كانت محجرة لا ماء فيها وليس فيها مزارع مثل الإحساء والقطيف، فإن عموم السكان يشتغلون بتجارة صيد صدف اللؤلؤ والسمك، فلأجل هذا يوجد عندهم ما يقرب من ثلاثة آلاف سفينة كبيرة وصغيرة[2].

ويضيف تقرير لاحق إلى معلومات أُخرى عن حالة قطر الاقتصادية، دون ذكر لسفنها، حيث جاء فيه : «إن المحل الذي

(1) جريدة الزوراء، العدد 150 في 17 ربيع الأول 1288هـ المصادف 6/ 6/ 1871م.
(2) جريدة الزوراء، العدد 208 السبت 18 شوال 1288هـ المصادف 30/ 12/ 1871م.ومما يذكر أن هذا الرقم يتضارب مع الرقم الذي ذكرته الجريدة عن أعداد سفن شيخ قطر، ولأجله فإنها تقول: «وهذا من الرواة على وجه التحقيق»، أي أن هذا الرقم غير مبتوت فيه.

يقال له (القطر) بجهة الإحساء الشرقية وهو قطعة بارزة في البحر فيما بين عمان والبحرين وأهلوها وإن كانوا كثيرين ليس بها محصولات كالإحساء والقطيف كون أراضيها حجر وعدم وجود ماء جار ثم إن أهلها تكاد تجد جميعهم يشتغلون بتجارة صيد السمك واستخراج اللؤلؤ»[1].

وعند الحديث عن نشاطات مناطق قطر الاقتصادية تعود الزوراء لوصف صيد السمك واللؤلؤ وتجارته، غير أنها تتدارك عدد السفن القطرية بقولها:

«وبناء على أن قطعة (قطر) ليست قابلة للزراعة فمقدر أن يعيش أهلوها على صيد السمك واللؤلؤ وأمثالها من الخدمات البحرية، فلأجل هذا يوجد عندهم أربعمائة وسبع عشرة سفينة بموجب التعداد : منها ملتقٍ على الساحل ومنها مربوط فيه ما عدا السفن المنصوب عليها الشروع»[2].

ومما تجدر ملاحظته أن الزوراء حاولت أن تجعل عدد السفن القطرية في هذا النص، وكأنه مأخوذ من إحصاء رسمي إذ تقول: إن العدد هو 415 سفينة «بموجب التعداد...»، وتعرج الزوراء على تجارة اللؤلؤ مع الأقطار الأخرى، وورود التجار اليابانيين إلى المنطقة فتقول : «إن القطيف والإحساء بل وربما

(1) جريدة الزوراء، العدد 1045 في 3 ذي القعدة 1299هـ.

(2) المصدر نفسه، العدد 215 في 12 ذي القعدة 1288هـ المصادف الثلاثاء 23/ 1/ 1872؛ كذلك انظر العدد 184 في 18 رجب 1288هـ المصادف 3/ 10/ 1871م.

غير مسقط فلا يوجد فيها غير الأهالي المسلمة فقط في أوان صيد صدف اللؤلؤ.

ترى تجار اليابان من أطراف الهند إلى القطيف وقطر وعمان الواقعة على ساحل البحر. وبعد إتمام مصالحهم فإنهم يعودون إلى بلادهم، وإلى الآن ما توطن أحد لا من هؤلاء ولا من غيرهم في هذه الأطراف»[1].

وأوردت الزوراء أخباراً تعبر عن اهتمام المسؤولين العثمانيين بصيد اللؤلؤ في الخليج العربي عامةً ومن قطر خاصةً، وسجلت لذا أول آلة غوص لهذا الغرض، فقالت في خبر نشرته في 2 أيار 1872 : «قبل هذا كان قد أوصى على جلب (آلة الانطماس)[2]. من أوروبا لأجل صيد اللؤلؤ من أطراف (القطر) والقطيف الواقعة على سواحل البحر. فبهذه الدفعة مع وابور (أي سفينة) نينوى وردت الآلة المذكورة مع أستاذ (أي خبير) الانطماس إلى البصرة ومنها إلى بغداد، ونهار أمس أجروا تجربتها في رأس الجسر فظهر أنها وفق المطلوب»[3].

وهكذا تشكل أخبار الزوراء مادة وثائقية مهمة لدراسة أحوال الخليج العربي السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية

(1) جريدة الزوراء، العدد 215 في 12 ذي القعدة 1288هـ الثلاثاء 23/ 1/ 1872م، العدد 184 في 18 رجب 1288هـ 3/ 10/ 1871م.

(2) أي جهاز الغطس تحت الماء.

(3) جريدة الزوراء، العدد 328 في 3 محرم 1889 هـ المصادف الثلاثاء 12/ 3/ 1872 م.

LAU Beirut Campus
Library

عامة، وقطر خاصة، وهي مادة لا نجد لها بديلاً مطلقاً لا في المصادر والوثائق الإنكليزية ولا في العربية، بل إنها تقف ندّاً لندٍّ مع أخبار ومعلومات تقارير المقيمين الإنكليز في الخليج العربي - بعدها - في الطالب - وثائق عثمانية .

قطر وتجارة السلاح
في نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1916

توطئة:

شغلت تجارة السلاح السياسات الدولية والإقليمية في منطقة الخليج العربي لأكثر من ربع قرن من الزمن. وشغلت هذه السياسات هي الأخرى كل قطر من أقطار الخليج العربي بحيث أصبح معنيّاً بها بصورة أو بأخرى، مباشرة أو غير مباشرة، وكانت قطر إحدى هذه الأقطار، التي سيتناولها هذا البحث.

رواج تجارة السلاح في الخليج العربي والصراع الدولي والإقليمي حولها:

تعدُّ تجارة السلاح واحدة من القضايا التي سببت الكثير من المتاعب للسياسة البريطانية في الخليج العربي، ذلك لأنها مسّت مصالح بريطانيا ونفوذها في هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها من ناحية، وأثرت في العلاقات البريطانية - الفرنسية من ناحية أخرى. إذ كانت الأسلحة تستورد من مناشئ أوروبية مختلفة وتصدَّر إلى ساحل

LAU Beirut campus Library

بلوجستان وفارس ثم تتجه إلى أفغانستان ومقاطعات آسيا الوسطى مما يخلق الاضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند.

بدأت هذه التجارة بداية متواضعة، ولهذا فإن بريطانيا لم تنتبه إلى خطرها إلا في الحرب الأفغانية الثالثة (1879 ـ 1880)، إذ تبين أن شحنات كبيرة من الأسلحة التي تم تصديرها من الهند عن طريق فارس وصلت إلى القوات الأفغانية، كما أن تدفق هذه الأسلحة مما يشجع الثورة في حدود الهند الغربية[1].

شجعت الحكومة البريطانية الحكومة القاجارية على منع تجارة الأسلحة والذخيرة مع الموانئ الفارسية، وأصبح مرسوم الحظر ساري المفعول عام 1881، وكان المرسوم منسجماً مع المصالح البريطانية، لأنه يمنع مرور الأسلحة والذخائر عبر الأراضي الفارسية بيد أن الإجراءات الفارسية لم تنجح لضعف الحكومة المركزية من جهة، وتواطؤ المستوردين مع المسؤولين من جهة أخرى[2]. وعلاوة على ذلك، فإن تجارة السلاح في مجملها كانت تجارة بريطانية فالسفن التي كانت تنقلها سفن بريطانية

---

(1) السير أرنولد ت. ويلسون، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط2، 1985، ص ص198 ـ 199؛ ينظر أيضاً: جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840 ـ 1914، دار البحوث العلمية، الكويت، ط2، 1974، ص381.

(2) ويلسون، المصدر السابق، ص199؛ مصلح محمد عبد العيساوي، التطورات الداخلية في عمان وعلاقاتها الخارجية 1888 ـ 1913، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، 1992، ص ص133 ـ 134.

والمؤسسات التي كانت تتعامل فيها في فارس كانت مؤسسات بريطانية أيضاً. وكما يقول لوريمر : فإن أول رواد الحركة التجارية في بوشهر شركة «مالكولم» إخوان بوشهر Messrs & J Malcolm of Bushire وهي شركة فارسية أرمنية تحت الحماية البريطانية، وقد بدأ مالكولم في استيراد الأسلحة عام 1884، وتلاه فرانسيس وتايمز وشركاؤهم Messrs Francis Times & Co، وهم شركة بريطانية ـ فارسية، أسسوا أول وكالة لهم في بوشهر عام 1887[1].

في عام 1890 عقد مؤتمر بروكسل، وقد فرض حظراً على توريد الأسلحة إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، غير أن منطقة الخليج العربي لم تكن من بين المناطق التي يشملها الحظر، وعليه فقد تحولت مسقط إلى أكبر سوق للسلاح إذ كان يأتيها من بلجيكا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا إذ قدر ما وصل إليها بين عامي 1890 و 1892 ما لا يقل عن 11500 قطعة سلاح، ومن هناك كان يجري نقله وتهريبه عن طريق القوافل إلى ساحل مكران ثم إلى أفغانستان، كما كان يجري تهريبه إلى مناطق الخليج العربي، مثل البحرين والكويت[2].

---

(1) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، د.ت، ج6، ص 3712؛ ينظر حول هذه الشركات أيضاً: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي 1858 ـ 1914 «دراسة تاريخية»، مطبوعات دائرة الملك عبد العزيز، الرياض، 1982، ص85.

(2) جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840 ـ 1914، ص381؛ ينظر ويلسون، المصدر السابق، ص200؛ بدر الدين عباس الخصوصي، =

واصلت تجارة السلاح تصاعدها واتساعها حتى وصل عدد البنادق التي دخلت بوشهر أكثر من (000.20) بندقية، وقد تمّ تصريف بعضها بين قبائل عمان الداخلية، في حين أعيد تصدير القسم الأخير إلى ساحل عمان وسواحل الخليج العربي ومنها إلى فارس وإلى المناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية[1].

اتخذت الحكومة الفارسية إجراءات حاسمة تجاه تجارة السلاح في بوشهر، حيث صادرت صفقات كثيرة منها، مما وضع نهاية لتلك التجارة هناك. واعتباراً من سنة 1898 تركزت تجارة السلاح في مسقط، ومنها أخذت شحنات الأسلحة تصدر إلى السواحل الفارسية وإلى أفغانستان[2].

ظلت الأسلحة والذخائر البريطانية تصل إلى مسقط، مثل غيرها من الدول الأخرى، إلا أن تغيُّراً قد طرأ على السياسة البريطانية في بداية القرن العشرين، إذ أجبرت الحكومة البريطانية المصدرين البريطانيين على إيقاف هذه التجارة فحلَّ محلَّهم المصدرون الفرنسيون[3].

= دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1988، ج2، ص147.

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ص3716؛ ويلسون، المصدر السابق، ص ص200 ـ 201.

(2) ويلسون، المصدر السابق، ص201.

(3) علي عظم محمد الكردي، العلاقات السياسية العمانية الفارسية 1806 ـ 1913، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأولى بجامعة بغداد، 1989، ص180.

كان «للتاجر» الفرنسي «جوجير» دور كبير في تجارة الأسلحة في مسقط، إذ بدأ يمارس هذا الدور منذ عام 1899، وذلك في سفن ترفع العلم الفرنسي وغير خاضعة للتفتيش من قبل السفن البريطانية. وهكذا بدأ الصراع على تجارة الأسلحة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، إذ كان الهدف الفرنسي من تشجيع هذه التجارة هو تسليح رجال القبائل المناهضة للمصالح البريطانية في المنطقة، بينما كان هدف بريطانيا من الوقوف ضد تجارة السلاح هو الحفاظ على استمرار نفوذها في منطقة الخليج العربي، والإبقاء على هيمنتها في الهند[1].

في عام 1908 اقترحت حكومة الهند عقد مؤتمر في بروكسل بغرض منع تجارة السلاح في مسقط والخليج العربي، غير أن كبار المسؤولين البريطانيين في لندن أحجموا عن مناقشة الأمر خشية أن تتدخل الدول الأخرى في أعمال التفتيش البحرية، كما أن نظراءهم الفرنسيين لم يقبلوا الاشتراك في المؤتمر بسبب تعرضهم إلى ضغوط من جانب شركات السلاح الفرنسية[2].

بعد فشل مؤتمر بروكسل جرت مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا من أجل وضع حدّ لتجارة الأسلحة في منطقة الخليج

---

(1) Firouz Kajore, Le Sultanate d'omanet La Question de Mascat (Paris, 1914) P.3;

ينظر أيضاً مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ص133 ـ 134.

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن، ص94، وللمؤلف نفسه، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 ـ 1947 دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ط1، 1981، ص125.

العربي، التي أخذت تتدفق على المنطقة في عامي 1910 ـ 1911، ولم تعد مقتصرة على مسقط وإنما شملت مناطق أخرى مثل الكويت ودبي والبحرين، وقد استغلت بريطانيا ذلك النشاط فاحتجزت الزوارق العربية التي تتاجر بالسلاح للقضاء على بقايا الأساطيل العربية في مياه الخليج العربي[1].

كان فحوى المفاوضات التي دارت بين بريطانيا وفرنسا خلال هذين العامين تدور حول قيام سلطات مسقط بحظر الاتجار بالأسلحة والذخائر، وإبلاغ فرنسا لقناصلها في مسقط بعدم الاتجار بالسلاح على سواحل الخليج العربي، وأن يُعطى البريطانيون حق القيام بتفتيش السفن التي يشتبه اتجارها بالسلاح[2].

وإزاء ذلك استقرَّ رأي الحكومة البريطانية على تبني المقترح الذي قدمه السير برسي كوكس، المقيم البريطاني في الخليج العربي، بضرب تجارة السلاح محلياً في مسقط. وعليه فقد توجه كوكس إلى مسقط في حزيران 1912، وتوصل مع السلطان فيصل ابن تركي، سلطان مسقط وعمان، بإنشاء مستودع للأسلحة في مسقط تسجل فيه الأسلحة التي تصل إلى هذه المدينة، ولا يعاد تصديرها إلا بعد إذن السلطات المختصة، وتعهدت بريطانيا مقابل

---

(1) علي عظم محمد الكردي، المصدر السابق، ص183.

(2) المصدر نفسه، ص184؛ بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ج2، ص 148 ـ 150.

ذلك تقديم مبلغ سنوي مقداره (4000 ـ 5000) روبية في السنة، نتيجة الأضرار التي تلحق بميزانية السلطان لمنع تجارة الأسلحة[1].

عارضت فرنسا إنشاء مخزن للسلاح في مسقط، فنشب خلاف بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول مسألة التعويضات التي يتلقاها التجار الفرنسيون في مسقط جراء إجراء الحظر والتفتيش البريطانية، وبقي الأمر معلقاً حتى نهاية عام 1913 حيث وافقت الحكومة البريطانية على دفع تعويضات للشركات الفرنسية مقدارها (46495) باوند إسترليني[2]. أدَّت هذه الاتفاقات بين بريطانيا وفرنسا إلى الحد من تجارة السلاح، وإن لم يؤدِّ إلى وضع نهاية حاسمة لتلك التجارة، حيث نشبت الحرب العالمية الأولى عام1914، ووقفت هاتان الدولتان في جبهة واحدة.

المتاجرة بالسلاح في إمارات الخليج العربي (ومن بينها قطر):

على الرغم من أن مسقط أصبحت مركزاً لتجارة السلاح في الخليج العربي، كما سبق وأن ذكرنا، إلا أن الأمر امتدّ ليشمل معظم، إن لم نقل كلّ، الإمارات العربية، ولكنه اتخذ أشكالاً

---

(1) جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840 ـ 1914، ص382؛ ينظر أيضاً: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن، ص ص 96 ـ 97، ص ص 101 ـ 102.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة 1974)، ص210؛ مصلح محمد عبد العيساوي، المصدر السابق، ص ص137 ـ 138.

مختلفة، غير تلك التي عهدناها في سلطنة مسقط وعمان. ففي الكويت مثلاً لم يبدأ الاتجار بالأسلحة فيها إلا في تسعينات القرن التاسع عشر، إذ إن أكثر من نصف الأسلحة الواردة إلى مسقط في نهاية عام 1890 كان يعاد تصديره إلى الكويت والبحرين وموانئ أخرى في الخليج العربي[1]. ونمت هذه التجارة في الكويت بعد تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم 1898 ـ 1915، إذ أشير عام 1899 إلى أن كميات كبيرة من الأسلحة مرت من مسقط إلى الكويت، وقد حدثت بعض عمليات الاستيلاء على الأسلحة غير المرخص بها، حيث قامت السفينة البريطانية سفنكس Sphinx في الأول من أيلول عام 1898 بالاستيلاء على مركب كويتي يحمل 56 بندقية من نوع مارتيني هنري و 5596 خرطوشة، وقد صادر سلطان عمان هذه الشحنة[2].

على أن مثل هذه الإجراءات هي التي شجعت الشيخ مبارك على الالتزام بما التزم به شيخ البحرين عام 1898 بحظر الاتجار بالأسلحة. غير أن هذه التجارة قد انتعشت مرة أخرى في الكويت في عامي 1904 ـ 1905، وذلك بفضل وصول تاجر الأسلحة الفرنسي المعروف جوجير، الذي كان يقوم بتوريد الأسلحة إلى الكويت بتفويض من شيخها[3].

أما بالنسبة لتجارة الأسلحة في البحرين فقد تذبذب الحال

---

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج2، ص3715.
(2) لوريمر، المصدر نفسه، ج6، ص3731.
(3) المصدر نفسه، ج6، ص ص 3735 ـ 3736.

فيها. فبينما أصدر الشيخ عيسى بن علي آل خليفة إعلاناً عام 1895 بمنع استيراد الأسلحة النارية إلى بلده، وجعلها موكولة بوزيره عبد الرحمن بن عبد الوهاب، إلا أن هذا الأمر قد أوقع الأخير بملابسات كثيرة مع شركة فرانسيس وشركاؤهم المتاجرة بالسلاح، بحيث ازدادت هذه التجارة في بلاده إلى حدٍّ كبير. وعندها أصدر الشيخ في الثلاثين من نيسان 1898 إعلاناً يحظر فيه توريد الأسلحة إلى البحرين وخروجها منه منعاً قاطعاً ومصادرتها[1].

وقع شيخ البحرين بعد هذا الإعلان في خلافات كبيرة مع كل من الحكومتين الهندية والبريطانية حول الاستمرار في حظر تجارة الأسلحة وما تسببه من نقص في العوائد الكمركية البحرينية، فضلاً عن وضع الأسلحة التي تتم مصادرتها وعائديتها. ويبدو أن شيخ البحرين ـ كما يقول لوريمر ـ قد خفّفت القيود المفروضة على تجارة الأسلحة ليتسنى له الحصول على موارد مالية من كمارك الأسلحة. وعليه أشيع في تشرين الثاني من عام 1906 بأن البحرين قد أصبحت تستعمل مستودعاً لتصدير الأسلحة إلى المناطق الأخرى[2].

وفي السنوات التالية زادت الضغوط البريطانية لمنع تجارة الأسلحة في البحرين فقام الوكيل السياسي البريطاني بتفتيش

---

(1) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن، ص ص 88 ـ 89.
(2) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ص3748.

البواخر فتوقف الاستيراد المباشر من مسقط إلى البحرين، بحيث إننا نرى في عام 1910 تعاوناً بحرينيّاً مع السلطات البريطانية لمنع الاتجار بالأسلحة والاستيلاء عليها، وتغريم القائمين بها[1].

أما بالنسبة لتجارة السلاح في قطر، وهو موضوع هذه الدراسة، فقد كانت الأسلحة تتدفق إلى هذه البلاد منذ عام 1889، إذ قام الشيخ قاسم آل ثاني، شيخ قطر، بإرسال أسلحة وذخائر حربية إلى المناطق المتنازع عليها مع مشيخة أبو ظبي. فقد استلم المقيم البريطاني في الشارقة عدة رسائل من الشيخ زايد بن خليفة في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1889 تبلغه بأن الشيخ قاسماً قد أرسل رجالاً مسلحين وذخائر إلى مناطق تقع تحت سلطته، ومثلها في الثالث والعشرين من الشهر والسنة نفسها حول إرسال الشيخ قاسم لخمسة قوارب تحمل رجالاً وذخائر إلى خليج الكفرية الواقع تحت سلطة الشيخ زايد أيضاً. وقد أفاد ملاحو هذه القوارب بأنهم يحملون باروداً وبنادق تخص الشيخ قاسماً، فأحيل الأمر إلى الوكيل السياسي في البحرين ليتحقق منه[2].

---

(1) جاد طه محمد، تجارة الأسلحة في مسقط قديماً 1910 ـ 1913، **مجلة الدارة**، العدد (2)، تشرين الثاني، 1981، ص152؛ ينظر أيضاً: رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الأسلحة في الخليج العربي 1881 ـ 1914، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة، شباط، 1992، ص ص 85 ـ 86 .

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، أمراء وغزاة: قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج (دراسة وثائقية)، دار الساقي، بيروت ـ لبنان، ط3، 1995، ص101.

كما أشير في العام نفسه إلى إرسال الشيخ قاسم أسلحة وذخائر خارج حدود أراضيه، ووصل قسم منها إلى ابن رشيد في نجد[1]. والمعروف أن بريطانيا كانت قد وقعت معاهدات مع شيوخ الخليج العربي بحجة القضاء على تجارة الأسلحة، فعقدت معاهدة مع شيخ البحرين عام 1889، ومع شيخ الكويت عام 1900، ومع شيوخ الساحل العماني عام 1902[2]، أما قطر فكانت مستثناة من هذه المعاهدات وذلك لأنها كانت تحت النفوذ العثماني، وهذا ما أثار قلق بريطانيا لأن وضع قطر هذا يشجع على وصول الأسلحة إلى مناطق الخليج العربي الأخرى[3].

يعد عام 1897 من الأعوام التي وصلت فيه كميات كبيرة من الأسلحة إلى منطقة الخليج العربي، وكان القسم الأكبر منها يعاد تصديره إلى ساحل عمان والبحرين وقطر والكويت حيث يتمّ تهريبه إلى فارس والأراضي العثمانية في بالات البضائع أو صناديق الحلوى أو الليمون الجاف، حتى أصبحت المنطقة كلها سوقاً للأسلحة المهرَّبة[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص99 ـ 103.

(2) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج6، ص3370، 3373؛ ينظر أيضاً: زهدي عبد المجيد سمّور، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني في القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1985، ج2، ص207؛ بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ج2، ص51.

(3) رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص76.

(4) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ث3717؛ ويلسون، المصدر السابق، ص ص 200 ـ 201.

على أن بداية القرن العشرين يمثل تطوراً واضحاً في تجارة السلاح إلى قطر. ففي عام 1901 سيطرت السفينة العثمانية زخاف على شحنة من الأسلحة البريطانية وتتكون من (250) بندقية و (1200) خرطوشة قريباً من ساحل قطر وهي مشحونة على ظهر سفينة فارسية، وقد قيل إن هذه الأسلحة والذخائر كانت في طريقها إلى الشيخ قاسم بن ثاني، الذي احتج بشدة على عملية الاستيلاء التي تعرضت لها هذه الأسلحة[1].

كان الوضع السياسي الفريد لقطر هو أحد الأسباب المهمة التي جعلت من هذه البلاد مدخلاً رئيسيّاً لوصول الأسلحة والذخائر إلى نجد. وعليه فإن عبد العزيز بن سعود كان يعتمد على هذه المنطقة (قطر)، فضلاً عن الكويت في تسليح قواته، وهذا ما حدث في الأعوام ما بين 1900 ـ 1904[2]. ومما يعزز هذا الرأي وصول رسالة لاسلكية من أمير قطر في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1904 إلى ابن سعود، ولعلها تدور حول هذا الموضوع بدليل أن التقارير البريطانية في السنوات ما بين 1905 ـ 1914 تؤكد أن ساحل عمان وقطر أصبحا مركزين كبيرين لتجارة السلاح

---

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ص3736. ومما يذكر أنه في الوقت الذي كانت فيه السلطات العثمانية تمنع الأسلحة إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، فإن الحكومة البريطانية كانت تشجع هذه التجارة بقصد إثارة القلاقل ضد الدولة العثمانية، ولا يستبعد أن تكون هذه الشحنة ضمن هذا التوجه البريطاني.

(2) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ص3735.

في منطقة الخليج العربي، وكانت قطر بخاصة مصدراً رئيسيّاً للسلاح الحديث إلى الرياض، حيث تشتدُّ الحاجة إليه هناك[1].

ازدهرت تجارة السلاح في قطر في نهاية عام 1906، بحيث كانت تصل إليها حوالي (2000) بندقية شهريّاً بواسطة مراكب شراعية وطنية. وقد كان عدد من شيوخ آل ثاني وأصحاب النفوذ مهتمين بهذه التجارة، كما أن ستة من التجار العرب الأثرياء كانوا يعملون بها. وكان سعر البندقية في الدوحة يزيد بحدود خمس عشرة روبية عن سعرها في مسقط، وكان التجار يدفعون لشيخ الدوحة رسماً مقداره (80.3) روبية عن كل قطعة سلاح مستوردة. وكانت معظم الأسلحة التي تباع في قطر تجد طريقها إلى أواسط الجزيرة العربية والبحرين[2]. وشهد العام نفسه شحن كميات كبيرة من الأسلحة المهرَّبة من مسقط إلى قطر، إلى السواحل الفارسية بواسطة سفن شراعية وطنية[3].

وإزاء هذا التصاعد في تجارة الأسلحة، فقد أخذت السفن البريطانية تعترض جميع السفن المحلية التي ترفع الأعلام العربية وتصادر شحنات الأسلحة الموجودة عليها بغض النظر عن الوجهة التي تريدها. وعندما سأل قائد الأسطول البريطاني حكومة الهند

---

(1) محمد مرسي عبد الله، رسالتان في تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث في كتاب لجنة تدوين تاريخ قطر، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة، قطر، 21 ـ 28 مارس/أذار 1976، ج2، ص735.

(2) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، ص3747.

(3) لوريمر، المصدر نفسه، ج6، ص3748.

عن الذّاوات القطرية التي ترفع العلم العثماني، فكان جواب حكومة الهند في التاسع من آذار عام 1910 يقضي بالقبض عليها وعدم تدمير الأسلحة والذخائر التي توجد فيها إلا بموجب أمر خاص من حكومة الهند[1].

واجه البريطانيون توجه شركة جوجير الفرنسية لنقل السلاح إلى قطر. ففي الثاني والعشرين من شباط عام 1910 وصل إلى إسماع حكومة الهند بأن جوجير هذا قد بعث بإحدى سفنه المشحونة بالسلاح إلى قطر وهي ترفع العلم الفرنسي، مما دفع البريطانيين إلى الاتصال بالفرنسيين لوقف تلك التجارة، إلا أن تقارير السلطات البريطانية تشير إلى أن الأسلحة لا تزال تشحن إلى قطر، لأن الشركات الفرنسية مدعومة من حكومتها[2].

وكان قد حدث في الوقت الذي غادر فيه بقايا العثمانيين قطر أن كتب أحدهم الآتي:

«إن قطر التي مع كونها مهمة جدّاً والتي لم نبدِ اهتماماً لنكون أصحابها وتركناها على حالها مع قليل من العسكر، فقد غدت مجالاً ومطمعاً للسياسة الإنكليزية، بل وللسياسة الفرنسية أيضاً.

ونرى اليوم تجارة السلاح الفرنسية فيها تجري بخطوات

(1) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص95 ـ 96.
(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، ص126؛ ينظر أيضاً: رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص78.

جديَّة وإن كانت ثقيلة (بطيئة) وهذه الأمور تجري بقوة المال، وتحت حماية الشيخ عبد اللّه ابن الشيخ جاسم. وأهالي قطر الآخرون الذين يرون تجارة السلاح في بلدهم ويرون وكيل التجارة الفرنسية يندسّ بقوة تحت جناح عبد اللّه أخذوا يتململون من الحالة ويراجعون قائد المفرزة في قطر بصورة سريَّة جدّاً وينبهون الحكومة إلى واجب الانتباه لهذا الأمر»[1].

أخذ مجرى الأحداث الواقعة في الخليج العربي ترك السياسة البريطانية باتجاه قطر، إذ أراد البريطانيون ربط هذه الإمارة بعجلة تلك السياسة وساعدها في ذلك عقد الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية عام 1913، التي اعترفت فيها الدولة العثمانية بنهاية سيادتها على قطر. والحقيقة أن بريطانيا أخذت تفكر منذ عام 1913 في عقد معاهدة مباشرة مع شيخ قطر خاصة بحظر تجارة السلاح، على أن وقوع الإحساء تحت سيطرة ابن سعود في العام نفسه قد أجل تنفيذ عقد المعاهدة، واستمرت قطر مركزاً مهمّاً من مراكز تجارة السلاح، وعندها وقعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 فتغيرت الأوضاع في المنطقة عامة[2].

(1) أحمد العناني، الوجود التركي في قطر من 1871 ـ 1915، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني عشر (1980)، ص402.
(2) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 ـ 1945، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1973، ص ص 269 ـ 270؛ ينظر أيضاً: محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (بلا 1980)، ص 178.

بريطانيا والحدّ من تجارة السلاح في قطر:

أدى إعلان الحرب العالمية الأولى، وما تبعها من انهيار تجارة السلاح في الخليج العربي إلى جعل مسألة عقد معاهدة مع قطر قليلة الأهمية قياساً لعام 1913، حتى أعيد النظر في هذا الشأن عام 1915، إذ أخذت بريطانيا تعد العدّة لوضع قطر تحت نفوذها. وكخطوة تمهيدية لتحقيق هذا الأمر أجرت بريطانيا عدداً من المراسلات مع عبد العزيز آل سعود وركزت فيها على تحذيره من الاعتداء على قطر وتأكيدها على استقلال هذه الإمارة تحت حكم أسرة آل ثاني، وذلك وفقاً لاتفاقية دارين (القطيف) التي عقدت بين الطرفين في أواخر عام 1915.

وإلى جانب تلك العوامل، فإن تسلم الشيخ عبد اللّه بن جاسم آل ثاني السلطة في قطر، قد مهد الطريق لإجراء مباحثات مع حكومة الهند البريطانية، التي قادها عن الجانب البريطاني السير برسي كوكس، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والمندوب السامي في البصرة. وفي خلال عام 1915 تمَّ التوصل إلى مشروع معاهدة يتكون من عشر موادّ لطرحه على الشيخ عبد الله[1].

وجدت حكومة الهند في مقترحات السير برسي كوكس الحل

(1) مؤيد عاصي سلمان، العلاقات القطرية ـ البريطانية 1868 ـ 1906: دراسة تاريخية في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، أيلول 1989، ص154.

المناسب لعقد هذه المعاهدة، فبعثت ببرقية إليه في التاسع والعشرين من حزيران عام 1916 تطالبه بضرورة متابعة المفاوضات مع الشيخ عبد الله طبقاً للمقترحات التي وضعها، مع التأكيد على المادة الثالثة التي تمنع استيرادها وبيعها منعاً باتّاً. وسرعان ما استكمل السير برسي كوكس المباحثات مع حاكم قطر، وتم التوقيع على المعاهدة في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1916. كما وافق الشيخ عبد الله على إصدار إعلان بتحريم تجارة الأسلحة، جاء فيه:

«ليكن معلوماً لمن يطلع على هذا : حيث إنه أصبح من المعروف أن تجارة السلاح محظورة في الهند البريطانية وفارس والكويت والساحل المتهادن؛ قررت أنا الموقع (على هذا الإعلان) عبد الله بن جاسم آل ثاني شيخ قطر أن أبذل كل ما في طاقتي لمساعدة الحكومة البريطانية لإنهاء ووقف هذه التجارة غير المشروعة وأعلن هنا أنه ابتداءً من تاريخ (صدور) هذا الإعلان، يصبح استيراد أو تجارة السلاح والذخيرة، والعتاد إلى بلادنا، أو تصدير نفس هذه الأنواع إلى الأماكن الأخرى، محظورة حظراً مطلقاً، وسوف تكون جميع الأسلحة والذخائر الواردة إلى أراضي قطر أو مصدرة منها عرضة للاستيلاء عليها ومصادرتها وينبغي عدم إخفائها».

كتب في البدع في 6 محرم 1335هـ/ 3 نوفمبر1916م[1].

(1) سي يو اتجيسون (وكيل حكومة الهند البريطانية في الخارجية الهندية)، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج =

وبعد رفع هذه المعاهدة إلى حكومة الهند صادق عليها نائب الملك في الهند في 23 آذار 1918، وبذلك انضم شيخ قطر بموجب هذه المعاهدة إلى بقية شيوخ الإمارات العربية (أبو ظبي، ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة) إلى المعاهدات التي تحرم القرصنة والعبيد، فضلاً عن تجار الأسلحة، بعد أن كانت قطر خارج تلك الاتفاقات[1].

وهكذا استطاعت بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى وما بعدها أن تتخلص من منافسيها في الخليج العربي، مستخدمة المبررات القانونية والسياسية لفرض نفوذها على تلك المنطقة، مرة بحجة القرصنة، وأخرى بحجة تجارة العبيد، وأخرى باسم تجارة السلاح، حتى وقعت قطر اتفاقية عام 1916 معها، فاستكملت بذلك بريطانيا سيطرتها على المنطقة .

= والجزيرة العربية، ترجمة العميد الركن عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بغداد، 2001، ص310؛ ينظر أيضاً: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، في الفترة ما بين 1868 ـ 1916، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1975، ص ص 230، 231.

(1) محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1980، ص64.

القضاء في قطر منذ النشأة وحتى الاستقلال عام 1971

المعالم الأولى للقضاء في قطر حتى عام 1913:

كان العرف السائد لدى الأُسر الإسلامية التي حكمت قبل العثمانيين، أن يتولى الحكام شؤون القضاء مباشرة. وقد سار السلاطين العثمانيون الأوائل على نمط هذا العرف، وكانوا يحرصون على أن تكون أحكامهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومع ما هو سائد من مفهوم العدل والعرف المقرر[1]. ولهذا كان الحكام يختارون القضاة لتطبيق أحكام الشريعة، وغالباً ما يكون هؤلاء ممن درسوا في المدارس الدينية والتحقوا بالمدرسة الحقوقية التي كان الحكام يدعمونها.

لم يكن هناك تباعد كبير بين القضاء والإدارة العثمانية، إذ إن كليهما ـ من الناحية النظرية ـ يسعى إلى سيادة القانون، وبقدر التعلق بالسلطة العثمانية نجد أن الوالي يمثل السلطة الإدارية

(1) ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، تعريب أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1997، ص167، 198، 257.

الحاكمة، بينما يمثل القاضي السلطة الدينية الإسلامية، التي تشكل جزءاً من جهاز الحكم.

يقف السلطان ـ ورجال السلطة التنفيذية ـ على رأس السلطة الحاكمة، بينما يقف القاضي ورجال التربية والتعليم وعلماء الدين وأئمة الجوامع ومؤذنوها وغيرهم على رأس المؤسسات الإسلامية السائدة[1].

كان السلطان من حيث المبدأ ـ يستخدم سلطته لدعم الشريعة، وحيث إن الجماعة قد سلمت له بهذا الحق، لهذا فقد أخذ السلاطين، يصدرون الأوامر والتنظيمات في سبيل الحفاظ على سلطتهم أو للتأكيد على أن العدل يأخذ مجراه، وهم يفعلون ذلك بفعل السلطة التي تمنحها الشريعة نفسها للحكام، طالما أنهم يستخدمونها ضمن حدود الشريعة.

حاول العثمانيون نقل هذه الصورة إلى معظم البلاد العربية التي امتد نفوذهم إليها، بخاصة وأن هذا النفوذ قد ساد في بعض المناطق لأربعة قرون كاملة، فخضعت تلك المناطق لتشريعاتهم، فقبلتها المناطق العربية طالما أنها لا تخالف التشريع الإسلامي؛ وطالما أن قطر كانت قد ارتبطت بالدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر فكان من الطبيعي أن يتأثر القضاء في قطر بالتشريعات العثمانية، التي تقوم أصلاً على التشريع الإسلامي.

---

(1) حميد أحمد حمدان التميمي، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق 1839 ـ 1914، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة، نيسان 1995، ص60.

أصبحت قطر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالذات بعد حملة مدحت باشا على هذه البلاد في عام 1871 قائممقامية تابعة للواء الإحساء التي يحكمها متصرف ويرجع في أموره إلى والي الولاية في البصرة، وكان يتبع قائممقامية قطر بعض القرى الصغيرة ويحكمها مدير يرجع في أموره إلى قائممقام قطر. وكان النظام العثماني الإداري يتمركز في مدينة القطيف التي كانت بها دوائر العدل وهي التي ترسل القضاة إلى قطر والهفوف والعقير وغيرها[1].

لم يكن الوجود العثماني مستقرّاً في قطر، وأن ترتيباتهم الإدارية بإبقاء هذه البلاد ضمن دائرة نفوذهم كانت مرتبكة، إذ لم يتعد هذا النفوذ حدود مدينة الدوحة وضواحيها القريبة، واستمر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في إدارة شؤون قطر، وجعل له العثمانيون راتباً سنويّاً، ولهم حق تعيين القضاة والإداريين لمختلف نواحي قطر[2].

---

(1) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868 ـ 1916، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1980، ص141؛ ينظر أيضاً: بدر جاسم اليعقوب، تأثر تشريعات دول الخليج العربي والجزيرة العربية بتشريعات ونظم الدولة العثمانية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2، المجلد الحادي والعشرون 1989، ص62.

(2) مصطفى عقيل الخطيب، التنافس العثماني ـ البريطاني حول قطر (1871 ـ 1913) في كتاب: تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة للدكتور أحمد زكريا الشّلق وآخرين، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، قطر، ط2003، 1، ص98؛ ينظر أيضاً:
R.S.Zahlan,The creation of Qatar (London,1979) P.46.

في عام 1889، قام عاكف بك - متصرف الإحساء - بزيارة للدوحة، بقصد إقامة إدارة عثمانية مباشرة في قطر، لكن الشيخ قاسماً عارض هذا الاقتراح معارضة عنيفة وأصرَّ على أن يقدم استقالته مكتوبة من قائممقامية قطر. ولم تنجح الخطوات التي اتخذها عاكف بك في السنة التالية لإصلاح الحكم في قطر[1]. ولقد حدث أن زار قطر الكابتن بريدو - الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، للاطلاع على الوضع الإداري في قطر، فوجد أن الشيخ قاسم رغم السنوات الخمس أو الست التي قضاها متقاعداً في الوسيل ورغم استقالته رسمياً من القائممقامية والرئاسة، لكنه ظل الحاكم الفعلي للدوحة وما حولها، ولم يكن يتمّ إبرام أي شيء في قطر دون مشورته[2].

وفي تلك الظروف كان العثمانيون يعينون قاضياً شرعياً عثمانياً لقطر، كل سنتين ونصف السنة ، فضلاً عن كاتب تحريرات[3]؛ وقد كانت هذه هي الصورة العامة لطبيعة القضاة العثمانيين المعينين لقطر[4].

وكان من بين من ورد ذكره من القضاة المعينين لقضاء قطر

---

(1) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر، د. ت، ج3 ص1224.

(2) المصدر نفسه، ص1225.

(3) جريدة الزوراء، العدد 208، 18شوال 1288هـ/ 1871م؛جي. ي. سالدانا، الشؤون القطرية (1873 - 1904)، ترجمة أحمد العناني، قطر، د. ت، ص36.

(4) سالنامه البصرة 1311هـ/ 1893م، دفعة (3)، ص111؛ سالنامة البصرة 1314هـ، دفعة (1)، ص149.

محمود أفندي، الذي كان إماماً في جامع قنبر علي، وقد عين لقضاء ناحية هيت في العراق عام 1295هـ/ 1878م، ثم لقضاء قطر في عام 1297هـ/ 1879م، براتب قدره ألف وخمسمائة غرش صحيح، ولما لم تصرف له مأموريته عين غيره، وعين هو لقضاء الهندية عام 1300هـ/ 1892م[1].

والظاهر أن القضاة العثمانيين الذين شغلوا هذا المنصب في قطر، كانوا أقرب إلى المتطوعين لخدمة الدعوة لله أكثر منهم قضاة موظفين، ولذا فإن صورة بعض أولئك القضاة - كما يذكر أحمد العناني[2] - في ذاكرة القطريين حميدة حتى الآن.

ومما يجدر بالذكر إلى جانب ما ذكرناه عن القضاء العثماني في قطر، أن العثمانيين لم يؤثروا كثيراً في المجتمع القطري أو في عاداته وتقاليده، بدليل أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، كان يفصل بنفسه - أو عن طريق بعض العلماء - أو القضاة المحليين - في الأمور والقضايا الجنائية بين المواطنين على حدٍّ سواء[3].

---

(1) عبد الحميد عبادة، العقد اللامع بآثار بغداد والمساجد والجوامع، حققه وعلق عليه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، أنوار دجلة، بغداد، ط1، 2004، ص219.

(2) الوجود التركي في قطر 1871 - 1915، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني عشر (1980)، ص394.

(3) اليعقوب، المصدر السابق، ص ص62 - 63؛ ينظر أيضاً: حميد عبد ضاحي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر 1949 - 1975، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، بغداد1997، ص23.

ولا يسعنا في هذا المجال أكثر من التنويه بما ذكره المعاصرون للشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، بما عرف عنه من حبّه للعلم وأهله، والقول بأنه كان يعلم الناس بنفسه أمور الدين ويخطب فيهم الجمعة، : «فكان بحقٍّ أمير البلاد وخطيبها وقاضيها وفقيهها»[1].

تطور النظام القضائي في قطر 1913 ـ 1971:

أولاً: النظام القضائي الحديث في قطر:

أ ـ المرحلة الأولى: 1913 ـ 1962

لم تعرف قطر التنظيمات القضائية الحديثة قبل ستينيات القرن العشرين، وكان القضاء يمارس بطرق مختلفة. ففي عهد الشيخ عبد الله (1913 ـ 1949) تركت بريطانيا لهذا الشيخ بموجب معاهدة 1916 المعقودة بين الطرفين، أن يمارس شؤون البلاد الداخلية المتعلقة بالحكم والإدارة والقضاء، على أن تمارس هي شؤون قطر الخارجية[2].

ولقد مرت فترة من الزمن كان الشيخ الذي يلي الحكم بمبايعة أهل الحلُّ والعقد، يجمع في يده كافة السلطات؛ فهو

(1) محمود شكري الآلوسي، تاريخ نجد (القاهرة، ط2، 1347)، ص ص39 ـ 40؛محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر (بيروت1962،)، ج2 ص298 ـ 299.

(2) أحمد زكريا الشّلق، التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949 في كتاب: تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة للمؤلف نفسه وآخرين، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، قطر2003، ص133.

الحاكم والمشرّع والمنفذ والقاضي في آن واحد، مستنداً في ذلك على سيادة العرف والتقاليد الموروثة. وفي هذه المرحلة المبكرة كان الشيخ أيضاً يعهد لآخرين بتولّي شؤون القضاء، وإن لم يكونوا قضاة، وهذا ما حصل بالنسبة للشيخ محمد بن مانع الذي عهد إليه الشيخ عبد الله للإشراف على سير القضاء ونشر التعليم في قطر[1].

ورغم السلطة المطلقة لشيخ قطر فيما يتعلق بشؤون القضاء، والذي يديره عن طريق القضاة الشرعيين الذين يتولى هو تعيينهم، فقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه عام 1928، إذ بدأ القضاء شرعياً لأول مرة، وتأسست في قطر أول محكمة شرعية منذ ذلك التاريخ، حيث بدأت في تسجيل القضايا والأحكام، بعد أن كان القضاة يصدرون أحكامهم شفهيّاً، معتمدين على التقاليد الإسلامية، ومستمدّين هذه الأحكام من الشريعة الإسلامية[2].

بيد أن تطور أوضاع البلاد بخاصة بعد اكتشاف النفط والبدء بتصديره، واتساع أجهزة الحكم والإدارة وتطورها، وازدياد

(1) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1984، ص38؛ مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 ـ 1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص68. وجدير بالذكر أن الشيخ محمد بن مانع كان قد تلقى علومه في بغداد والقاهرة، وتتلمذ على يد الشيخين محمود شكري الآلوسي في بغداد ومحمد عبده في مصر.

(2) أحمد زكريا الشّلق، بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال 1949 ـ 1971 في كتاب: تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة، للمؤلف نفسه وآخرين، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، قطر، ط1، 2003، ص185.

العمران البشري، والحاجة لمواجهة متطلبات الحياة، وتأمين مصالح الناس وحاجاتهم، فقد أنشئت رئاسة للمحاكم الشرعية يرأسها قاضي القضاة[1].

وفي هذه المرحلة، كانت سلطة الحاكم شاملة، فيما يتعلق بشؤون القضاء الخاص بالمواطنين القطريين، التي يديرها عن طريق القضاة الشرعيين والمدنيين، حيث يتولى تعيينهم بنفسه، كما كان يصدر القوانين والتشريعات الضرورية لإدارة شؤون البلاد، ويقوم عن طريق ممثليه المدنيين بتصريف كافة الأمور المتعلقة بتحقيق العدل وحفظ الأمن والنظام[2].

ب ـ المرحلة الثانية: 1962 ـ 1971:

حاولت بريطانيا بعد تسلُّم الشيخ أحمد حكم الإمارة في قطر عام 1960 تنظيم شؤونها بشكل أكثر حداثة، فتمَّ الإعلان عن تأسيس مجلس استشاري ليساعد الدولة على تصريف شؤونها، وتمّ سحب المستشار البريطاني في العام نفسه مع بقاء الحكم مركزياً مطلقاً يعتمد على الحاكم الذي كانت بيده السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الإمارة[3].

---

(1) المصدر نفسه؛ يُنظر أيضاً: حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص77.

(2) أحمد زكريا الشّلق، بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال 1949 ـ 1971، ص174.

(3) رافد أحمد محمد أمين العاني، سياسة بريطانيا حيال قطر 1945 ـ 1971: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة في تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، =

في عام 1962 صدر قانون باستحداث منصب مستشار قانوني ليتولى إدارة الشؤون القانونية، وتولّى الإشراف عليها الدكتور حسن كامل ـ المصري الجنسية ـ الذي أصبح مستشار حكومة قطر. وفي العام نفسه تمَّ وضع العديد من التشريعات الحديثة، مثل قانون العمل رقم (3)، لتحديد مجال العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال، وتبع ذلك بطبيعة الحال تنظيم الهيئة القضائية المتخصصة التي ستتولى تطبيق أحكام هذه التشريعات. وتلا ذلك إصدار القانون رقم (5) الذي يضم قانون المرافعات أمام محكمة العمل، وبذلك تعدّ قطر ثاني دولة عربية ـ بعد مصر ـ تنشىء قضاءً عمالياً متخصصاً[1].

كما تضمن قانون عام 1962 تنظيم الإدارة الحكومية المركزية، إذ يساعد الحاكم في شؤون الإدارة والمال والثقافة قبل تشكيل مجلس الوزراء وزيران من شيوخ قطر وكان ولي العهد يمارس سلطات وزير المالية. وبعد استحداث منصب رئيس الوزراء عهد به إلى ولي العهد إضافة إلى كونه وزيراً للمالية ورئيس القضاء في المرافعات العامة[2].

= مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد 2004، ص67.

(1) أحمد زكريا الشّلق، بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال 1949 ـ 1971، ص186.

(2) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام (مطبعة المعارف، بغداد 1966)، ص106، 111؛ ينظر أيضاً: حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص70.

وهكذا يبرز الأمير كمحور للنظام القطري، إذ يجمع في يديه كافة السلطات، فهو إلى كونه الحاكم، رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السلطة التشريعية ورئيس الجهاز القضائي.

وهكذا شهدت قطر قضاءً مدنياً أو عدلياً إلى جانب القضاء الشرعي، وقد أشار إلى هذا النوع من القضاء النظام الأساسي المؤقت (الدستور) في ثلاث مواد، فنصت المادة (19) على «أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم التي تصدر أحكامها باسم الأمير في حدود النظام الأساسي ووفق القانون»، وأشارت المادة (65) إلى «أن القضاء قد شكل دعامة أساسية وفنية لنظام الحكم القائم، والقضاة مستقلون في أداء واجباتهم ولا يجوز لأيِّ جهة التدخل في شؤونهم أو التأثير في سير العدالة»، وأشارت المادة (66) : «أن يعين بقانون النظام القضائي العام للدولة وفقاً لأحكام هذا القانون الأساسي» وقد كان للعقيدة الإسلامية الفضل الأكبر في تثبيت قواعد القضاء ورسوخه[1].

لقد حرصت حكومة قطر بعد الاستقلال والدخول في العهد السياسي الدستوري على أن تصون القضاء وتثبته دستوريّاً، وهي تتبنى سياسية قضائية عادلة، إذ إن جميع الأشخاص يتمتعون بالحقوق المتساوية أمام القانون وأن الجميع خاضعون للواجبات العامة بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وأن استقلال القضاء مضمون إلى حدٍّ بعيد.

---

(1) حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر نفسه، ص77.

ثانياً: النظام القضائي للأجانب في قطر:

اهتمت السلطات البريطانية في معظم البلاد التي استعمرتها بالجاليات الأجنبية، وبخاصة هؤلاء الذين يعتبرون في حكم رعاياها، وكان من بين مظاهر هذا الاهتمام إقامة محاكم خاصة بهم ترعى شؤونهم وتحلّ خلافاتهم. وأولت حكومة الهند البريطانية الهنود في منطقة الخليج العربي عناية خاصة ومتعتهم بامتيازات إقليمية تعفيهم من المثول أمام المحاكم المحلية، بحكم أنهم شكلوا المجموعة الأساسية من الرعايا البريطانيين الذين تحمي مصالحهم المختلفة. كما كانت السلطات البريطانية راغبة في عدم مثول جميع العناصر الهندية أمام المحاكم الشرعية (الإسلامية) بصرف النظر إن كان هؤلاء مسلمين أو من الهندوس[1].

وفي ضوء هذه السياسة زار المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الكولونيل فاول Fowel الدوحة من 16 ـ 18 نيسان 1932، ودارت المفاوضات بينه وبين الشيخ عبد الله، حول الأُسس التي تقوم عليها معاهدة الحماية، واقترح عليه الآتي:

1 ـ يتم النظر في المنازعات التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين، والرعايا تحت الحماية البريطانية، ورعايا الدولة الأجنبية غير المسلمة، بواسطة المعتمد السياسي في البحرين أو ممثله.

2 ـ يتم النظر في المنازعات بين الرعايا البريطانيين ورعايا

---

(1) نورة محمد القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي 1820 ـ 1947، منشورات دار الثقافة والإعلام، الشارقة، ط1، 1996، ص317.

المحميَّات البريطانية ورعايا الدول الأجنبية غير المسلمة وبين رعايا قطر أو رعايا الدول الأجنبية الإسلامية بواسطة محكمة مشتركة من شيوخ قطر، والمعتمد السياسي في البحرين، أو من ممثلين لشيخ قطر والمعتمد السياسي في البحرين[1].

وافق شيخ قطر على تلك المقترحات، وحدد الدوحة لتكون مكاناً للمحكمة المشتركة. كما وافق وزير الدولة لشؤون الهند في رسالة وجهها إلى المقيم السياسي في بوشهر في 29 نيسان عام 1935 على الترتيبات الخاصة بشؤون القضاء على الصورة التي تمّ الاتفاق عليها بين المقيم والشيخ[2]. وهكذا أصبحت ممارسة السلطة القضائية بالنسبة للأجانب، بخاصة البريطانيين، تخضع لنظام خاص طُبِّق اعتباراً من 11 مايس عام 1935.

بعد العثور على النفط بكميات تجارية كبيرة تعزَّزت العلاقات البريطانية ـ القطرية أكثر مما كانت عليه من قبل. وفي عام 1938 جددت المعاهدة بين الطرفين، نظراً لازدياد عدد الأجانب المقيمين في قطر، فصدر في العام التالي مرسوم يتعلق بمباشرة البريطانيين مهمات القضاء في القضايا الجنائية التي يتهم فيها رعايا بريطانيون أو أشخاص يتمتعون بالحماية البريطانية، وكذلك في القضايا المدنية التي يكون فيها كلا الطرفين من الرعايا

(1) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949، ص69؛ ينظر أيضاً:
Rosemarie Zahlan,The Creation of Qatar (London, 1979), P.77

(2) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949، ص69 ـ 70.

البريطانيين، أو متمتعين بالحماية البريطانية. غير أن المرسوم نص بصفة خاصة على أن عبارة الشخص المتمتع بالحماية البريطانية لا يشمل رعايا الكويت والبحرين وإمارات الساحل العماني الشمالي (دولة الإمارات العربية المتحدة الآن)، إذ إن هؤلاء يخضعون لقضاء المحاكم المحلية[1].

بعد أن كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، أو حتى مساعده، يتولى مباشرة مهامّ ومصالح بريطانيا في قطر، من خلال زيارات هذا أو ذاك المتكررة لها، عينت بريطانيا جون ويلتون معتمداً سياسيّاً لها في قطر، وأصبح مرتبطاً بوزارة المستعمرات البريطانية مباشرة، وذلك في عهد الشيخ عبد الله. شغل ويلتون وظيفته في قطر للمدة (1949 ـ 1951)، ثم أعقبه مايكل جاكومب (1951 ـ 1953)، وتلاه موبرلي J. C. Moberly (1953 ـ 1960)[2].

كان المعتمد البريطاني في الدوحة هو الممثل الأجنبي الوحيد في البلاد، وتحددت واجباته بإدارة الشؤون الخارجية لقطر، وتمثيل مصالح بلاده فيها، فضلاً عن مباشرة بعض المهام القضائية المتعلقة بمحاكمة الأوروبيين والهنود والباكستانيين، بوصفهم رعايا بريطانيين[3].

(1) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي»، القاهرة1951، ص312.

(2) أحمد زكريا الشّلق، بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال، ص164.

(3) مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، منشورات دار الطليعة للطباعة =

ظلت إدارة الشؤون القضائية المتعلقة بالأجانب تدار في محكمة داخل دار المعتمد السياسي البريطاني في الدوحة، وهي التي تتولى شؤون القضاء بالنسبة للأوروبيين والهنود والباكستانيين المقيمين في قطر. ومن أجل إكمال متطلبات سيادة الدولة على جميع رعاياها والمقيمين بها، فقد جرى الاتفاق بين الحكومة القطرية والحكومة البريطانية وذلك قبل أسبوع واحد من استقلال قطر، على انتقال السلطات القضائية إلى المحاكم الوطنية في قطر[1]. وكان ذلك بمثابة الخطوة الأخيرة لاستقلال البلاد عام 1971 من الناحية القضائية، وامتداد سيادة قوانينها على كل المقيمين على أرضها.

= والنشر، بيروت، ط1، 1961، ص73؛ ينظر أيضاً: رافد أحمد محمد أمين العاني، المصدر السابق، ص64؛ عبد الوهاب العسكري، إمارة قطر، بغداد 1968، ص25.

(1) مجموعة قوانين قطر، المجلد السادس، القانون رقم (18) في 25/ 8/ 1971، نقلاً عن أحمد زكريا الشلّق، بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال، ص186 ـ 187.

الإصلاحات الأولى في قطر
كما تعكسها تصريحات أمرائها الحاكمين

لقد وقع بين يدي، وأنا أبحث عن تاريخ قطر، مجموعة من التصريحات التي أدلى بها أمير قطر، الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني وعدد من المسؤولين القطريين للصحفي العراقي عبد الحميد التمافي، سواء في قطر أو في العراق، فضلاً عن بعض الرسائل المتبادلة بين الصحفي المذكور ومسؤولين قطريين عام 1954. ونظراً لما لهذه التصريحات والرسائل من قيمة تاريخية، ترقى إلى درجة الوثائق الرسمية، لأنها تتحدث عن الأعمال الإصلاحية المبكرة التي قام بها أمير قطر وحكومته في مجال العمران والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، فقد قمت بدراسة هذه التصريحات والرسائل والتعليق عليها لأنها تلقي الضوء على تاريخ قطر المعاصر.

مظانّ التصريحات ومصدرها:

للنهضة المعاصرة في قطر جذورها، إذ تمثلت في الإصلاحات المبكرة التي قام بها أمير قطر الشيخ علي بن عبد الله

آل ثـانـي (20 آب 1949 ـ 24 تـشـريـن الأول 1960)، هـذه الإصلاحات التي عبرت عنها تصريحات أمير قطر والمسؤولين القطريين الآخرين. ونظراً لما لهذه التصريحات من قيمة تاريخية، ترقى إلى درجة «الوثيقة الرسمية»، ولم يرد لها أي ذكر في الكتب والمؤلفات التي تناولت تاريخ قطر، لذا أثرت الكتابة عنها ونشر نصوصها، إثراءً للمعلومات والوثائق التي تكشف تاريخ قطر المعاصر.

وردت هذه التصريحات في كتاب «دليل الوطن للأقطار العربية» لمؤلفيه الصحفيين العراقيين عبد الحميد مجيد التمافي[1] ويوسف هرمز جمو[2]، الذي طبع بمطبعة دار المعرفة ببغداد عام 1955. وتوزعت هذه التصريحات ما بين تصريحات أمير قطر التي

(1) عبد الحميد التمافي هو صاحب جريدة الوطن، وهي جريدة يومية سياسية مستقلة، واشتهر صاحبها بالكتابة عن المناطق العربية حتى قيل عن العدد الخاص لجريدة الوطن عن الخليج العربي، الذي نشرته جريدة (صوت الشعب) في عددها 3159:
«جاء تحفة ممتازة مما حوى من الصور والتراجم والمعلومات عن إمارات الخليج العربي والكويت والبحرين وقطر وغيرها من الإمارات حتى ليندر أن تحوي جريدة أو مجلة صدرت بمثل هذه الصور أو التراجم لأكثر أمراء الخليج أو الوجهاء والتجار والشخصيات التي لها شأن في هذا الجزء المهم من البلاد العربية». انظر جريدة الوطن العدد 123 الجمعة 8 كانون الثاني 1954 الموافق 3 رجب 1373هـ.

(2) يوسف هرمز جمو، هو صاحب جريدة (صوت الشعب) ، وقد زار هو والسيد عبد الحميد التمافي مناطق الخليج العربي، كما أشارت إلى ذلك جريدة الوطن في عددها 123 المذكور أعلاه في التاريخ الذي صدرت فيه الجريدة في 8 كانون الثاني 1954.

أدلى بها للسيد عبد الحميد مجيد التمافي، عندما تشرف المؤلف بزيارة سمو الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، أمير قطر آنذاك (عام 1954).

وهناك تصريحات سمو الشيخ خليفة بن علي آل ثاني، نجل عظمة أمير قطر التي أدلى بها سموه (لمجلة المصور القاهرية عام 1954). وذلك عند زيارته للعاصمة المصرية بغية العلاج والاطلاع على معاهدها العلمية والعمران، فدلت تصريحاته على بعد نظره وكياسته وثقافته الواسعة.

وعندما أقيم المعرض الصناعي البريطاني في بغداد، زار العراق سمو الأمير ناصر آل ثاني لمشاهدة المعرض المذكور. والأمير ناصر هو من كبار الأسرة المالكة في إمارة قطر ورئيس بلدية الدوحة، وقد أدلى سموه أثناء زيارته لبغداد، بتصريحات قيمة وشاملة عن الإصلاحات التي تشهدها إمارة قطر آنذاك، وبخاصة فيما يتعلق بتشييد المدارس وتعميم التعليم وإنشاء العمارات لدواوين الحكومة، وقد نقل التمافي في (دليله) تلك التصريحات المهمة[1].

ورداً على الرسالة التي بعث بها السيد عبد الحميد التمافي، صاحب جريدة الوطن، إلى معالي مستشار حكومة إمارة قطر، حول الإصلاحات الواسعة في الإمارة، بعث معاليه برسالة

(1) عبد الحميد مجيد التمافي ويوسف هرمز جمو، دليل الوطن للأقطار العربية (مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955) ج1 من ص72 ـ 73.

جوابية، من دائرة المستشارية بالدوحة في 23 ربيع الثاني 1374هـ الموافق 18 ديسمبر (كانون الأول) 1954م، وحملت العدد 806/ 1410هـ، عدد فيها الإصلاحات العمرانية التي تحققت في الإمارة[1].

وإلى جانب ذلك، هنالك الحديث الذي أدلى به الوجيه القطري صالح المانع، وأثنى فيه على الأعمال الإصلاحية التي قام بها أمير قطر[2].

الجوانب التي تناولتها التصريحات:

أ ـ نسب آل ثاني وتاريخهم في قطر:

ينتمي آل ثاني أمراء قطر ـ على ما ذكره الشيخ عبد الله آل ثاني أمير قطر ـ إلى عشيرة تميم، «إذ نزحوا من نجد منذ أكثر من ثلاثمائة سنة». ثم قال «إنني من تميم ولي في العراق إخوة وأبناء أعمام أعزاء»[3].

وأورد سمو الشيخ خليفة بن علي آل ثاني، نجل عظمة أمير قطر، معلومات مماثلة في حديثه (لمجلة المصور القاهرية)، إذ قال: «وتتولى أسرة الأمير حكم قطر منذ مائتي عام، وهي تنحدر من بني تميم»[4].

(1) المصدر نفسه، ص77.

(2) المصدر نفسه، ص79.

(3) المصدر نفسه، ص66 ـ 67.

(4) المصدر نفسه، ص70. ومما يذكر أن تميماً هي من العشائر العربية المعروفة في =

ويتابع أمير قطر حديثه عن أمراء هذه البلاد فيقول: «وفي عهد المغفور له الشيخ قاسم آل ثاني جدنا، أرادت الحكومة العثمانية أن تسيطر على هذه الإمارة، إلا أن المرحوم الشيخ قاسماً واجه الحامية العثمانية بصرامة وقوة وإيمان، تمكن من أن يردها، وأن يبقي إمارته مستقلة»[1].

سار الشعب القطري خلف أمرائه، إذ مارسوا مهنة التجارة، وعلى حد قول أمير قطر، الشيخ علي عبد الله آل ثاني «غير أن حسن تدبيرهم وإخلاصهم، جعل الناس يلتفّون حولهم فكانوا لهذا ولكرمهم أمراء قطر»[2].

وأعطى سمو الشيخ خليفة، صورة مماثلة لما كانت عليه الإمارة، بقوله: «وكانت (إمارة قطر) تعيش على صيد اللؤلؤ مثل الكويت تماماً، فلما ظهر في الأسواق اللؤلؤ الصناعي كسدت تجارة اللؤلؤ. وعانى سكان قطر الذين يبلغ تعدادهم أربعين ألف نسمة سنوات طويلة في الفقر والإملاق، ولكن رحمة الله ما لبثت حتى أدركتهم فتفجرت ينابيع البترول تحت أقدامهم، وتبدل العسر يسراً.

وأصبحت قطر تغذي العالم بأربعة وعشرين مليون طن من

= التاريخ العربي، وقد نبغ من بني تميم الكثير من قادة الفكر، وأصحاب الرأي والأدب، ومن بينهم الفرزدق. ولاغرو بذلك فقد قال شاعرهم بحقهم:

ترى الناس إن سرنا يسيرون خلفنا   وإن نحن أومأنا إلى الناس أوقفوا

(1) التمافي، المصدر السابق، ج1ص67.

(2) التمافي، المصدر السابق، ج1ص67.

الزيت سنوياً، ومع ذلك فقد ظلت هناك عشرات من آبار البترول لم تستغلّ بعد، ويقدر لها إلا تنضب قبل مائة عام على الأقل»[1].

ظهر النفط على حين غرة في قطر، فأنعش الحالة الاقتصادية، كما أوجد المال للحكومة لتتمكن أن تقوم بالمؤسسات الثقافية والطبية والاجتماعية، ولكن كيف كانت تنفق هذه الواردات على الشعب العربي في قطر، ولعل خير من يجيبنا على هذا السؤال، السيد عبد الحميد التمافي، الذي تشرف بزيارة سمو الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، أمير قطر عام 1954، فوصف لنا مجلسه بكلٍّ دقة وتفصيل إذ قال:

«تشرفت بزيارة سموه قبل عام (أي عام 1954)، فرأيته يجلس مع أبناء شعبه كل مساء، يستمع إلى شكاواهم فيعمل اللازم فوراً، وقد وضع أمامه المساعدات يعطيها لكل طالب، وكم أخذتني مكارم سموه مأخذ الإعجاب والتعظيم لخلقه النبيل، عندما كنت أجده يبعث بالجياع إلى قصره العامر ليأكلوا. ويشاهد الأسمال على أجسام البعض فيأمر بأخذهم إلى قصره العامر ليلبسوا، وبهذا الحكم الصالح قل ما تجد فقيراً يشكو العوز في الإمارة، بل حتى الذي يريد السفر إلى الخارج يتسلم أجور سفره بعد إعطاء المبلغ الكافي لأبناء عائلته يعيشون به أثناء غيابه. أما المريض فله راتب شهري خمسمائة ربية ـ أي ما يقارب سبعة وثلاثين ديناراً ونصف الدينار بالعملة العراقية، عدا الأكل

(1) المصدر نفسه، ص70.

والمداواة والبقاء في المستشفى مجاناً. أما الطلاب فكلهم ومنامهم إن كانوا بعيدين، ولباسهم على حساب الحكومة، وإن لم يكن لهم معيل فلهم رواتبهم التي تكفي إعالة عوائلهم»[1].

ومن النوادر التي أدهشتني وأنا أتحدث مع سموّه في ديوانه العامر، وقد التف حوله أبناء شعبه الكبار والصغار، الأغنياء والفقراء، هي قول أحد أبناء شعبه وهو يحدثه «لقد أصبحت غنياً يا أمير»، فابتسم وقال: «إن المال مال الله أودعه عندي لأنفقه فيما به صلاح دينكم ودنياكم»، وعظمته بعد هذا يحادث الناس وفي يده المسبحة يستغفر ربه، وإن صلى فالدموع وهو بتوسلاته تنهمر على خديه وما تكلم إلا وتوسل بالله. وأعطى الأمر لمشيئة الله، ورفع رأسه إلى السماء يتوسل بالله ويطلب غفرانه ونجدته. علاوة على أنه يحكم بالشريعة الإسلامية[2]. ويدرِّسها بإتقان في المدارس الابتدائية والثانوية.

وفي مجلسه العامر مقرئ يتلو آيات الله البينات بصوته الرخيم ما دام المجلس موجوداً. وفي الجمع بعد أن يؤدي عظمته الصلاة، يجلس في ساحة عامة تقع على الشارع العام يستمع إلى

(1) اشتهر الشيخ علي عبد الله آل ثاني، على ما رواه محمود بهجت سنان: «بطيبة القلب وحب الخير والرفق بالناس، وقد تضاعفت في أيام حكمه ثروة قطر من إيرادات النفط وعمَّ الرخاء جميع المواطنين». تاريخ قطر العام (مطبعة المعارف، بغداد، 1966)، ص153.

(2) إن قانون الحكم في إمارة قطر، على ما نقله التمافي، هو القرآن الكريم، كما هو متبع في المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية وإمارتي الكويت والبحرين، دليل الوطن، ص66.

كل شكوى، ويلبي كل طلب، وقد تفضل سموه فقال لي: إن الله قد تفضل بنعمة النفط على أبناء قطر وسأبذلها لآخر فلس منها للترفيه عنهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن مآثر عظمته حفظه الله أنه شيَّد جامعاً ضخماً من كيسه الخاص يعد الجامع الأول في إمارات الخليج العربي. كما أن سموَّه أديب واسع المعلومات ولديه مكتبة ضخمة زاخرة بالكتب التاريخية والأدبية[(1)]. وحديثه كله مفعم بالاستشهاد بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية الرائعة. ولو أردت أن أكتب كل ما أعرف عن عظمته لاحتجت إلى كتاب واسع خاص.

وجدير بالذكر، كما يقول الشيخ خليفة بن علي آل ثاني، «فإن آبار قطر تستغلها شركتان بريطانيتان إحداهما لاستغلال الآبار القائمة في البحر، والثانية لاستغلال الآبار البرية، وتستولي الحكومة على نصف صافي أرباح الشركتين»[(2)].

ويضيف الأمير ناصر آل ثاني، معلومات أخرى عن شركة نفط قطر بقوله:

---

(1) يؤكد سنان ما ذكره التمافي عن اهتمام أمير قطر بالكتب والمخطوطات إذ يقول: «ومن المآثر الحميدة للشيخ علي بن عبد الله آل ثاني 01949 ـ 1960) إنشاء دار الكتب على نفقته الخاصة، وهو لا يزال يرعاها بعنايته حتى الآن. ويولي سموه اهتماماً كبيراً بنشر المخطوطات العربية القديمة، فهو لا يألو جهداً في البحث عنها وشرائها بأي ثمن ثم يأمر بطبعها ونشرها على نفقته الخاصة». تاريخ قطر العام، ص104.

(2) التمافي، دليل الوطن، ص71.

«ولقد قامت شركة نفط قطر بواجباتها على خير الوجوه في الاستمرار على تحسين أحوال مستخدميها وموظفيها وتشييد الدور الحديثة لسكناهم وإدخال المرافق الهامة عليها، بعد أن قامت بدورها في تعبيد الطرق وإنشاء المتنزهات العامة والملاعب والمطاعم. ومن (دخان) تبحر ناقلات النفط إلى بلدان العالم الأخرى من ميناء مسيعيد، ولذا فإن حركة البواخر الذاهبة والآتية لا تنقطع باستمرار، كما هو الحال في البلاد العربية المنتجة للنفط»[(1)].

وهناك وصف دقيق في حديث الوجيه القطري صالح المانع، عن الأوجه التي تصرف فيها واردات النفط، إذ قال: «إن واردات حكومة قطر من البترول تصرفها حكومة الأمير الشيخ علي آل ثاني في سبيل تقدم البلاد وازدهارها ولرفاهية الشعب»[(2)].

ب ـ الإصلاحات العمرانية والتعليمية في قطر:

لعل ما يستوقف المرء وهو يدرس تاريخ قطر في منتصف هذا القرن، الأعمال الجادة التي قام بها أمراؤها، كالاهتمام

---

(1) المصدر نفسه، ص73.

(2) المصدر نفسه، ص79. ويصف التمافي الوجيه صالح المانع بقوله: «والمعروف أن الشيخ المانع أنه من شخصيات قطر المعروفة ومن رجالها المخلصين لبثّ الحقائق اللازمة عن منطقة قطر. والتنويه بالمجهودات التي تبذلها العائلة المالكة تحت ظل سمو الأمير في سبيل رفاهية الشعب وتقدم البلاد». المصدر نفسه، ص79.

بإنشاء العديد من المشاريع العمرانية كبناء المدارس[1]. والمستشفيات والمتنزهات العامة وتبليط الطرق وإنارة البلاد، وتوفير المياه الصالحة للشرب! وهذه الأعمال جديرة بالتوثيق لأنها الأساس في نهضة قطر الحديثة، إذ أمر سيد البلاد ـ وفقاً لما ذكره الأمير ناصر آل ثاني، مولانا الحاكم سمو الأمير علي آل ثاني «بتخصيص إيرادات النفط لإعمار البلاد»[2].

وفي التصريح التالي لسمو الشيخ خليفة بن علي آل ثاني، ما يلقي الضوء على الإصلاحات العمرانية في قطر، إذ جاء فيه:

«وفي الإمارة مدارس ابتدائية وثانوية تتبع منهج التعليم في مصر، وقد سافرت إليها بعثة من المدرسين المصريين هذا العام. وفيها مستشفى كبير يحتوي ثلاثمائة سرير. والكهرباء في قطر في كل بيت، ومياه الشرب النقية في طريقها إليها، وحتى يتم ذلك فإن الحكومة توزع بالمجان مياه الآبار الارتوازية والمرشحة من ماء البحر بواسطة السيارات الضخمة، وكل سيارة تسع ألفي جالون ماء»[3].

---

(1) مما يذكر أن أول مدرسة ابتدائية نظامية للبنين أنشئت عام 1951 ـ 1952، وفي العام التالي افتتحت ثلاث مدارس ابتدائية للبنين بلغ عدد طلابها 457 طالباً. ومنذ ذلك الحين أخذت المدارس تزداد وتتسع تلبية لحاجة البلد، وأخذت معها مسؤوليات الحكومة إزاء التعليم تتضاعف بتضاعف عدد المدارس وعدد الطلاب. انظر: مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها (منشورات دار الطليعة، بيروت، 1961) ص115.

(2) التمافي، المصدر السابق، ص72.

(3) التمافي، المصدر السابق، ص71.

وهناك تصريح سمو الأمير ناصر آل ثاني عن الإصلاحات العامة في قطر أدلى به عند زيارته لبغداد عاد 1954، جاء فيه:

«قام سيدي أمير البلاد في إصلاحات واسعة للثقافة والتعمير، وإدخال كافة المرافق العصرية إلى إمارتنا هذه. فلقد أنجزنا عدة مشاريع كثيرة للإعمار والبناء وأنهينا مشروع المياه العذبة وتوزيع مياهها إلى دور الآهلين في العاصمة (دوحة). ولقد قامت البلدية أيضاً بتوزيع شبكة أنابيب إيصال المياه العذبة في طول العاصمة وعرضها، كما قامت بتشييد بناية فخمة لدائرة الميناء. وكذلك تم تشييد عدة بنايات للدوائر، منها مدرسة كبيرة ضخمة حديثة ذات طابق واحد مع تقديم الطعام مجاناً لطلاب المدارس. ولقد استقدمنا أساتذة مصريين وعراقيين وفلسطينيين. ومن جميع البلدان العربية الأخرى للتدريس عندنا. كذلك عينت الحكومة مديراً مصرياً للمعارف للإشراف على سير التدريس في المدارس الأولية والابتدائية. ولقد أنجزنا مؤخراً بناية للدراسة المتوسطة، وفتحنا الصف الأول فيها لقبول الطلاب، ويحوي هذا الصف ستين طالباً مع العلم أن الدراسة في كافة المراحل مجانية وعلى حساب الحكومة. أما عدد طلاب المدارس الابتدائية فهو يزيد على الـ(750) طالباً.

بخصوص تعليم الفتيات فلقد قرر مؤخراً فتح مدرسة عندنا لتعليم الإناث وسنستقدم لها المعلمات من البلاد العربية، وسنعمل بإذن الله على توسيع التدريس لكافة الطبقات بعد إنجاز البيانات

المخصصة لها. لقد أمر سيد البلاد مولانا الحاكم سمو الأمير علي آل ثاني بتخصيص إيرادات النفط لإعمار البلاد.

ولذا فإن حركة البناء عندنا قائمة باستمرار، فأنشأنا أيضاً بناية ضخمة وعصرية مؤلفة من طابقين لدوائر الأشغال العامة، وبناية خاصة للشرطة المحلية، وعدد أفراد الشرطة عندنا في الوقت الحاضر ينوف على الـ (600) لمحافظة الأمن في البلاد، ورغم أن الأمن مستقرّ عندنا إلى حد بعيد.

ولم تنس حكومة الإمارة أن تلتفت إلى الصحة العامة التفاتاً كلياً فأولتها عنايتها التامة ورعايتها الدقيقة، فشيدت بناية عصرية فخمة اتخذت منها مستشفى كامل المعدات والمرافق وهو يتسع لـ (650) مريضاً وهيَّأت له الأطباء الاختصاصيين والأدوية والمعدات الجراحية، ولقد تقرر أن يكون العلاج في هذا المستشفى مجاناً لأبناء قطر.

هذا عدا البنايات الحديثة للكهرباء وإسالة المياه وبناية الكمارك وبناية للقسم الداخلي الذي يقدم الطعام والملبس والمأوى للطلاب مجاناً.

ولا زالت البلدية قائمة تحت إرشاد المهندسين الفنيين بتعبيد الطرق الرئيسية والفرعية في الإمارة. وقد أنيط تعهد تعبيدها إلى بعض المقاولين تحت إشراف البلدية.

وختم سموُّه حديثه قائلاً: «إن بلادي قطر تسير نحو الكمال العمراني والصحي والاجتماعي في خطى سريعة ما دام أمير البلاد

سمو الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ساهراً على مصالحها مراعياً تطور البلدان ورقيها باذلاً يده بسخاء لكل ما من شأنه أن يأخذ بيدها إلى خيرها وعزتها وفقه الله وأبقاه ذخراً لنا»[1].

وفي الرسالة التي وجهها معالي مستشار حكومة إمارة قطر إلى السيد عبد الحميد التمافي، نجد ذكراً مفصلاً للأعمال التي تمّ تنفيذها، أو التي هي قيد التنفيذ، إذ جاء فيها:

«إنني متأسف أن ليس لدي معلومات خطية بالشكل المناسب حول أعمال الإنشاء والتعمير القائمة في قطر، وبالاختصار فإن هذه الأعمال تتألف مما يلي:

1 ـ تجهيز مياه الشرب النقية بواسطة أنابيب إلى مدينة الدوحة، وهذا المشروع يتكون من خلط مياه الآبار بمياه مقطرة بواسطة عدد من المقطرات. إن المرحلة الأولى من هذا المشروع قد أوشكت على الانتهاء والمرحلة الثانية تتقدم تقدماً حسناً.

2 ـ التنوير الكهربائي وبتجهيز القوة الكهربائية لمدينة الدوحة، هناك في الوقت الحاضر تزويدات منظمة وموثوقة لكافة الأجزاء الهامة في المدينة بالكهرباء، هذه آخذه بالتوسع باطّراد لكي تعمّ كافة المدينة، ويتوقع أن يتم المشروع بأكمله في نهاية السنة القادمة. غير أنه مما لاشك فيه سوف يحتاج إلى التوسيع مع مرور الزمن وتطور المدينة.

3 ـ إنشاء مستشفى حديث يحتوي على (120) سريراً، معدّ

---

(1) التمافي، المصدر السابق، ص77.

بكافة التسهيلات الحديثة للمعالجة الطبية والجراحية، ويشمل قسماً لمعالجة المصابين بالأمراض الصدرية.

4 ـ لقد تمَّ الفراغ من إنشاء مدرستين ابتدائيتين كاملتين، أما المدرسة الثانوية ومدرسة التدريب المهني فإنهما في طور الإنشاء.

5 ـ لقد تم توسيع رصيف الكمارك بالدوحة، وقد تم استصلاح مساحة واسعة من البحر لتشييد مبانٍ عامة عليها ولتوسيع منطقة الأسواق التجارية.

6 ـ أما الأعمال الإنشائية الجديدة التي سوف تولى العناية والتنفيذ في المستقبل طبقاً للمبالغ المرصدة لها فهي:

أ ـ إنشاء مرفأ عميق صالح لإرساء البواخر العابرة للمحيط.

ب ـ مدخل أنابيب للغاز الطبيعي في حقول النفط بدخان إلى مدينة الدوحة.

ج ـ إنشاء قصر رسمي لسمو الحاكم.

د ـ إنشاء طرق ثابتة في طول المدينة وعرضها.

هـ ـ إنشاء ميناء جوي حديث ومهبط للطائرات.

واختتمت هذه الرسالة بتوقيع مستشار حكومة قطر بالدوحة[1].

وليس لنا بعد هذه التصريحات إلا الاستشهاد بقول سمو الأمير علي بن عبد الله آل ثاني أمير قطر، الذي أدلى به للسيد

---

(1) التمافي، المصدر السابق، ص77.

التمافي، لما يتضمنه من نظرة سامية في الأخلاق الإسلامية الرشيدة، إذ قال سموه:

«أنا لا أقصد إلا الإصلاح. أتمنى أن أرى الشعوب العربية كلها ترفل في ثياب السعادة والهناء والرخاء لتحقيق أهدافها القومية وتعيد أمجادها السابقة»[1].

وبهذه الروح النبيلة العالية، استطاع سمو الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني أن يجعل اسمه فوق كل لسان، لما له من ميزات عربية وخلق نبيل وشمائل أصيلة.

وسار الشعب الشقيق من أبناء قطر على نهج أميرهم المعظم، وقديماً قال حكيم عربي: «الناس على دين ملوكهم»، ودين أمير قطر يدفعه إلى خدمة الناس وإشاعة العدل بينهم وقضاء حوائجهم وتفقد الفقراء منهم.

---

(1) المصدر نفسه، ص66.

الرسائل المتبادلة بين العلاّمة محمود شكري الآلوسي وحكّام قطر وعلمائها

أدب المراسلات ... النشوء والتطور:

كان أدب المراسلات فنّاً قائماً بذاته في عهود الدولة الإسلامية المزدهرة، وقد تخصّص كتّاب كثيرون في هذا الفن «فن الكتابة» بحيث انتهى الأمر إلى أن تبرز طبقة معروفة، يُختار منها كبار الموظفين، وصار الكاتب بمثابة «أمين سر» في الدولة. فهذا هو اللقب الذي أُعطي في عصر الأمويين لمن يتوسّم فيهم النباهة والمقدرة، وكان مجموع الكتّاب يشكّلون «الديوان» عندئذ، وهو ما يعادل «الحكومة» على وجه التقريب[1].

بدأ أدب المراسلات بسيطاً في أصوله، إلّا أنه بمرور الزمن دخل عليه الأسلوب المنمّق المعقّد، إذ أصبح شغل الكتّاب الشاغل التباري في نوع الخط وأناقة الأسلوب. ولقد خُصّصت

(1) لويس غارديه، أثر الإسلام في العقلية العربية: ترجمة وإعداد د.خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص124.

كُتب بكاملها للتأهيل الذي كان يتعيّن على الكتبة أنْ يتلقوه، إذ يشدّد ابن قتيبة في كتابه الشهير «أدب الكاتب» على تمتّع الكاتب بتأهيل متخصص، أدبي وفقهي، وتفسيري أيضاً، وكان ثمّة كتّاب آخرون يضيفون إلى ذلك كلّه ثقافة فلسفية ورياضية أوسع[1]. لقد برز في عهود الدولة العربية الإسلامية كثيرون من كتّاب الرسائل، وممّن تحولوا إلى أدباء بارزين في عصرهم، وقد أثبت هؤلاء جدارة عالية بتحريك الحياة في حلقات الأدباء ومجالس العلماء[2].

على أن المتصفّح للمؤلّفات العربية القديمة يجد عشرات، بل مئات الرسائل المرسلة من العلماء والأدباء والباحثين لغيرهم من الناس، وأنّ بعضاً من هؤلاء كانوا يُصدرون كتباً صغيرة يطلقون عليها لفظة رسالة، ويجمعونها على رسائل، وهي تتناول موضوعات علمية وأدبية وفلسفية ودينية، ومن الأمثلة على ذلك: رسائل إخوان الصفا، رسائل ابن سينا، رسائل ابن حزم، رسائل ابن الأثير وغيرها كثير[3].

على أنّ سمات هذا الأدب «أدب المراسلات» قد أصابه

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ومما يذكر أن رسائل فلسفية قد عُرفت بين البيروني وابن الهيثم، بيد أنها ما تزال شبه مجهولة، ص126.

(3) كوركيس عواد وميخائيل عواد (المحققان)، أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي وهي الرسائل المتبادلة بين علّامتي العراق السيد محمود شكري الآلوسي والأب أنستاس ماري الكرملي: دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1407هـ ـ 1987م، ص65.

الضمور في عصور طويلة بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد (656 ـ 1258م)، وظلّ الأمر كذلك حتى العصور المتأخرة من العهد العثماني في العراق، وبالذات في نهاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين.

على الرغم من أن أدب المراسلات في المدة التي نقوم بدراستها لم يأخذ شكل ونهج نظيره في العصور الإسلامية، إلّا أنه مع ذلك ازدهر ازدهاراً واضحاً، وهذا ما نلحظه من كثرة المراسلات التي جرت بين مفكّري العراق وأدبائه ومثقّفيه، والمستوى الرفيع الذي ظهرت فيه. فهناك مراسلات على نطاق محلّي فقط، كما هو الحال في مراسلات الآلوسي والكرملي ومصطفى جواد وكاظم الدجيلي وغيرهم كثير، ومراسلات هؤلاء الأعلام مع أدباء من بلاد الشام ومصر والخليج العربي، بل وبينهم وبين أعلام من فرنسا وبريطانيا وغيرها، وسيكون جهدنا منصبّاً في هذه الدراسة على المراسلات بين العلّامة محمود شكري الآلوسي والأعلام في الخليج العربي، وبالذات في قطر.

لقد نُشر جزء كبير من هذه المراسلات، ومنها على سبيل المثال:

1 ـ الرسائل المتبادلة بين الكرملي وتيمور[1].

(1) نشرها عارف النكدي، مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث، خريف، 1976، ص287 ـ 295.

2 ـ الرسائل المتبادلة بين شيخ العروبة أحمد زكي باشا والأب أنستاس ماري الكرملي[1].

3 ـ وثائق أدبية من ملفات الأب أنستاس ماري الكرملي، رسائل بينه وبين الشبيبي والشرقي والبصير[2].

4 ـ الرسائل المتبادلة بين الآلوسي والكرملي[3].

5 ـ من أدب الرسائل: منتخب رسائل يعقوب سركيس إلى الأب أنستاس ماري الكرملي[4].

6 ـ رسائل المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون إلى الأب أنستاس ماري الكرملي 1908 ـ 1919[5].

7 ـ رسائل المؤرّخين: تسع رسائل من المؤرّخ عبد الرزاق الحسني إلى المؤرّخ الصحافي رزوق عيسى[6].

(1) حقّق هذه الرسائل وعلّق عليها حكمت رحماني، مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الثاني، صيف1977، ص143 ـ 192.
(2) نشرها عبد الرزاق الهلالي، مجلة آفاق عربية، السنة السابعة، حزيران 1982، ص26 ـ 33.
(3) جمعها وحقّقها كوركيس عواد وميخائيل عواد، دار الرائد العربي، بيروت، 1987.
(4) أعدّها وعلّق عليها معن حمدان علي، مجلة بين النهرين، (بغداد)، العدد 101 ـ 102 (26)، 1998، ص113 ـ 129.
(5) علي بدر، ماسينيون في بغداد، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ط1، 2005، ص129 وما بعدها.
(6) تحقيق حكمت رحماني، مجلة بين النهرين (بغداد)، العدد 149 ـ 150، السنة 38، 2010.

8 ـ المراسلات بين علماء قطر والعراق خلال عام 1329 ـ 1330هـ/ 1911 ـ 1912م[1].

على أن ما لم يُنشر من المراسلات أكثر بكثير ممّا نُشر حتى الآن، إذ لم تمتدّ يد الباحثين إليها لتحقيقها ونشرها، أو ربما أُريد لبعضها أن تبقى طيّ الكتمان. فلا تزال عشرات بل مئات الرسائل بين الأب أنستاس ماري الكرملي ومعاصريه حبيسة دور الكُتب والمخطوطات، تنتظر من ينفض عنها غبار الزمن[2].

وهناك أيضاً رسائل الدكتور مصطفى جواد إلى الأب أنستاس ماري الكرملي، التي أصبحت مُعدّة للطبع[3]. ويصرّح الدكتور جواد بأنّ الأب الكرملي «كان يُسرّ كثيراً بمراسلتي، لقد قال لي في أحد كتبه إليّ وهي كثيرة: إن مراسلتك إياي تهوّن عليّ آلام شيخوختي»، وهو أمر يدلّ على التواضع واللّطف الذي كان يُظهره الكرملي لجواد[4].

على أنّ نظرة سريعة لهذه المراسلات أو (المكاتبات كما

(1) نشرها د. محمد جاسم المشهداني، مجلة المؤرخ العربي، العدد 58، 1420هـ ـ 2000م، ص15 ـ 18.

(2) يمكن ملاحظة قائمة بأسماء هذه المراسلات عند كريم عبد الحسين فرج سلمان الغراوي، الأب أنستاس ماري الكرملي: حياته ودوره الثقافي والفكري في تاريخ العراق (1866 ـ 1947)، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر مقدّمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 1429هـ ـ 2009م، ص125 ـ 127.

(3) شرح الدكتور محمد حسين الزبيدي هذه الرسائل وحقّقها، وستقوم جامعة القادسية في العراق بطبعها قريباً.

(4) المصدر نفسه.

تُسمّى أحياناً) تنقلنا إلى جوّ مليء بالحوارات الأدبية والثقافية بين أدباء العراق ومفكّريه من جهة، وبين نظرائهم المعاصرين من الأدباء والمفكّرين بين العرب والأجانب من جهة أخرى. وعليه يمكن عدّها وسيلة مهمّة من وسائل تبادل المعلومات بين مَن جرت بينهم المراسلات، في وقت لم تكن فيه وسائل الاتصالات والإعلام ـ كالصحافة والنشر ـ متيسرة كما هو الآن.

السمات العامّة لأدب المراسلات واتجاهاته:

لعلّ أولى السمات العامة لأدب المراسلات تجدّد الحياة الفكرية والاجتماعية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كما كانت عليه في الأزمان السابقة، إذ ثبت كما يقول الأب أنستاس ماري الكرملي[1]: «إنّ الحركة الفكرية هي من أكبر الفواعل في صلاح النوع البشري، بل هي المؤثّر الوحيد فيه بما تهيّجه من خواطره وتستثيره من أفكاره وهواجسه في تنشيطه على الأعمال النافعة وحفظ مميزاته ومزاياه». وهذه المراسلات إنما تعكس لنا ذلك النشاط الفكري بدليل زيادة أعداد الأدباء والمفكّرين العراقيين من جهة، وزيادة نشاطاتهم الفكرية والأدبية من جهة أخرى. ويمكن أن نرصد هذه السمات واتجاهاتها بالآتي:

(1) الحركة الفكرية وتاريخها في العراق، مجلة دار السلام، العدد7 من المجلد الأول السنة الأولى، في 4 آب 1918، الموافق 26 شوال 1336، ص1.

أ ـ تبادل المعلومات وتهادي الكتب:

كانت مضامين كثير من الرسائل المتبادلة بين المتراسلين تدور حول تبادل المعلومات فيما بينهم، فعلى صعيد المراسلات بين العراقيين نجد رسائل موجّهة من الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى الأب أنستاس ماري الكرملي يعرّفه فيه بكتاب (السموم) لجابر بن حيان، ومواطن العثور على نسخه المخطوطة وفهرستها[1]. كما أنّ بعض الرسائل المتبادلة بين عبد الرزاق الحسني[2] والمؤرّخ الصحافي رزوق عيسى[3]، تحمل الدعوة للتعاون العلمي بينهما، بخاصة في ميدان الصحافة التي كتب كليهما فيها من المقالات أو الكتب المعروفة. ولهذا جئت مستفسراً ـ كما يقول الحسني ـ عمّا إذا كان من الممكن أن نجتمع ونوحّد بحثينا على الصورة التي نتفق عليها، ما دام كل ينشد خدمة التاريخ ونشر الخبر الصحيح في هذا القطر[4]..

ومن المراسلات التي جرى فيها تبادل المعلومات تلك التي تمّ تبادلها بين أحمد زكي والأب الكرملي. إذ كان الأول كثيراً ما استفتى الثاني بشأن معلومات تتعلّق بكلمات غامضة وردت في كتاب (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار) لفضل الله العمري

---

(1) الهلالي، المصدر السابق، ص30.

(2) مؤرخ عراقي معروف ولد في بغداد عام1903 وتوفي فيها عام 1997، حكمت رحماني، رسائل المؤرخين، ص74.

(3) ولد في بغداد عام1881 وتوفي فيها عام1940، المصدر نفسه، ص71 ـ 72.

(4) المصدر نفسه، ص77.

المتوفى سنة 749هـ/ 1348م، الذي كان أحمد زكي يعمل على تحقيقه. فاستغرقت المراسلات بينهما وقتاً طويلاً وصفحات عدّة[1]، فضلاً عن معلومات طلبها أحمد زكي من الكرملي تتعلّق بالمقاييس والمكاييل في البلاد التي تنطق بالضاد[2]، وهي من الأمور التي تستأثر بالاهتمام، لأنها تحمل صفحة من صفحات التعاون العلمي، الذي ينشد صاحباه الحقيقة، بحيث يعترف الواحد منهما لصاحبه بخطئه ينبّهه إليه فيعدل عنه إلى الصواب الذي رآه له صاحبه، لا مستكبراً ولا مناقشاً ولا مجادلاً، وهو شيء قلّ أن يقع مثله بين العلماء[3].

ولعلَّ من أوسع المراسلات نطاقاً تلك التي دارت بين السيد محمود شكري الآلوسي والأب أنستاس ماري الكرملي، إذ كانت بحدود 542 رسالة، معظمها يدور حول تساؤلات لغوية وتاريخية وأدبية وغيرها[4].

وعلى نطاق آخر جرت عملية إعارة الكتب أو تهاديها بين المتراسلين. إذ وقفنا على عدد من الرسائل التي أرسلها الأب الكرملي إلى أحمد زكي يطلب منه بعض الكتب ومنها كتاب (الأصنام) لابن الكلبي، وفهرست كتاب (نكت الهميان في نكت

---

(1) حكمت رحماني، الرسائل المتبادلة بين شيخ العروبة أحمد زكي باشا والأب أنستاس ماري الكرملي، ص156 ـ 162.

(2) المصدر نفسه، ص162 ـ 166.

(3) عارف الكندي، المصدر السابق، ص287.

(4) الرسائل المتبادلة بين الآلوسي والكرملي، ص7.

العميان) لصلاح الدين الصفدي (ت764هـ/ 1362م). وتوضّح هذه الرسائل الصعوبات البريدية التي تقف بوجه إرسال الكتب ما بين مصر والعراق، بحيث بذل الطرفان مجهودات كبيرة لإيصالها[1].

وتنقل لنا الرسائل المتبادلة بين الآلوسي والكرملي صورة حيّة لعملية تبادل الكتب والمجلات الصادرة أولاً بأول، فضلاً عن التطرّق إلى الصعوبات التي كانت تواجههما في الحصول على ما يصدر في مصر وبلاد الشام[2].

وفي إطار آخر، رصدت الرسائل العتاب الذي كان يجري بين الأب الكرملي وأدباء عصره، بسبب أنّ الكرملي لم يكن ينشر المقالات أو البحوث التي تصل إليه لنشرها في مجلة (لغة العرب)، وإنما كان يزيد عليها، أو ينقص منها كثيراً، كما حصل مع الشيخ محمد باقر الشبيبي[3].

وتعدّت الرسائل أحياناً صفة العتاب لتصل إلى حدّ النقد

(1) للتفاصيل ينظر: حكمت رحماني، الرسائل المتبادلة بين أحمد زكي والكرملي، ص151 ـ 153، وبالمقابل فقد كان أحمد زكي قد طلب أعداد مجلة (لغة العرب) من الأب الكرملي فلبّى نداءه وأوصلها له. المصدر نفسه، ص182 ـ 183. وممّا يذكر أنّ الدولة العثمانية حاولت إصلاح النظام البريدي في ممتلكاتها بعد إعلان الدستور العثماني عام1908، وشمل هذا الإصلاح كل الولايات العثمانية ومنها ولاية بغداد. ينظر: محمد علي الطاهر، من الثورة العثمانية إلى الثورة المصرية: ماذا صنع الترك لإصلاح الدولة بعد خلع السلطان عبد الحميد، مجلة العرفان، المجلد41، جمادى الآخر 1373، شباط 1954، ص388.

(2) أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص348 ـ 349، 529، 535.

(3) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص32.

اللاذع والتجريح والتشهير، بل والاتّهامات والتهديدات المتبادلة. وجاء هذا النوع من الرسائل بعد أن اتّهم الكرملي أحد الشخصيات الأدبية العراقية المعروفة بسرقة مجموعة من مخطوطاته. وعلى أثر ذلك تحوّلت هذه الشخصية من طابع المتودّد للكرملي إلى شخص يهاجم بعنف، ويكيل التّهم لخصمه[1]، بما لا يتلاءم مع روح الأدب العلمي، والأدب الخلقي، الذي يجب أن تكون عليه المراسلات، لا أن تنتهي إلى الخلاف فالشتائم.

وفي رسالة خطيّة ليوسف عباس علوان الصالح، بتاريخ 22/ 6/ 2011، أشار إلى أن هذا المعني، قد ورد اسمه في دراسات متلاحقة نشرها عباس علوان الصالح في صيف 1950 عن جمهرة من الأدباء والعلماء الأجلّاء، وسمّاها (بأرشيف الأدباء)، تحت هذا العنوان كتب الصالح عن هذا الأديب قائلاً:

«لعلّه خير محدّث في بغداد، ولعلّ حديثه خَيرُ من كتابته، وهو من أوائل المشتغلين بالأدب في العراق، وتحدّث عنه الناس والصحف حديثاً مكرراً ملؤه الإعجاب، بدأ ولا يزال بالكتابة عن عمر الخيام، وقد كان كتابه الأخير عنه بمثابة التشديد لما سبق أن كتب.

(1) للمزيد من التفاصيل حول الرسائل المتبادلة بين الشخصيتين موضوع الخلاف ينظر: يوسف الصالح، سرقة المخطوطات العربية القديمة في وثائق خطيّة: أو صهيل الأقلام في بغداد دار السلام، مجلة آفاق عربية، العدد9 ـ 10، لسنة 2002، ص98 ـ 99. وفي مقابلة شخصية مع كاتب هذا البحث بتاريخ 26/ 2/ 2011، أشار محقق هذا النصوص قائلاً: بأني قد طويت بعضاً من نصوص هذا التحقيق وجاء الرقيب على البعض الآخر.

وتبدو هيئته طويل القامة، يحسده على قامته كثير من ممثلي هوليود، وطويل اللسان (أي سليط اللسان) يخشى لسانه كثير من ممثلي السياسة في هذا البلد. أنيق غاية في الأناقة، يسيء الناس في فهم حاسته الفنية في أحاديثه الطريّة، وهو من القانونيين الأدباء المعروفين، ولو كان نال حقه، أو أقل حقوقه لكان منذ سنوات طويلة في طليعة المستوزرين، ولكن أدركته حرفة الأدب»[1].

ب ـ عمق الروابط والصلات بين المتراسلين:

تكشف الرسائل التي كُتب معظمها في النصف الأول من القرن العشرين عن حالة النهضة العربية التي انبثقت آنذاك، كما تنمّ في الوقت نفسه عن عقلية وثقافة كاتبيها. فلو نظرنا إلى المراسلات التي تمّت بين السيد هبة الدين الشهرستاني والشيخ محمد عبده، نجد أنّ الأول كان متهماً بتفسير القرآن الكريم تفسيراً علمياً يتفق والتطور الحديث، وهو نفس النهج الذي درج عليه الثاني، وعليه قامت المراسلات وتُبودلت الكتب بينهما[2].

ولقد حدث أن استفسر أحمد زكي من الأستاذ الكرملي حول بعض الألفاظ، فكان جوابه في غاية التواضع الصادق، والترفّع عن الكبرياء، إذ جاء فيه:

(1) الخزانة الصالحية للوثائق والأرشيفيات، كربلاء.
(2) ذكرى أحمد جمعة الدوري، محمد عبده: دراسة سياسية فكرية، أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى عمادة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في التاريخ الحديث والمعاصر، (بغداد)، ذي القعدة 1423هـ/ كانون الثاني 2003م، نقلاً عن السيد جواد الحسيني الابن الأكبر للسيد هبة الدين الحسيني، ص48.

«سيدي الأستاذ الأكبر، أخجلتني وايم الحق بكتابتك إليّ لتسألني عن معاني بعض الألفاظ وأنت الأستاذ الأكبر والإمام المقصود. ومع ذلك أجعل السؤال من سيدي بمنزلة رأي خاص بي وإلّا فإن الصديق غني عن علمي الموشل، ورأيه وعلمه فوق رأيي وعلمي»[1].

مراسلات محمود شكري الآلوسي مع معاصريه:

كان لمحمود شكري الآلوسي (1273 ـ 1334/ 1856 ـ 1924م)، مراسلات عدّة سواء مع أقرانه من الأدباء والمؤرّخين العراقيين، أو مع نظرائه العرب والأجانب، وكان من أبرز تلك المراسلات ما دار مع الأب أنستاس ماري الكرملي، لكثرتها وتنوّع موضوعاتها[2].

ومن الجدير بالذكر أنّ معظم الرسائل المتبادلة بين الآلوسي والكرملي تدور حول الأسئلة التي كان يوجّهها الثاني إلى الأول، ممّا يوحي باستفتاء الكرملي للآلوسي في قضايا علوم اللغة، التي وإن كان ضليعاً بها عراقياً وعربياً، لكن الآلوسي ظلّ مرجعاً من مراجع الكرملي في هذا الباب، لكونه عارفاً بخفاياها[3].

وكان من بين ما تناولته الرسائل بعض الإشارات العابرة عن

(1) حكمت رحماني، الرسائل المتبادلة بين أحمد زكي والكرملي، ص157.
(2) تنظر هذه الرسائل فيما نشره كوركيس عواد وميخائيل عواد.
(3) فاطمة المحسن، تمثلات النهضة في ثقافة العراق الحديثة، منشورات الجمل، بيروت ـ لبنان، ط1، 2010، ص330، 338.

مواقف فكرية وسياسية، بخاصة تلك التي تتعلّق بموقفهما من السلطة العثمانية الحاكمة، والاحتلال البريطاني للعراق إبان الحرب العالمية الأولى[1].

ولعلَّ ما تجدر الإشارة إليه، أنَّ الآلوسي عاش بين قرنين: القرن التاسع عشر الخامد المتحجّر، والقرن العشرين المضطرم المليء بالثورات والتغيّرات، فكان لا بدّ لرياح التغيير هذه أن تعصف به.

عاش الآلوسي في العصر العثماني الأخير، وما فيه من ركود وتقليد، ورأى التغيّرات التي صاحبت إعلان الدستور العثماني عام 1908، ودخول الدولة العثمانية الحرب، ودخول البريطانيين العراق عام 1914، وما جرّ هذا الاحتلال على البلاد من أحداث انتهت بقيام ثورة العشرين فيه وتأسيس الدولة العراقية عام 1921.

صاحبت هذه الأحداث، تبدلات فكرية واجتماعية هزّت المجتمع، إذ فتحت الأذهان على مُثل جديدة، وآراء غريبة عن المجتمع، إذ أخذ المثقّفون يتحدّثون عن نظرية النشوء والارتقاء لدارون، وسمع الناس الصيحات المطالبة بالحرية، فكان لهذه الآراء وهذه الأحداث صداها في النفوس وفي التفكير، فأخذ

---

(1) تظهر إحدى الرسائل التي أرسلها الآلوسي للكرملي، أنه يميل «للانزواء» على أن تقوم بينه وبين الإنكليز صلات رسمية، وإذا كانت المس بيل قد زارت الآلوسي في داره، فإن ذلك كان بقصد استعارة الكتب منه. أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص407، 436.

بعض المفكّرين في مؤازرتها ونشرها بين الناس، في حين نشط البعض الآخر في الوقوف بوجهها، أو مراقبتها عن كثب لاتخاذ موقف محدّد منها[1].

ولقد مرّت مدّة من الزمن داعبت هذه التغيّرات فكر الآلوسي، الذي رأى أن كثيراً من المُثل والمعتقدات التي عاش عليها قد أخذت بالانهيار أمام عينيه، فكان أن ظهرت علائم القلق والاضطراب النفسي في شخصيته.

حاول الآلوسي أن يقيم حالة التوازن بين هذين العصرين الذين عاش أحداثهما ومتغيّراتهما، إذ تمسّك بأمجاد الماضي من جهة، وحدّد موقعه في إطار هذه التغيّرات الجديدة من جهة أخرى[2].

انعكست حالة الآلوسي هذه على علاقاته مع معاصريه من الأدباء والمفكّرين. ففي مراسلاته مع الشيخ محمد عبده (1849 ـ 1905)، أظهر انجذاباً فكرياً له بخاصة فيما يتعلق بموقفه من العالم الإسلامي، والتقائه معه في محاربة البدع المضللة[3].

---

(1) يوسف عز الدين، الزهاوي: الشاعر القلق، مجلة الثقافة، (دمشق)، أول مايس/أيار (مايو) العدد الثاني عشر، 1962، ص3. ولقد أوردت رسائل الآلوسي للكرملي صورة دقيقة ومفصلة عمّا جرى في بغداد بعد إعلان الدستور عام1908، وانقسام أهلها ما بين مؤيد ومعارض له، وسماها «حادثة بغداد». أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص236 ـ 237، 409.

(2) حول هذه التغيرات في حياة الآلوسي ينظر: فاطمة المحسن، المصدر السابق، ص340.

(3) ذكرى أحمد جمعة الدوري، المصدر السابق، ص195.

ومع ذلك، فإن إسهامات محمود شكري الآلوسي حول السلطة ونظام الحكم في الإسلام لم تكن واضحة المعالم كتلك التي رسمها محمد عبده، وإنما كانت أفكاره أقرب إلى آراء محمد رشيد رضا (1865 ـ 1935)[1]، الذي تمسّك بالإرث الديني، المستند إلى القرآن والسُّنة، أي ما يُسمّى عقيدة السلف الصالح، في مواجهة التغيير[2].

غير أنَّ ذلك لا يعني أنَّ الآلوسي لم تكن له تأثيرات فكرية ودينية سواء داخل العراق أو خارجه، بصورة خاصة في بلدان الخليج والجزيرة العربية، التي تمثّل مراسلاته مع أعلامها المفكّرين جوهر دراستنا هذه. فالمراسلة، كما يقول الآلوسي، نصف المواصلة[3]، فكان أن أبدع مؤلّفنا في هذه المراسلات، وتواصل مع أعلام الخليج والجزيرة العربية، فيما يظهر بمؤلفه المشهور (رياض الناظرين في مراسلات المعاصرين)[4].

ويمكننا أن نشير إلى مراسلات الآلوسي مع معاصريه بهذا الشكل التخطيطي، كما جاءت في (رياض الناظرين في مراسلات المعاصرين):

---

(1) للتوسّع عن محمد رشيد رضا. ينظر: أحمد محمد شاكر، أستاذنا الإمام حجة الإسلام السيد محمد رشيد رضا، مجلة المقتطف، أكتوبر/تشرين الأول 1935، ص ص318 ـ 323.

(2) فاطمة المحسن، المصدر السابق، ص101، 329، 331 ـ 332.

(3) أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص260.

(4) مخطوط موجود في الدار الوطنية للمخطوطات (بغداد) برقم 8534 في 560 صفحة. ينظر: أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص31، 75.

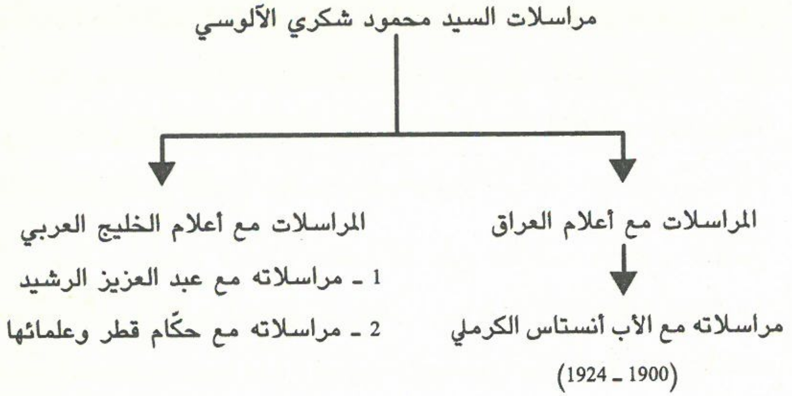

وممّا يلفت الانتباه أن مراسلات الآلوسي هذه كانت قد تركّزت على معاصريه من العراقيين وسواهم في الخليج والجزيرة العربية، على عكس مراسلات الكرملي التي امتدّت لتشمل الأعلام في بلاد الشام ومصر وبلدان أجنبية كثيرة، وربما مردّ ذلك لصلته الوثيقة بالأعلام في العراق، وبطلبة العلم في الخليج والجزيرة العربية الذين وردوا العراق كثيراً، واتصلوا بعلمائه وتزوّدوا منهم ببواكير العلم والمعرفة.

والواقع أن الشيخ محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم المانع التميمي النجدي كان من أوائل طلبة العلم الذين اتصلوا بالسيد محمود شكري الآلوسي[1].

وُلد الشيخ محمد المانع في مدينة عنيزة ـ إحدى مدن القصيم بنجد ـ عام 1882، ثم رحل إلى مدينة بريدية لدراسة

---

(1) عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، د.ت، ص411 ـ 416.

الحديث والفرائض والنحو، ولما بلغ الثامنة عشرة من عمره سافر إلى بغداد، واتصل بالعلّامة محمود شكري الآلوسي، لدراسة علوم اللغة والفقه، ثم توجّه إلى القاهرة عام 1904، وكانت له صلات فكرية مع الشيخ محمد رشيد رضا[1].

سافر الشيخ المانع بعد ذلك إلى دمشق، وحضر دروس العلّامة الشيخ عبد الرزاق البيطار، ثم عاد إلى بغداد لملازمة العلّامة محمود شكري الآلوسي، ليكمل دراسة الأدب واللغة والفقه على يديه. وانتقل بعد ذلك إلى مدينة الزبير في البصرة، وكانت أحد مراكز الحركة العلمية في العراق آنذاك، حيث أقام فيها للاستزادة من علمائها، فذاع صيته في الجزيرة العربية والخليج، فاتصل به أحد تجار البحرين وأعيانها مقبل بن عبد العزيز الذكير، وعرض عليه أن يعمل قاضياً وواعظاً في البحرين فاستجاب لطلبه، وهناك أنشأ مدرسة دينية في المنامة ملحقة بالمنتدى الإسلامي عام 1910، الذي أقامه بعض مثقفي البحرين[2].

(1) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي دراسة تاريخية 1945 ـ 1991، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 2010، ص95.

(2) مثنى عدنان قاسم الصعب، المؤثرات الثقافية للعراق في أقطار الخليج 1869 ـ 1939، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في التاريخ الحديث والمعاصر، (بغداد)، جمادى الأولى 1423هـ ـ آب 2002م، ص57. ومما يُذكر هنا أن الشيخ المانع نفسه كان قد أشار إلى تنقلاته ما بين الزبير والبصرة، والكويت ونجد، محمود شكري الآلوسي، رياض الناظرين، ورقة 146.

مكث الشيخ محمد المانع أربع سنوات في البحرين درس في أثنائها العلوم الإسلامية في المدرسة الدينية التي أقامها، فتخرّج على يديه عدد كبير من المثقفين أمثال أحمد بن قاسم المهزع وأحمد حسن إبراهيم وعبد الرحمن بن مقبل الذكير وغيرهم[1].

وفي عام 1913 دعى الشيخ عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني، حاكم قطر، الشيخ المانع، وأوكل إليه مهمة القيام بافتتاح مدرسة في الدوحة عام 1914، وسمّاها الأثرية. كما تولّى الخطابة والقضاء في قطر، ورحل إليه كثير من طلّاب العلم وأخذوا عنه العلم في هذه البلاد[2].

هيأت هذه الأجواء لقيام المراسلات بين العلّامة الآلوسي وعلماء البحرين وغيرهم ومنهم مقبل بن عبد العزيز الذكير وأحمد عبد الرحمن الذكير وأولادهم، وعبد الرحمن بن حسن الوصيمي

(1) ضمياء محمد عباس، وثائق خطية عن الطباعة والنشر بين أعلام العراق والبحرين، بحث غير منشور (بغداد)، 2002، ص5، نقلاً عن مثنى عدنان قاسم الصعب، المصدر السابق، ص57.

(2) كمال ناجي، تاريخ التعليم الشعبي في قطر منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، قطر، 1976، ج2، ص513 ـ 514؛ ينظر أيضاً: د. مي فاضل مجيد، الحياة الثقافية والفكرية في قطر في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني 1913 ـ 1949م، مجلة الأستاذ، العدد (166)، لسنة 1432 هجرية ـ 2011 ميلادية، ص268. وممّا يُذكر أنّ الشيخ المانع مكث في قطر أربعة وعشرين عاماً، ثم رحل إلى الرياض، ثم عاد إلى قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم إلى أن توفي في بيروت عام 1385هـ ـ 1966م. المصدر نفسه.

وعبد المحسن بن العزيز الباهلي ومحمد بن عبد العزيز المانع، أحد تلامذة الآلوسي، وسليمان بن صالح الدخيل، نزيل بغداد. وإذا ما تتبعنا رسائل الآلوسي مع هؤلاء الأعلام سنجد أن هناك خمس رسائل للآلوسي مع عبد المحسن بن عبد العزيز الباهلي النجدي الأصل الذي سكن البحرين للتجارة والعمل، وكانت له معرفة بالفقه والحديث والتفسير وكان شاعراً متميزاً، وكتب عنه الآلوسي بالتفصيل في كتابه (بدائع الإنشاء)[1]..

جرت مراسلات بين العلّامة محمود شكري الآلوسي والشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ويعود قسم منها إلى نهاية القرن التاسع عشر. إذ تنقل لنا إحدى الوثائق الخطية التي تعود إلى 11 شوال 1310هـ/ 1892م الآتي:

«ثم الواصل إليكم والمقدّم بين يديكم مائة كتاب عن مائتي مجلد وذلك على يد الأخ محبّ الجميع محمد بن الرحمن الذكير، تصلكم إن شاء الله وأنتم مسروري الخاطر بكل خير، وهذا ما لزم بيانه على سبيل الاختصار، ولا تنسوننا من صالح الدعاء كما هو المأمول آناء الليل وأطراف النهار»[2].

(1) محمود شكري الآلوسي، بدائع الإنشاء، مخطوطة في دار المخطوطات ببغداد، د.ت، رقم المخطوط 45، وممّا يُذكر فإن الآلوسي كان قد خصّص الجزء الثاني من هذا المخطوط لمن كاتبه من الأمراء والعلماء والأدباء، وقد ترجم فيه لبعضهم، وهو يقع في 340 صفحة. ينظر: محمد بهجة الآثري، أعلام العراق، المطبعة السلفية، القاهرة، 1345، ص148.

(2) الخزانة الصالحية للوثائق والأرشيفيات في كربلاء، المجموعة الوثائقية والأرشيفية الخاصة بقطر في 11 شوال 1310هـ، قاسم بن ثاني إلى محمود الآلوسي. ويمكن =

وهناك مراسلات بين الشيخ قاسم ومحمود شكري الآلوسي تعود للسنوات 1905 ـ 1909، ووردت رسائل أخرى تبادلها الآلوسي مع أحمد وعبد العزيز أخوة الشيخ قاسم آل ثاني، الأمر الذي يدلّ على مكانة الأخير في الأوساط الثقافية والحاكمة في قطر[1].

وعلى شاكلة هذه المراسلات جرت مراسلات أخرى بين العلّامة محمود شكري الآلوسي وأحد أعلام قطر المهتمّين بالنشر والكتابة ذلكم هو الشيخ محمد بن حسن المرزوقي القطري، الذي تنقّل ما بين البحرين وقطر والهند وجدّة وبيروت وعمان للاطلاع على معالم الثقافة فيها، واستفاد من ردود الآلوسي على المذاهب الكلامية التي كانت تجتذب أهل الخليج والجزيرة العربية. ويظهر من هذه الرسائل المتبادلة بين محمود شكري الآلوسي ومحمد المرزوقي قوة الحجّة لدى الآلوسي وتأثّر القطري بآرائه[2].

على أن أخصب المراسلات مادة تلك التي جرت بين

= أن نُشير هنا أن هناك مجموعات واسعة النطاق في الوثائق ترقى إلى القرن التاسع عشر، ولم يتسن لأحد من المؤرخين الاطلاع عليها لكونها محفوظة في خزائن خاصة في كربلاء (الخزانة الصالحية) ليس من السهولة الوصول إليها دائماً من قبل الباحثين.

(1) محمود شكري الآلوسي، رياض الناظرين في مراسلات المعاصرين، مخطوط محفوظ في المركز الوطني للمخطوطات تحت رقم 8534.

(2) مثنى عدنان قاسم الصعب، المصدر السابق، ص55. ومما يذكر أن الشيخ المرزوقي كان قد ساند الآلوسي في بعض مواقفه الدينية. محمد بهجة الآثري، المصدر السابق، ص141.

العلّامة محمود شكري الآلوسي وعلماء قطر، وذلك في عامي 1328 ـ 1329هـ/ 1910 ـ 1911م، والتي أرسلها محمد بن عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والأديب محمد بن مانع، والفاضل الشيخ محمد بن حسن المرزوقي، المصنف الشهير في قطر وعمان، إلى العلّامة الآلوسي.

إن هذه المراسلات من الأهمية بمكان، بحيث إن نصوصها جاءت عفوية وشفافة، وبتلقائية واضحة. ويمكن أن نفيد منها عندما نجري مقارنة بينها وبين الوثائق العربية أو التركية أو الأجنبية للموازنة بين معلومات هذه الرسائل والوثائق، وكلها تعكس الحالة السياسية والفكرية التي سادت المنطقة آنذاك.

وقبل أن نتوجه إلى معرفة فحوى هذه المراسلات وأغراضها لا بدّ من الوقوف على سُبل ووسائل قيامها. فالمعروف أن وسائل المواصلات والنقل لم تكن ميسّرة كما هو الآن، وأنّ الرسائل والكُتب كانت تُرسل بالبريد البحري، والبريد الجوي، «وإن أحببتَ قلت السمائي»، كما يسمّيه الآلوسي[1].

ولا ينكر فإن سبل الاتصالات كثيراً ما تتأثّر بالأحداث السياسية التي كانت تحدث سواء في العراق، أو في شمالي

(1) أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص542، ومن الطريف أن نذكر أن ثمّة نصّاً خطيّاً قيّده الدكتور مصطفى جواد بقلمه ويحمل إمضاءه الشخصي، وهو محفوظ في الخزانة الصالحية للوثائق والأرشيفيات بكربلاء حيث يصف (البريد البحري) بشكل لاذع، ويسميه (بالبريد الحماري) لبطئه الكثير في الوصول.

الجزيرة العربية، بحيث إن وصول بعض الطُرّد البريدية كان يحتاج إلى نحو ستة أشهر لتصل من مكان إلى آخر[1].

فالمناوشات العسكرية بين القبائل العربية في جنوب العراق وقوات الحكومة العثمانية مثلاً كانت تعيق المواصلات وتأخّر المراسلات وفي ذلك يقول الآلوسي:

«وقد جرى حرب بين عسكر الحكومة، وعشائر العمارة، انجلت عن قتلى من الطرفين. وإلى الآن فإن الحرب على قدمٍ وساق. والطرق بين بغداد والبصرة منقطعة، والمراكب من نحو شهرٍ تأخّرت في بغداد، لأن الأعراب على شاطئ دجلة وكلّما مرّ مركب، أطلقوا عليه الرصاص، فيقتل بسبب ذلك كثير من الناس»[2].

أقلقت هذه الحالة الأب أنستاس ماري الكرملي، الذي كان في طريق عودته من رومية إلى بغداد، ولكنه حاول أن يستفهم عن وضع العراق في رسالته الموجّهة إلى الآلوسي في 26 أيار 1909:

«أرجوكم أن تفيدوني عن أخبار أعراب ديار العراق، وهل أخذت بالتحسّن. وهل طريق الرجوع إلى بغداد آمن اليوم. وأيّهما الآمن: طريق البحر أم طريق البرّ...»[3].

وفي إجابته عن استفسار الكرملي، أجاب الآلوسي بانقشاع

(1) أدب الرسائل بين الآلوسي والكرملي، ص612.
(2) المصدر نفسه، ص254 ـ 255؛ وكانت أحداث هذه المعارك قد وقعت في عام 1327هـ/ 1909م.
(3) المصدر نفسه، ص257.

أحداث العمارة: «وزال خطر الطريق، وعادت المراكب والسفن تغدو وتروح كالسابق، من غير مانع يمنعها، ولا مُعارض يعارضها»[1].

على أن أحداث العراق بعامّة، وتلك المتّصلة بالإحساء بخاصة، التي كانت آنذاك تحت سيطرة الدولة العثمانية، وجدت حيّزاً من الاهتمام في مراسلات الآلوسي والكرملي، بوصفها تشير إلى سبل المراسلات القائمة آنذاك[2]. وفي المرحلة ذاتها التي كان الآلوسي يجري اتصالاته مع حكّام قطر وعلمائها، كان هناك نزاع بين آل سعود وآل رشيد في حائل، وأن المراسلات وإن كانت ذات طابع ديني وثقافي، ولكنها تأثرت بدون شك بالأحداث السياسية.

كانت وسائل الاتصالات آنذاك صعبة لدرجة أن مرسلي الرسائل في قطر كانوا يطلبون أن تبعث الرسائل الموجّهة إليهم إلى البحرين وعن طريقها إلى قطر ويعود سبب ذلك لأنّ البحرين كانت

---

(1) المصدر نفسه، ص259.

(2) المصدر نفسه. ومما يُذكر في هذا المجال أن العراق في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية العشرين شهد توسّعاً في شبكة الخدمات البريدية بحيث إنها لم تقتصر على المدن والأقضية، وإنما ارتبط العراق بخطوط بريدية مع نجد والقطيف، وتعرف ببريد (الهجين)، وهو نوع من الإبل الصغيرة الحجم والسريعة والقادرة على السير لمسافات بعيدة في وقت قصير. ينظر: علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية في العراق 1921 ـ 1945: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدّمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ربيع الأول1411هـ ـ تشرين الثاني1990م، ص28 ـ 29.

مركزاً نشطاً للتبادل البريدي أو التلغرافي. كما أنّ كثيراً من البحرينيين كانوا يقيمون في قطر، ويحدّدون مكان إقامتهم فيها لعدة أشهر. ففي الرسالة التي وجّهها الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى العلّامة الآلوسي في 26 جمادى الأولى سنة 1329هـ/ 1911م، طلب منه أن يبعث جوابه إلى البحرين: وإذا أرسلتم الكُتب فليكن ذلك على يد عبد الله العصيبي في بلد البحرين[1]. ومثل ذلك يُقال عن الكتاب الذي بعثه الشيخ محمد بن حسن المرزوقي القطري في ذي القعدة سنة 1328هـ، إذ ارتأى أن يرسل باسم مقبل بن عبد العزيز الذكير في البحرين، ومنه إلى الأخوين الكريمين عبد الله وعبد الرحمن بن حسن العصيبي، ثم إلى محمد بن حسن المرزوقي القطري[2].

وفي تلك الظروف الصعبة كانت المراسلات تتمّ بين المتراسلين، ولهذا لا عجب إنْ تأخر وصول بعض الرسائل أو فُقد بعضها، كما تلمّح الرسائل المتبادلة إلى ذلك[3].

---

(1) محمد شكري الآلوسي، رياض الناظرين في مراسلات المعاصرين، ورقة 145 ـ 146.

(2) المصدر نفسه، ص147 ـ 148.

(3) بعد مؤتمر البريد العالمي الذي انعقد عام 1874، عقدت عدة اجتماعات لتحسين الخدمات البريدية في العالم، وقد اشتركت الدولة العثمانية في هذه الاجتماعات، ولمس العراق هذا التحسن، بعد عودة النظام الذي ساد نظام البريد العثماني في القرن التاسع عشر. ينظر: فتح الله عنايي، البريد عمل إنساني، مجلة النجم، (الموصل)، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، كانون الأول، 1951، ص20.

أما بالنسبة لأسلوب التخاطب في الرسائل ولغتها، فيبدو عليها الإيجاز وحُسن التنسيق ووضوح الخط الذي كُتبت به، فضلاً عن أن كتّابها كانوا يختارون الألقاب والألفاظ المناسبة لتعظيم المرسل إليه، العلاّمة الآلوسي. ففي الكتاب الذي أرسله الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، إلى العلاّمة الآلوسي، يأتي بالصيغة الآتية، التي يشوبها الاحترام والإجلال:

«بسم الله الرحمن الرحيم. إلى جناب حدقة الفضل وحديقة العلم كريم الذات وحميده، وجامع أشتات العلوم ومفيدها وكاسب الفضائل ومجيدها، علم الموحّدين وقامع المبتدعين وبقية المجتهدين وناشر لواء سُنّة المرسلين العالم الأوحد والفاضل الأمجد السيد محمود شكري ابن السيد عبد الله ابن السيد محمود الآلوسي أناله الله مراده وأكرمه الحسنى وزيادة ووفّقه لأسباب السعادة وسلك به منهج التوفيق وجعله من أهل الفضل والتحقيق آمين»[1].

ولقد جاء ما يماثل هذا الاتجاه في الرسالة التي بعث بها الشيخ محمد بن حسن المرزوقي القطري إلى أستاذه العلاّمة الآلوسي، وفيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد بن حسن المرزوقي، إلى الأخ النبيل، والفاضل الجليل، علاّمة الزمان، وناصر أهل

(1) المصدر نفسه، ص145.

الإيمان، السيد محمود شكري الآلوسي، أيّده الله تعالى بالتوفيق، وسلك بناديه مسلك التحقيق، آمين»[1].

ويبدو من تلك الكتابات أنّ كتّابها كانوا يتأنّقون في اختيار الألفاظ والجُمل المناسبة لمقام العلاّمة الآلوسي، وفيها تأكيد على الاهتمام بحالته العامة، وإظهار خالص الودّ له، **«أما بعد فإنّا نرفع إليك بأنا نحبك في ذات الله، ونودّك لما نسمع من أخبارك من جميع الأفواه»**[2].

ومع ذلك كله، تفصح الرسائل المتبادلة عن وجود غايات وأهداف تمّت لأجلها، وتقع في الغالب ضمن أغراض وأهداف علمية ودينية.

الأغراض العلمية:

لا تخلو الرسائل المتبادلة بين الآلوسي ومعاصريه من طلب للمؤلفات التي ألّفها، والفائدة المتوخّاة منها. ففي الرسالة التي بعثها الشيخ محمد بن عبد الرحمن للآلوسي طلب منه بعض مؤلّفاته، وحدّدت كالآتي:

«وإذا تفضلتم على محبكم بشيء من مصنّفاتكم التي كانت شجى في حلوق المعاندين فهذا المأمول ومرامنا منها: (غاية الأماني في الرّد على النبهاني)، و(بلوغ الأرب في أصول العرب) و(شرح مسائل الجاهلية)، وما كان لديكم من رسائل والدنا الشيخ

(1) المصدر نفسه، ص147.

(2) المصدر نفسه. من رسالة المرزوقي إلى الآلوسي المشار إليها أعلاه.

عبد اللطيف لعمك السيد نعمان، فذلك غاية المطلوب، لأنّا حريصون على ما ذكر من الكُتب والرسائل ومتشوّقون لها»[1].

ويبدو من هذه الرسالة أيضاً، أنّ مراسلات سابقة لهذه المراسلات كانت قد تمّت بين علماء قطر والآلوسي، بدليل أن الرسالة أشارت إلى طلب والد شيخ محمد لمؤلّفات عمّ الآلوسي السيد نعمان. وأظهر الشيخ محمد استعداده لإرسال ما يحتاجه الآلوسي من مؤلّفات إذ جاء في رسالته:

«وإن أردت أن أُرسل لك شيئاً من مصنّفات المشايخ، أو من مصنّفات شيخ الإسلام التي ليست موجودة عندك، فاذكر لنا ذلك»[2].

ويبدو أنَّ العلّامة الآلوسي استجاب لرسالة الشيخ محمد بن عبد الرحمن، وأرسل إليه رسالة في بعض مؤلّفاته، بدليل أنَّ الأخير كان قد أرسل رسالة ثانية للآلوسي في 9 ربيع الآخر سنة 1330هـ، أكّد وصولها، جاء فيها:

«فقد وصل إلينا مشرفكم الكريم، وابتهاجاً بلذيذ خطابكم الفخيم، وورد ورود الشفاء على ذي الصلة، والماء الزلال على ذي الغلة، والله المحمود على ذلك ونسأله الشكر على ما هنالك، جزاكم الله عن الإسلام وأهله خير جزائه...»[3].

---

(1) المصدر نفسه، ورقة 146.
(2) المصدر نفسه، ورقة 146.
(3) نقلاً عن محمد جاسم المشهداني، المصدر السابق، ص16.

كما أكّدت الرسالة الثانية للشيخ محمد بن عبد الرحمن عدم وصول بعض الكُتب التي أرسلها الآلوسي ومنها (مسائل الجاهلية)، حيث طلب استكتابه، وإرساله مع رسائل الوالد عبد اللطيف لعمك نعمان...»[1].

الأغراض الدينية:

لا تقتصر مكانة الآلوسي الدينية على العراق فحسب، وإنما نال مكانة أسنى في بلدان الخليج والجزيرة العربية، ولعلَّ خير ما يعبّر عن ذلك مجالس التأبين التي أُقيمت بحقّه بعد وفاته عام 1924 في كل من الكويت ونجد، بل أمر السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ـ كما يقول الآثري: «جميع سكّان نجد حاضرها وباديها بتأدية صلاة الغائب عليه، إلى غير ذلك مما لم نُحِطْ به خُبُراً»[2].

أما في حياته، فقد كانت مكانة العلّامة الآلوسي أكثر تأثيراً، إذ كان له صوت مسموع في الأوساط الفكرية والدينية. ولهذا فإننا نلاحظ بأنَّ علماء قطر أرسلوا الرسائل للآلوسي بقصد التشاور معه لمحاربة البدع والضلالات، التي انتشرت في المجتمع الإسلامي، إذ جاء في رسالة الشيخ محمد بن عبد اللطيف:

«أما بعد، فالموجب لتقديم هذا الكتاب وتسطيره، والداعي لرقمه وتحريره هو إبلاغ الطلعة السَنية، الذات الفاضلة البهية...

---

(1) المصدر نفسه، ص17.
(2) محمد بهجة الآثري، أعلام العراق، ص111.

أن عرفنا دين الإسلام الذي صدف عنه أكثر الأنام، واعتاضوا عنه بعبادة الأوثان والأصنام، .. ومن نظر في أحوال الناس في هذه الأزمان، وما هم فيه من الالتباس، وذلك لغلبة الهوى، وطمس أعلام الهدى، وربّو الباطل وظهوره، وخفاء الحق ودثوره، وقلّة مَن يعرفه ويدريه، وإقبال الناس على عبادة الأشجار والأحجار، والتألّه لها، ونسيان العزيز الغفار»[1].

وكان للآلوسي، كما أشارت الرسالة، دور كبير في محاربة البدع الضالّة، إذ أوردت لنا الآتي:

«وقد ضمن الله لهذه الأمّة أن لا تجتمع على ضلالة، وأن يتيح لها من يناضل عن دينها، ويقمع أهل البدع والكفر بالحجة والبيان، وقد كنت ولله الحمد ممن له نصيب وافر في ذلك، وقد كنّا نشكرك على ذلك، ونكثر الدعاء لك، ونتشوّق إلى رؤيتك، والاجتماع بك، لأنّ الأرواح جنود مجندة، ومقامك في قمع أهل الباطل ودحضهم، ونشر السنّة وبثّها ما هو من أفضل الأعمال الصالحات»[2].

أصبحت قطر في السنوات الأولى من القرن العشرين وكأنها مركز لنشر الدعوة السلفية، فقد تجمّع فيها كثير من العلماء ممّن يحملون هذه العقيدة وبرعاية الأسرة الحاكمة في قطر، إذ يقول الشيخ محمد بن عبد اللطيف:

---

(1) محمود شكري الآلوسي، رياض الناظرين، ورقة145.

(2) المصدر نفسه، ورقم 145 ـ 146 .

«وأنا الآن في قطر عند الشيخ الفاضل عبد الله ابن الشيخ قاسم، هذا والرجاء إبلاغ الأبناء، ومن يعزّ لديك (والمقصود الآلوسي)، من أهل السُّنَّة والجماعة، سلامنا والشيخ قاسم بن ثاني وابنه الشيخ عبد الله وإخوانه وأنجالهم كلّهم يهدون السلام، ودمتم سالماً محروساً بعناية الله وحفظه»[1].

ويمكن أن نشير هنا إلى أن كثيراً من المراسلات أخذت تتمحور حول نشر العقيدة السلفية ومهاجمة خصومها، بل ونشر ما ألّفه الآلوسي في أنحاء مختلفة من الخليج والجزيرة العربية، إذ يقول محمد بن حسن المرزوقي القطري:

«وفي العام الماضي أخذنا بنسخة من كتاب (غاية الأماني في الردّ على النبهاني)[2] **من الماجد محمد عمر نصيف، فرأيناه من أبدع تصنيف وتلوناه على الأخوان النجديين والعمانيين، وأهل بلادنا قطر أجمعين، فأخذ الجميع يدعون لك ويثنون عليك، فجزاك الله عن الإسلام والمسلمين خيراً»**[3].

وضمن هذا الاتجاه توجّهت الأنظار لنقد كل الدعوات

---

(1) المصدر نفسه، ورقة 146.

(2) وهو كتاب ردّ فيه الآلوسي على يوسف النبهاني، من شيوخ بيروت وقضاتها، تعرّض فيه لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا ومحمود شكري الآلوسي وأهل نجد. ينظر/ محمد بهجة الأثري، المصدر السابق، ص140.

(3) محمود شكري الآلوسي، رياض الناظرين، ورقة147. والواضح أن تلامذة الآلوسي ومريديه كانوا يشعرون بأفضاله عليهم، بل وسيادة الفكر في العراق آنذاك على مناطق كثيرة من الخليج والجزيرة العربية، إذ اعتبر العراق ومفكروه آنذاك مصدراً للمعلومات في كثير من نواحي الحياة الفكرية والدينية.

الهادفة لمهاجمة الدعوة السلفية، ومنها كتاب (الفجر الصادق) لمؤلّفه جميل الزهاوي، وفيه كان يدعو الناس إلى الجامعة الإسلامية، التي روّجت لها الدولة العثمانية، واعتبر من لا يسير تحت راية هذه الراية ملحداً أو كافراً وباغياً، وهاجم (الحركة الوهابية) وعدّها (الفرقة العاصية)، لأنها شقّت عصا الطاعة على الدولة العلية، وأوجب تدمير هذه الفرقة التي نقضت بيعة السلطان وخرجت عن طاعته[1].

وصلت نسخ هذا الكتاب إلى أنحاء الخليج والجزيرة العربية، وقد تولّى الردّ عنه بعض الشخصيات، بالقول:

«وفي هذه الأيام وردني من الرياض (والقول لمحمد بن حسن المرزوقي القطري) ردّان للعلّامة الشيخ سليمان بن سحمان، أحدهما على الملحد الغاوي جميل بن محمد الزهاوي[2] على كتابه (الفجر الكاذب، ومجمع الباطل والمعائب)[3]. وهو بنحو خمسة عشر كرّاساً. والثاني على علوي الحداد، أحد المضلّلين وأهل الفساد، وهو نحو أربع وعشرين كرّاسة»[4].

وليس ذلك فحسب، بل إنّ الشيخ محمد بن حسن المرزوقي كان قد أرسل كتاب الآلوسي (غاية الأماني في الردّ على النبهاني)، إلى الشيخ سليمان آنف الذكر ليقوم بتعريضه على

(1) يوسف عز الدين، الزهاوي الشاعر القلق، ص4.
(2) من علماء نجد.
(3) المقصود كتاب (الفجر الصادق) الذي أشرنا إليه أعلاه.
(4) محمد شكري الآلوسي، رياض الصالحين، ورقة 147.

أحسن وجه، وأن يرسله إلى البحرين باسم مقبل بن عبد العزيز الذكير[1].

وعلى هذا فإننا نجد بأنّ هناك توافقاً في الرأي والمبدأ بين العلّامة محمود شكري الآلوسي، وحكّام قطر وعلمائها، فضلاً عن علماء آخرين من الخليج والجزيرة العربية، من أجل نصرة العقيدة، والذبّ عن الدين، وكانت قطر مركزاً لمثل هذا التوجّه.

فالأفكار التي أشرنا إليها ليست من بنات أفكارنا فحسب، إذ كتب أحد المقرّبين من الأسرة الحاكمة في قطر في سنة 1331هـ/ 1913م، الآتي:

«إني متكدّر جداً لوفاة الوالد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني لأربع عشرة ليلة خلت من شعبان من هذه السنة، وقد قدمت من عُمان وحضرت أيام مرضه إلى أن جهزناه رحمه الله، وذلك من أعظم المصائب لأنه كان من أركان الأخوان، ومن أقوى جندهم على أهل البدع والعدوان»[2].

(1) المصدر نفسه، ورقة 147 ـ 148.
(2) جاء ذلك في دراسة لا زالت قيد المخطوطات وسمت بوثائق قطر والبحرين والشارقة في الملفات السرّية كتبها يوسف علوان الصالح. تناولت بالتحقيق جانباً من مجموعات وثائقية واسعة النطاق، محفوظة في (الخزانة الصالحية) بكربلاء، وهي من الندرة والفرادة بمكان يسعنا القول بعدم وجود نظائر لها في خزائن الخافقين، وإن بوسعها أن تقدم كشفاً لكثير من الأشياء الغامضة، وتقيم الدليل على تقويض بعض الروايات التاريخية، وتفحص أشياء أخرى عن كثب.

المصادر

1 ـ الكتب العربية:

1 ـ ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، تعريب أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1997.

2 ـ ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مطابع علي ابن علي، الدوحة، قطر، د. ت، ج3.

3 ـ جي. ي. سالدانا، الشؤون القطرية (1873 ـ 1904)، ترجمة أحمد العناني، قطر، د. ت.

4 ـ شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي»، القاهرة، 1951.

5 ـ عبد الحميد عبادة، العقد اللامع بآثار بغداد والمساجد والجوامع، حقّقه وعلّق عليه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، أنوار دجلة، بغداد، ط1، 2004.

6 ـ عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1984.

7 ـ عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868 ـ 1916، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1980.

8 ـ عبد الوهاب العسكري، إمارة قطر، بغداد، 1968.

9 ـ محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر (بيروت، 1962)، ج2.

10 ـ محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام (مطبعة المعارف، بغداد، 1966).

11 ـ محمود شكري الآلوسي، تاريخ نجد (القاهرة، ط2، 1347).

12 ـ مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1961.

13 ـ مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 ـ 1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

14 ـ نورة محمد القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي 1820 ـ 1947، منشورات دار الثقافة والإعلام، الشارقة، ط1، 1996.

2 ـ الكتب الإنكليزية:

1. Rosemarie Zahlan,The Creation of Qatar (London, 1979).

3 ـ الأطروحات:

1 ـ حميد أحمد حمدان التميمي، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق 1839 ـ 1914، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة، نيسان 1995.

2 ـ حميد عبد ضاحي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر 1949 ـ 1975، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، بغداد، 1997.

3 ـ رافد أحمد محمد أمين العاني، سياسة بريطانيا حيال قطر 1945 ـ 1971: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة في تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2004.

4 ـ البحوث المنشورة:

1 ـ أحمد زكريا الشَّلق، التطور السياسي لقطر 1916 ـ 1949 في كتاب: تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة للمؤلف نفسه وآخرين، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، قطر، 2003.

2 ـ أحمد زكريا الشَّلق، بناء الدولة الحديثة ومقدمات الاستقلال 1949 ـ 1971 في كتاب: تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة، للمؤلف نفسه وآخرين، مطابع رينود الحديثة، الدوحة، قطر، ط1، 2003.

3 ـ بدر جاسم اليعقوب، تأثر تشريعات دول الخليج العربي والجزيرة العربية بتشريعات ونظم الدولة العثمانية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2، المجلد الحادي والعشرون، 1989.

4 ـ الوجود التركي في قطر 1871 ـ 1915، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني عشر (1980).

الفهارس

❖ فهرس الأعلام
❖ فهرس الأماكن والبلدان
❖ فهرس القبائل والجماعات

فهرس الأعلام

أ

الآلوسي = محمود شكري الآلوسي.
إبراهيم خوري: 17، 22.
ابن رشد: 85.
ابن رشيد: 73.
ابن قتيبة: 111.
ابن الكلبي: 117.
ابن الهيثم: 111.
أحمد العناني: 8، 12، 77، 84، 85.
أحمد بن علي آل الثاني: 10، 11، 88، 129.
أحمد بن قاسم المهزع: 127
أحمد بن ماجد: 17، 22.
أحمد بو شرب: 16.
أحمد حسن إبراهيم: 127.
أحمد زكريا الشلق: 83، 86، 87، 88، 89، 93، 94.
أحمد زكي باشا: 113، 116، 117، 118، 120، 121.
أحمد عبد الرحمن الذكير: 127.
أحمد محمد شاكر: 124.
أحمد مصطفى (دكتور): 34.
أرنولدت. ويلسون: 64، 65، 66، 73.
أسعد صقر: 81.
إسماعيل ياغي (دكتور): 21، 22، 41.
ألبرت حوراني: 81.
أنستاس ماري الكرملي: 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 125، 130، 131، 132.
أنطونيو تنريرو: 14.
أورهونلو: 23، 25، 28.

ب

بدر الدين عباس الخصوصي: 41، 65، 68، 73.
بدر جاسم اليعقوب: 83.
براك بن عريعر: 39.
براك بن غرير آل حميد: 33.
برسي كوكس: 68، 78، 79.
بريدو: 84.
البصير: 113.
بيدور تكسيرا: 17، 18، 19، 26.
البيروني: 111.
بيل (المس): 122.

ت

تيمور: 112.

ج

ج. ج. لوريمر: 38، 40، 42، 65، 66، 70، 71، 73، 74، 75، 84.
جابر بن حيان: 116.
جاد طه محمد: 72.
جان جاك بيريبي: 10.
جان نانو: 10.
جمال زكريا قاسم: 31، 64، 65، 69، 77.
جمال محمود حجر (دكتور): 9.
جميل الزهاوي: 140.
جواد الحسيني: 120.
جوادي بروس: 21، 26.
جوجير (تاجر): 67، 70، 75.
جوزيف سالبانك (رحالة): 17، 28.
جون. ب. كيلي: 7.
جون ويلتون: 93.
جي. ار. تيبتس: 19.
جي. بي. سلوت: 19، 23، 31، 32، 33، 34، 37، 40، 41.

ح

حبيب الرحمن: 15.
حسن كامل (دكتور): 89.
حسين علي الداقوقي (دكتور): 23.
حكمت رحماني: 113، 116، 117، 118، 121.
حمد (الشيخ): 9.
حميد أحمد حمدان التميمي: 82.
حميد عبد ضاحي الدليمي: 85، 88، 90.

خ

خليفة بن حمد آل ثاني: 10، 11، 14، 97، 98، 99، 102، 104.
خليل أحمد خليل: 110.
خيران بني ياس: 34.

د

داود باشا: 50.

ذ

ذكرى أحمد جمعة الدوري: 120، 123.

ر

راشد بن مغامس: 30.
رافد أحمد محمد أمين العاني: 88، 94.
رحيم كاظم محمد الهاشمي: 72، 73، 76.
رزوق عيسى: 113، 116.

ز

زامل بن أجود: 20.
زايد بن خليفة: 72.
زهدي عبد المجيد سمّور: 73.

س

سعدون (أمير): 31.
سعود الفيصل: 48، 49، 52، 53، 54، 56.
سعيد الخز: 10.
سليمان بن سحمان: 140.
سليمان بن صالح الدخيل: 128.
سليمان باشا الخادم: 21.
سليمان القانوني: 13، 21.
سنت جون فيلبي: 36، 37.

سي يو اتجيسون: 79.
سيف مرزوق الشملان: 25.

ش

الشبيبي = محمد رضا الشبيبي.
الشرقي: 113.

ص

صالح المانع: 103.
صالح أوزبران: 22.
صديق بطرس: 10.
صلاح الدين الصفدي: 118.
صلاح العقاد: 69.

ض

ضمياء محمد عباس: 127.

ط

طارق نافع الحمداني (دكتور): 13، 24.

ع

عارف الكندي: 117.
عاكف بك: 84.
عايدة خوري: 32.
عباس علوان الصالح: 119.
عبد الجبار ناجي (دكتور): 23.
عبد الحميد التمافي: 95، 96، 97، 99، 100، 102، 103، 104، 107، 108، 109.
عبد الحميد (السلطان): 118.
عبد الحميد عبادة: 85.
عبد الرحمن بن حسن العصيبي: 133.
عبد الرحمن بن حسن الوصيمي: 127.
عبد الرحمن بن عبد الوهاب: 71.
عبد الرحمن بن مقيل الذكير: 127.
عبد الرزاق أحمد النصيري: 45.
عبد الرزاق البيطار: 126.
عبد الرزاق الحسني: 113، 116.
عبد الرزاق الهلالي: 113، 116، 118.
عبد العزيز آل ثاني: 129.
عبد العزيز بن سعود: 74، 77، 78.
عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل: 137.
عبد العزيز الرشيد: 125.
عبد العزيز سليمان نوار: 50.
عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: 65، 67، 68، 69، 71، 76.
عبد العزيز محمد المنصور: 9، 41، 80، 83، 87، 92.
عبد الفتاح أبو علية: 36.
عبد اللطيف ناصر الحميدان: 21، 31.
عبد الله بن جاسم: 77، 78، 79، 86، 87، 91، 93.
عبد الله العصيبي: 133.
عبد الله الفيصل: 47، 48، 49، 52.
عبد الله بن حسين المسلمي: 39.
عبد الله بن قاسم آل ثاني: 9، 98، 127.
عبد المحسن بن العزيز الباهلي: 128.
عبد الوهاب العسكري: 94.
عبد الوهاب عبد الستار القصاب: 80.
علوي الحداد: 140.
علي (الشيخ): 10.
علي بدر: 113.
علي بك (سلطان): 31.
علي بن عبد الرحمن أبا حسين: 97.
علي بن عبد الله آل ثاني: 95، 97، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 106، 107، 108، 109، 127.
علي بن علي: 38، 42، 65، 84.

علي جواد الطاهر: 42.
علي حمزة سلمان: 132.
علي شاكر علي: 22، 23.
علي عظم محمد الكردي: 66.
عماد عبد السلام رؤوف (دكتور): 47، 85.
عمانوئيل أي. روجرز: 14، 15.
عمر الخيام: 119.
عمر الديراوي: 36.
عمر بك: 53، 55.
عمر رضا كحالة: 39.
عيسى بن علي آل خليفة: 71.

ف

فاروق عمر (دكتور): 21.
فاسكو داغاما: 22.
فاضل بيات: 31.
فاطمة المحسن: 121، 123، 124.
فالح حنظل: 24.
فان هيوجن فان لنشوتن: 19.
فاول (كولونيل): 91.
فتح الله عنايي: 133.
الفرزدق: 99.
فضل الله العمري: 116.
فيصل بن تركي: 68.
فيليب دي طرازي: 45.
الفينيسي بالبي (رحالة): 18، 26.

ق

قاسم بن محمد آل ثاني: 8، 9، 47، 51، 52، 53، 54، 58، 72، 73، 74، 77، 83، 84، 85، 86، 99، 128، 129.

ك

كاظم الدجيلي: 112.
كريم عبد الحسين فرج سلمان الغراوي: 114.
كمال ناجي: 127.
كوديرو: 19.
كوركيس عواد: 111، 113، 121.

ل

لويس غارديه: 110.
لويس ماسينيون: 113.

م

مؤيد عاصي سلمان: 78.
مالكولم: 65.
مايكل جاكومب: 93.
مبارك (الشيخ): 70.
المتوكل: 13.
مثنى عدنان قاسم الصعب: 126، 129.
محمد أفندي: 85.
محمد أمين عبد الله: 7، 64.
محمد باشا فروخ: 13.
محمد باقر الشبيبي: 118.
محمد بن أحمد آل ثاني: 39.
محمد بن براك: 39.
محمد بن حسن المرزوقي: 130، 133، 134، 140.
محمد بن خليفة: 42، 43.
محمد بن راشد: 31.
محمد بن سلطان بن مسلم: 24، 32.
محمد بن عبد الله المحسن آل عبد القادر الإحسائي: 34.

محمد بن عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب: 130، 136، 137.
محمد بن عبد الرحمن الذكير: 128، 133، 135.
محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد الله المانع: 125، 126، 127، 128، 130.
محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب: 133، 134، 136، 137، 138.
محمد بن عبد الوهاب: 34، 36، 130.
محمد بن غرير: 35.
محمد بن مانع: 87.
محمد بهجة الأثري: 128، 129، 137.
محمد جاسم المشهداني: 114، 136.
محمد حسين الزبيدي: 114.
محمد رشيد رضا: 124، 126.
محمد رضا الشبيبي: 113، 116.
محمد شريف الشيباني: 41، 42، 43، 86.
محمد عبده: 87، 120، 123، 124.
محمد عصفور سلمان: 50.
ممد علي الطاهر: 118.
محمد الفيصل: 49، 50.
محمد مرسي عبد الله: 75.
محمود بهجت سنان: 38، 39، 89، 101، 102.
محمود حسن الصراف: 77.
محمود حسن العراف: 8.
محمود شكر: 21، 22، 41.
محمود شكري الآلوسي: 86، 87، 110، 111، 112، 113، 117، 118، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140.
محمود علي داود: 80.
مدحت باشا: 44، 46، 49، 50، 53، 83.
مصطفى جواد: 112، 114، 130.
مصطفى عقيل الخطيب: 40، 41، 83.
مصطفى مراد الدباغ: 10، 11، 20، 21، 22، 23، 24، 93، 104.
مصلح محمد عبد العيساوي: 64، 67، 69.
معن حمدان علي: 113.
مفيد الزيدي: 87.
مقبل بن عبد العزيز الذكير: 126، 133.
مقرن بن زامل: 30.
موبرلي: 93.
مي فاضل مجيد: 127.
ميخائيل عواد: 111، 113، 121.
ميمونة خليفة العذبي الصباح: 40.

ن

ناصر آل ثاني: 97، 102، 104، 105.
نافذ باشا: 47، 49، 52، 53.
نجدة هاجر: 10.
نعمان الآلوسي: 136، 137.
نورة محمد القاسمي: 91.
نيبور: 32.

هـ

هاشم عبد الرزاق صالح الطائي: 126.
هبة الدين الحسيني: 120.
هبة الدين الشهرستاني: 120.

الهلالي = عبد الرزاق الهلالي
هيثم علوان مصطفى العزي: 44.

و

وليم أف سنكلير: 19.

ي

ياسين بن حمزة آل شهاب البصري: 34.

يعقوب سركيس: 113.
يوسف بن عبد الرحمن الخليفي: 12، 13، 20، 38.
يوسف عباس علوان الصالح: 119.
يوسف عز الدين: 123، 140.
يوسف هرمز جمو: 96، 97.

فهرس الأماكن

أ

آسيا: 21.
آسيا الوسطى: 64.
أبو ظبي: 26، 32، 37، 72، 80.
أبو علي: 36.
الإحساء: 13، 16، 18، 22، 23، 24، 28، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 41، 49، 50، 52، 53، 54، 57، 59، 60، 77، 83، 84، 132.
أرض العدان: 36.
أرض بني ياس: 36.
استنبول: 26، 50.
إسكندرية: 50، 53، 54.
إفريقيا: 28، 65.
أفغانستان: 64، 65، 66.
ألمانيا: 65، 113.
أم القيوين: 80.
الإمارات العربية: 10، 26، 42، 64، 69، 77، 80، 93، 96.
إمارة الجبور: 20، 21.
إنكلترا: 48، 57.
أوروبا: 61.

ب

البحر الأحمر: 16.
بحر قطر: 18.
البحرين: 14، 15، 17، 19، 20، 21، 23، 24، 25، 28، 30، 33، 36، 37، 57، 60، 65، 68، 70، 71، 72، 73، 75، 84، 91، 92، 93، 96، 101، 126، 127، 128، 129، 132، 133.
البرتغال: 14.
بروكسل: 65، 67.
بريدية: 125.
بريطانيا: 7، 8، 58، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 73، 77، 78، 80، 86، 88، 93، 112.
البصرة: 13، 17، 21، 22، 23، 24، 28، 30، 33، 34، 40، 42، 51، 54، 56، 78، 83، 84، 126، 131.
بغداد: 21، 23، 38، 39، 44، 49، 50، 52، 61، 64، 80، 85، 87، 89، 94، 96، 97، 101، 105، 112، 113، 114، 116، 118،

119، 120، 124، 126، 127، 128، 131.
بلاد الشام: 31، 118، 125.
البلاد النجدية: 39.
بلبول: 36.
بلجيكا: 65.
بوشهر: 48، 65، 66، 92.
بيروت: 10، 20، 31، 34، 36، 39، 41، 42، 45، 72، 86، 87، 94، 104، 110، 111، 121، 129، 139.

ت

تركيا: 16، 26.

ج

جامع قنبر علي: 85.
جامعة البصرة: 21، 23، 31، 72، 78، 82، 83.
جامعة بغداد: 45، 66.
جدة: 129.
جزر الخليج العربي: 25.
جزر خراب: 17.
جزر عمار: 17.
جزيرة البحرين: 52، 56.
الجزيرة العربية: 20، 21، 22، 23، 31، 34، 38، 46، 58، 75، 80، 83، 85، 124، 125، 126، 129، 131، 137، 139، 140.
جزيرة حلول: 18.
جنة: 36.
الجهراء: 34.

ح

حائل: 132.
الحساء = الإحساء
الحويلة: 42.

خ

خليج البصرة: 59.
الخليج العربي: 7، 8، 10، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 25، 26، 27، 30، 31، 32، 33، 34، 37، 40، 41، 44، 47، 49، 51، 58، 61، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 73، 75، 77، 78، 80، 83، 87، 91، 96، 102، 112، 124، 125، 126، 129، 137، 139، 140.
خليج الكفرية: 72.
خليج سلوا: 20.
الخور: 42، 56.

د

دبي: 68، 80.
دجلة: 85، 131.
دمشق: 81.
الدوحة: 9، 12، 13، 25، 38، 42، 51، 75، 83، 84، 86، 87، 91، 92، 93، 94، 97، 98، 105، 107، 108، 127.

ر

رأس التنورة: 41، 50.
رأس الخيمة: 17، 18، 22، 80.
رأس مسندم: 17، 18، 28.

الراسة: 38.
رومية: 131.
الرياض: 22، 41، 65، 67، 75، 127.

ز

الزبارة: 42.
الزبير: 126.

س

الساحل الشرقي: 35، 42.
الساحل الشمالي: 30، 33، 42.
الساحل العماني: 73، 74، 93.
ساحل الهند: 28.
ساحل بلوجستان: 64.
ساحل مكران: 65.
السعودية: 42، 101.
السلمية: 17.
سلوة: 20.
السواحل الشرقية: 20.
السودان: 41، 42.

ش

الشارقة: 72، 80، 91.
الشام: 44، 112.
شبه الجزيرة العربية: 8، 12، 13، 14، 15، 19، 35، 36، 37، 52.
شبه جزيرة قطر: 19، 20، 25، 30، 34، 38.

ص

الصحراء العربية: 28.

ع

عجمان: 80.
العدان: 34.
العراق: 31، 36، 37، 42، 44، 45، 50، 85، 98، 112، 114، 115، 119، 122، 124، 125، 126، 127، 128، 130، 131، 132، 133، 137، 139.
العسير: 34، 35، 36.
عمان: 17، 20، 22، 30، 32، 34، 35، 36، 42، 51، 52، 60، 61، 64، 66، 68، 70، 73، 93، 129، 130.
عنيزة: 125.

غ

الغويرط: 42.

ف

فارس: 64، 65، 66، 73، 79.
فرنسا: 65، 67، 68، 69، 112.

ق

القادسية: 114.
القاهرة: 7، 31، 40، 64، 69، 77، 86، 87، 126.
القصيم: 125.
قطر: 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 33، 34، 35، 36، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 47، 48، 49، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 61، 62، 63، 67، 69، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88،

89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 112، 114، 125، 127، 129، 130، 132، 133، 136، 138، 139.
القطيف: 13، 16، 17، 18، 21، 25، 31، 35، 38، 39، 40، 48، 49، 50، 53، 59، 61، 78، 83، 132.
قلعة مرير: 42

ك

الكاظمة: 38.
كربلاء: 120، 128، 129، 130.
كوا: 19.
كولونيا: 113.
الكويت: 9، 34، 36، 38، 40، 41، 42، 59، 64، 65، 66، 68، 70، 73، 74، 79، 80، 83، 87، 93، 96، 101، 137.

ل

لبنان: 34، 42، 50، 72، 87، 110، 111، 121.
لشبونة: 19.
لندن: 67.

م

المتحف العراقي: 34.
مسقط: 15، 18، 26، 28، 59، 61، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 75.
مسيعيد (ميناء): 103.
مصر: 40، 44، 87، 104، 112، 118، 125.
المغرب: 16.
المملكة اليمانية: 101.
المنامة: 126.
الموصل: 45، 50، 133.

ن

نجد: 21، 36، 39، 47، 48، 49، 51، 52، 53، 56، 73، 86، 98، 125، 132، 137، 139، 140.
نينوى: 61.

هـ

هجر: 34.
هرمز: 14، 15، 21.
الهفوف: 53، 83.
الهند البريطانية: 79، 91.
الهند الصينية: 15.
الهند الغربية: 64.
الهند: 15، 19، 21، 61، 64، 65، 67، 75، 76، 78، 80، 92، 129.
هوليود: 120.
هيت: 85.

و

وكسرة: 56.

ي

اليابان: 61.
اليمن: 28.

فهرس القبائل والجماعات

أ

آل أفراسياب: 13، 22، 23.
آل بني علي: 42.
آل ثاني: 43، 75، 77، 98.
آل حميد: 23، 35، 38.
آل خليفة: 12، 40، 42، 43.
آل رشيد: 132.
آل سعود: 132.
آل صباح: 40.
آل عريعر: 38.
آل فضل: 30.
آل مسلم: 23، 24، 32، 34، 38، 39، 40، 41، 42، 43.
الأتراك: 23، 24.
الأفغان: 64.
أمراء الجبور: 20.
الأمويون: 110.
الإنكليز: 16، 47، 58، 122.
أهل الخليج: 129.
أهل قطر: 27، 41.
أهل نجد: 59.
الأوروبيون: 27، 93، 94.

ب

الباكستانيون: 93، 94.
البحرينيون: 133.
البرتغاليون: 13، 14، 16، 20، 21، 23، 25، 30.
البريطانيون: 8، 22، 66، 67، 68، 76، 77، 91، 92، 93، 122.
بنو الجبور: 31، 34.
بنو المنتفق: 30.
بنو تميم: 98، 99.
بنو جبر: 30.
بنو خالد: 23، 24، 30، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 57.
بنو هاجر: 57.

ت

الترك: 118

ج

الجلاهمة: 40.

س

السوارية: 49.

ص

الصبيح: 36.

ع

العتوب: 12، 24، 39، 41، 42.
العباسيون: 112.
العثمانيون: 8، 13، 20، 21، 22، 23، 27، 31، 33، 34، 35، 36، 47، 52، 56، 58، 61، 76، 81، 82، 84، 85، 122، 131، 132، 140.
العراقيون: 96، 105، 115، 116، 121.
العرب: 7، 27، 55، 64، 75، 115، 121.
عشائر الظفير: 36.
عشيرة العجمان: 52، 56.
العمانيون: 139.
العماير: 35، 36.

ف

الفرنسيون: 66، 67، 69، 76.
الفلسطينيون: 105.

ق

القطريون: 53، 88، 95.
القواسم: 38.

م

المرة: 56.
المسلمون: 91.
المصريون: 104، 105.
المعاضيد: 41، 42.
المناصير: 41.
المهاشير: 36.

ن

النبهانيون: 20.
النجديون: 139.
النعيم: 40، 57.

هـ

الهندوس: 91.
الهنود: 91، 93، 94.
الهولنديون: 16، 37.

و

الوهابيون: 140.

ي

اليابانيون: 60.

هذا الكتاب

إذا كان عام 1971، العام الذي استقلّت فيه قطر وأصبحت دولة ذات سيادة على أراضيها، وذات شخصية قانونية دولية، فمن حقّ هذه البلاد أن تعتبر هذا العام نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة، ولكن كيف صاغت قطر هذا الاستقلال، ومن تحمّل عبء بنيانه، ورسم سياساته، إن الإجابة على هذا السؤال، يجيب عليه المؤرّخ، ليرسم دور الساسة فيما ذكرناه.

تحدّث المؤرخون العرب في السابق عن قطر ووصفوها « بأنها البلد الذي نسيته الطبيعة » نقلاً عن جون. ب. كيلي، فهو قطر فقير في موارده الطبيعية، فالزراعة تكاد تكون معدومة على الإطلاق، ولا توجد الوديان في أي مكان منها، و لم يكن هناك غير البحر يتزوّد منه سكّان قطر القليلون بمقوّمات معيشتهم، إلا أنّ سكّانها قد تحدّوا عوامل الطبيعة القاسية حتى انتصروا عليها في النهاية، وأقاموا فيها صرحاً حضارياً شمل مختلف نواحي الحياة.

إنّ الدور الذي أدّاه سكان قطر في تحمّل المشاق والمعاناة، إلى جانب حكّام هذه البلاد، الذين اتّبعوا سياسة متوازنة حكيمة في معالجة الأمور وتجنّب الصدامات، والحفاظ على العلاقات الطيبة مع مختلف الأطراف، فكانت هذه السياسات أساساً لقيام قطر الحديثة، ويعدّ الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (1913–1878)، كما يقول المتضلع بتاريخ قطر الباحث أحمد العناني، صاحب الفضل الأول في قيام قطر كوحدة إقليمية ربما لأول مرّة منذ عدة ق... ومرعى قبائل شرق شبه الجزيرة العربية.

إلاّ أن الشيخ قاسم ومبدئيته الراسخة تفاهم... ورفض رفضاً حاسماً التعامل مع أية قوة غير إسلا... كل المغريات التي قدّمتها بريطانيا لتغيير هذا النهج... الوثائق العثمانية والبريطانية التي كُشف النقاب عنه...

Librairie Internationale
9789953014807
قطر
8.00 USD

دار الوراق للنشر